الميثاق

العدد ٢٨ — الثلاثاء ٢١ نيسان ١٩٩٨ — اسبوعية . سياسية . مستقلة

أنتم بأربد ...

بقلم : المحامي زايد الردايدة

داخل العدد

أتباع الجماعة أغنياء جداً، أو فقراء جداً !!

عبدة الشيطان ..

عصر العولمة ، هو عصر الشيطان ، ولذلك يعبدونه !!

المركز الرئيس للجماعة في الولايات المتحدة وتمويلها من شركة في فرنسا

حتى لا تضيع الحقيقة!!

ان قراءة التاريخ، يجب ان تدرس نسبة الى زمان ومكان الحدث، وكذلك العلاقات الانسانية والوطنية في تلك الاوقات، وكذلك التأثيرات الخارجية مصادرها ودوافعها السياسية والاقتصادية. حتى يتمكن الباحث التاريخي من رؤية الحقيقة.

ان الكثير ممن يتحدثون عن الحقيقة التاريخية، او يكتبون عنها، ويلاحظ ان بعضا منهم يسقط على الحدث التاريخي رغباته او تمنياته، وكثيرا ما يكون لاتجاه الكاتب السياسي ومصالحه الذاتية، تأثيرا غير مباشر على معرفة الحدث.

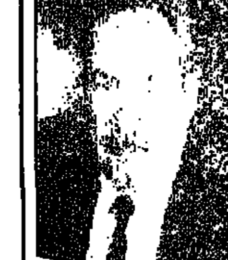
من اجل ذلك السبب سأحاول قدر الامكان اعطاء صورة اقرب للاحداث التي عشتها بالنسبة لتلاحم القضيتين الشرقية، والغربية خلال الخمسينات.

اعلن قرار تقسيم فلسطين الى كيانين، كيان عربي فلسطيني واخر يهودي. حيث اصبح لهذين الكيانين شرعية دولية، تمكن كل طرف من الاعلان عن قيام دولته المستقلة. بموجب قرار تقسيم فلسطين من قبل هيئة الامم المتحدة رقم ١٨١ تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ جاء هذا القرار تنفيذا لصك الانتداب، الذي اقرته عصبة الامم عام ١٩٢٢، والقاضي بان تتولى بريطانيا الانتداب على فلسطين، تتمكن من تحقيق وعد بلفور الذي اعطته بريطانيا عام ١٩١٧، للوكالة اليهودية.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف عينت بريطانيا، مندوبا ساميا على فلسطين «السير هربرت صموئيل» اليهودي الديانة، واعطته الامكانيات والصلاحيات اللازمة لانجاح تلك المهمة. حيث بدأ المندوب السامي البريطاني بدراسة الواقع الشعبي في فلسطين، معتمدا الدراسات التي كانت تزوده بها الوكالة اليهودية في فلسطين واجهزة الاستعمار الرسمية، وقرر ما يلي:

١- ان يعطى الحق لكل طرف، العربي الفلسطيني، واليهودي حق الادارة المحلية بالتعاون مع الاستعمار البريطاني، علما بان نسبة اليهود في فلسطين لا تتجاوز الـ (٥٪) من عدد السكان العربي.

البقية ص ٢١




محمود المعايطة

تقرير أميركي : سكان الزرقاء ، ٤ ملايين نسمة .. قريبا

"الواجهات العشائرية .. للتوطين"

الجبور: "حقنا لن يضيع"

الميثاق

اسبوعية . سياسية . مستقلة — ٢٨ صفحة — ٣٥٠ فلسا

السنة الاولى - العدد التاسع والعشرون - الثلاثاء ٢٨ نيسان ١٩٩٨ تصدر عن دار الوحدة للصحافة

AL-MEETHAQ 28 APRIL 1998 NO. 29 VOL.1

رسالة إلى الحسين بن علي

بقلم : محمود المعايطة

الكيلاني وأبو العثم يكشفان المستور / المعلوم

هذا هو استقلال القضاء في الأردن !

معان : أهل الشهيد .. يتضامنون مع أهل "المتهم"

المعارضة الأردنية عندما تتكلم

الخصاونة : الأردنيون .. هم صمام الأمان الوحيد

فاخر : التجمع الوطني الأردني .. ضرورة ملحة

قانون المطبوعات الجديد

«الميثاق» تتقدم بمشروع قانون مطبوعات «ملائم»!!

(لائحة المطبوعات الحكومية)

١- نشر كل ما يؤكد تقدم الزراعة والتجارة والصناعة

٢- لا يجوز ... تذييل الجرائد بقصص، الا اذا وافقت الاخلاق وصادق عليها وزير المعارف العمومية.

٣- لا يجوز ترك بياض او وضع نقاط بين الكلمات منعاً للظنون او التأويلات.

٤- لا يجوز الكلام على كبار الموظفين، واذا بلغ الجريدة ان احدهم سرق او اختلس، فعليها ان تجتهد بستره قدر الامكان.

٥- لا يجوز نشر عرائض الاهالي وشكاوى الملل والطوائف، او حوادث الاعتداء التي تقع على اشخاص (مهمين) في البلاد الاجنبية، مهما كانت الظروف التي تقترن بالحادثة.

٦- لا يجوز الكلام عن المظاهرات والثورات التي تحدث في الخارج لانه ليس من حسن السياسة ان يعلم رعايا الدولة المخلصون بوقوع مثل هذه الحوادث.

٧- تتعرض الجريدة لاحتمال الغلق فجاة، في حالة نشر مقالات طويلة تنتهي بكلمة (البقية تاتي) أو (البقية غدا).

٨- لا يجوز نشر هذه اللائحة في اعمدة الجرائد كي لا يندد بها اصحاب الافكار (المشوشة).

كانت هذه ثمانية من تسعة بنود نصت عليها (لائحة المطبوعات الحكومية) التي صدرت في عهد السلطان عبدالحميد الثاني للدولة العثمانية.

وفي خبر قدمته صحيفة عثمانية الى (المكتوبجي) – اي رقيب الصحف – تضمن تغطية لاحداث الثورة السوفياتية، جرى قلم الرقيب على كلمات (ثورة)، و(دستور)، و(ظلم) و(حقوق الامة) وعلى كل ما يتعلق بالهجوم على نظام روسيا القيصرية، فشطبها جميعها، وغير بعضها، ولم يبق من الخبر الا سطر واحد نشرته الصحيفة في اليوم التالي نصه (حدثت خناقة في روسيا)!!

حسب تصريحات المسؤولين الاسرائيليين
أي تنازل عن أي شبر للفلسطينيين يعني السير بعكس طريق السلام

اوضحت مصادر مطلعة بانه وعلى الرغم من الانهماك العربي في تثبيت ما يسمى بمعاهدة السلام، والسير بخطى حثيثة من الجانب العربي لتنفيذ كافة بنود المعاهدات الا ان "اسرائيل" وفي اي لقاءات توضح بان امن دولة "اسرائيل" والتنازل عن اي شبر يعني التهديد الكامل "لاسرائيل".

واشارت إلى إن المسؤولين الاسرائيليين قد اوضحوا مؤخراً للعديد من المسؤولين ان "اسرائيل" ترفض الاتكال على معاهدات سلام مع جاراتها لانها ديكتاتوريات وتعول اولا على قدراتها الرادعة.

ويصر الجانب الاسرائيلي بقوله «عندما نكون محاطين بجوار ديكتاتوري فان الضمان الوحيد او بالاحرى الاساسي للسلام هو الردع وهو ما نسميه الامن وان "اسرائيل" تمارس الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في منطقة شاسعة جدا ولن تقدم ابداً ومطلقاً اي تنازل بشأن امنها لان ذلك يسير عكس السلام».

ويرى الاسرائيليون انه من غير المعقول ان يستعيد الفلسطينيون يوماً ٩٠ في المئة أو ٩٥ أو ٩٨ في المئة من الاراضي التي تحتلها "اسرائيل" او اي مساحة من الضفة الغربية.

ويؤكد المسؤولون الاسرائيليون لاي مسؤول عربي بان "اسرائيل" يجب ان تحتفظ بمناطق امنية واسعة في الضفة الغربية وهي منطقة جبلية يشبهونها بحصن واق للدفاع عن "اسرائيل" ضد اي هجوم بري.

وتنكر "اسرائيل" على الولايات المتحدة كذلك السعي الى تحريك عملية السلام بدعوة "اسرائيل" الى تجميد الاستيطان واجراء اعادة انتشار عسكرية كبيرة في الضفة الغربية وتؤكد بانه لا يمكن فرض اي شيء من الخارج فذلك لا ينفع ولن ينفع ابداً!!

تنويـــه

جاءنا من الاستاذ احمد اليماني، تنويه حول التقديم الذي جاء في بداية كلامه حول قضية تحويل العقبة الى «منطقة حرة» هذا هو نصه:

جريدة «الميثاق» الغراء

تحية واحترام وبعد،،،

اطلعت على حديثي الذي نشر في العدد ٢٨ من «الميثاق» الاغر حول مخاطر تحويل العقبة الى منطقة (مباحة)، ومع تقديري الفائق «للميثاق» والعاملين فيها الا انني اود ان انوه عما جاء في مقدمة الحديث وتعريفي باني عضو بارز في حزب البعث الاردني، وبما انني اشارك الملايين من ابناء الامة نضالها من اجل الوحدة والحرية والاشتراكية، ولقناعتي بان الاحزاب التي تطلق على نفسها احزاب معارضة في الاردن، هي في حقيقة الامر احزاب لا تختلف في ادائها عن الاحزاب الموالية. وما حرص الحكومة على وجود احزاب معارضة خالية من مضمون المعارضة الفعلية، ما هو الا لغايات التضليل والايهام بالديمقراطية ولذلك فانا لم انتسب لاي حزب كان؛ لغياب الديمقراطية الحقيقية في الاردن، لهذا اقتضى التنويه.

احمد اليماني

العقبة في ٩٨/٤/٢٢

الصحافة الحرة ...
سلطة شعبية!!

الحقيقة ان الصحافة الحرة مرآة الامة، ولسانها الناطق، بافكارها وارائها ورغباتها والامها وامالها.

من هنا اطلق عليها الناس اسم «السلطة الرابعة» او "صاحبة الجلالة" اي انها رابعة السلطات الثلاث المعروفة التنفيذية، التشريعية والقضائية.

تقوم الصحافة بمهمة تنوير «رجل الشارع» والقراء بمختلف الامور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتزويدهم بالثقافات التي يهتم بها المجتمع، حيث يمكن ان تكون الصحافة هي المسؤولة في الحال والاستقبال عن اشراك المواطنين في كل حركة يراد بها نقلهم من طور الى طور، ومن حالة الى حالة.

وبمعنى اخر ان مهمة الصحافة ليست مجرد سرد الاخبار مهما غلب عليها الطابع الانساني؛ ولكن سردها والتعليق عليها وشرحها شرحاً يبصر المواطن بما يجري حوله الان، وما سيجري حوله في المستقبل.

والصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية من اجل خدمة المجتمع، وتعبر عن اتجاهات الراي العام، وتساهم في تكوينه وتوجيهه، بمختلف وسائل التعبير، وذلك في اطار المقومات الاساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والاخلاق العامة واحترام حياة الناس الخاصة، بعيداً عن التهريج والاسفاف واثارة الغرائز ونشر الصور الفاضحة.

المواطنون على اختلافهم، كما هو ملاحظ، متعطشون دائما الى المعرفة وكشف الحقائق، ويعتمدون بذلك على الصحافة، ولا شك ان المعرفة في ذاتها نوع من المتعة الذهنية، فاذا تركت الصحافة بين يدي صحفي قليل الحظ من الثقافة، او بايدي اصحاب الصحف الهابطة، قليلي الحظ من الثقافة، فلا بد ان تنحدر هذه المهنة الى الهاوية، حيث لا صلة تربطها بالعقل او الصالح العام او بالكرامة الانسانية، وبالتالي تنحرف مهمة الصحافة انحرافاً خطيراً بالراي العام عن طريق اشاعة الانحلال الخلقي وصرف الناس عن التتبع الواعي لحقائق همومهم ومشكلاتهم الاساسية، لذلك كانت الصلة قوية بين الصحافة الصفراء المفرطة وبين الصحفيين الجهلة او المتجاهلين.

والصحافة في كل حال، وتحت ظل كل الاحوال، هي الحرية، لا تنمو ولا تزدهر الا في الاجواء الديمقراطية التي تسودها حرية الراي والتعبير والتفكير. هي سلطة في كل الاحوال سواء كانت مسموحة او مراقبة، او مقموعة، ما دامت جريئة مقاتلة في سبيل الحقيقة، ولقد اراد الاستبداديون الاستهتار من خلالها والمتسلطون العبث برسالتها المقدسة، لكنها ستبقى سلاحاً ماضياً وفعلاً حاسماً تتاثر وتؤثر في مسيرة الحياة في كل المجتمعات الانسانية، ولكن لا يمكن ان تكون الصحافة الا بالحرية واي محاولة تغيير في طبيعتها تقلب – المعادلة – حتماً لغير صالح الامة والمجتمع، ففي الحرية وبالحرية تزدهر الصحافة ويذهب الناس وراءها لان فيها ما يحقق امالهم في في حياة كريمة.

مما ذكرنا، يجب ان تكون الصحافة حرة، فالحرية شرط اساسي لنجاحها، في الوقت الذي نشدد فيه ان هذه الحرية ينبغي أن تكون حرية مسؤولة، الحرية لن تعني ابداً الفوضى والاداة لعرقلة نهضة المجتمع.

صحافتنا مقبلة على مرحلة جديدة في مسيرتها من خلال قانون المطبوعات القادم، لذا نامل أن يكون هذا القانون عصرياً مواكباً لحركة العصر وتطوره، هذا القانون ينبغي ان لا يقيدها بعوائق مالية تعجيزية، لان الصحافة ستقتصر على راس المال وتكون حكراً عليه، من المفروض ان ينظم – هذا القانون – مهنة الصحافة مهنياً وسلوكياً ويراعى به وضع القواعد والاسس الرامية الى تعميق روح الفضيلة والسلوك السوي والشعور بالمسؤولية امام الله والضمير والوطن والمواطن.

وخلاصة القول ان الصحيفة «كالخبز واللبن واللحم والخضر والفواكه» من المواد التي تدخل البيت كل صباح ومساء ... اذن يجب ان تكون على جانب كبير من النظافة والنقاء، خالية من الجراثيم التي تجلب الامراض المعدية والاوبئة الفتاكة.

عبدالله مياس

الميثاق

تصدر عن
دار الوحدة للصحافة

هاتف ٤٦٢٣٨٦٠ الفاكس ٤٦٢٣٨٦١
ص ب ٩١١٤٥٥ عمان ١١١٩١ الاردن

رئيس هيئة المديرين
ناهض حتر

رئيس التحرير المسؤول
عبدالله مياس

مدير التحرير
عبدالله أبو رمان

الاخراج الفني
أيمن ابو حجله

المدير الاداري
محمود الحياري

الطباعة :
الطباعون العرب

التوزيع:
مؤسسة الفريد

"الميثاق" تستقبل وفدا من أهالي مدينة معان

قام وفد من ابناء مدينة معان يوم السبت الماضي بزيارة تأييد الى صحيفة "الميثاق".

وضم الوفد السادة عادل شفيق المحاميد الناطق الرسمي باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام في معان، محمد عبدالمعطي الكاتب ووائل شفيق زعل العوض.

والتقى الوفد بالزملاء أسرة التحرير حيث نقل شكر اهالي مدينة معان الى "الميثاق" وتقديرهم لدورها في تبني قضية أهلنا هناك.

منحت المتضرر حق الطعن امامها ضمن نفس المدة
محكمة التمييز توسع رقابتها على القرارات الصادرة من محكمتي بداية عمان والاستئناف

ذكرت مصادر وزارة العدل بان محكمة التمييز بهيئتها العامة قد قررت توسيع مظلة رقابتها على القرارات المستعجلة الصادرة عن محكمتي بداية عمان والاستئناف والخاصة بقضايا الحجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة والمرفوعة على الشركات والمؤسسات والبنوك.

وقالت المصادر انه وبموجب هذا القرار منحت محكمة التمييز المتضرر من قرار محكمة الاستئناف ومحكمة بداية عمان حق الطعن به امامها ضمن نفس المدة المحددة تلافياً للخطا في تطبيق القانون امام محكمة التمييز بصفتها رقابية على اعمال محكمة الموضوع.

واوضحت انه ومن منطلق الهدف الاسمى المتعلق بالنظام الاجتماعي والاقتصادي في المحافظة على الاموال المتنازع عليها ووقايتها من عسف الخصومة الناشئة بين اصحاب الاموال ولذلك كانت طبيعة هذا الاجراء تحفظية ومؤقتة وليس طريقاً للتنفيذ والانتقام.

واجاز القرار الطعن بالتمييز في الاحكام الاخرى التي لا تقبل الطعن بالتمييز متى كان الخصم يستند في طلبه الى إذن من رئيس محكمة التمييز بموجب المادة ٣/١٩١ من قانون اصول المحاكمات المدنية ذلك ان عبارة الاحكام الاخرى المشار اليها تعني الاحكام التي لا تقبل التمييز بموجب الفقرتين الاولى والثانية من المادة ١٩١ وهي تتعلق بالاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا البدائية والقضايا الصلحية كالاحكام الصادرة في المواد المستعجلة والاحكام التي تنطوي على نقطة مستحدثة او على جانب من التعقيد او على اهمية عامة وغيرها فالنص جاء مطلقاً ليشمل كافة الاحكام التي تخرج عن نطاق الفقرتين الاولى والثانية دون تحديد.

وبيّن القرار ان الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة تقبل الطعن بطريق التمييز لانها تعتبر مشمولة بعبارة احكام اخرى متى كانت تستند الى القيد الوارد وهو الحصول على الاذن.

اكتشاف كميات كبيرة من الذهب في منطقة وادي موسى ... والنحاس في ضانا

اكدت مصادر مطلعة في سلطة المصادر الطبيعية بانه تم خلال الفترة الاخيرة اكتشاف كميات جيدة من الذهب في منطقة وادي موسى وذات جدوى اقتصادية. ويجري العمل حاليا في عمليات تنقيب تفصيلية ودقيقة للمنطقة تمهيداً لعمل دراسة جدوى اقتصادية والاستثمار في هذا الاتجاه موضحة ان الشركات العالمية والعربية قد تقدمت بعروضها للادارات المختصة.

وقالت المصادر بان السلطة تقوم حاليا بعمليات تنقيب واسعة عن النحاس في الجزء الشمالي من محمية ضانا والذي تشير الدراسات الى وجود كميات كبيرة منه في هذا الجزء وان رئاسة الوزراء قد سمحت للسلطة مؤخرا بالقيام بعمليات التنقيب في ذلك الجزء من المحمية.

واشارت الى انه لدى السلطة توجه للتنقيب عن اليورانيوم في المناطق الوسطى من المملكة حيث ان النتائج التي تم التوصل اليها مشجعة جداً لتواجد خاماته والذي يمكّن المملكة من استغلاله تجاريا في المستقبل القريب.

وقالت المصادر بان شركة كانوب الكندية تقوم حاليا بالتنقيب عن النفط والمعادن الاخرى في منطقة الجفر والجزء الشمالي من الغور كما ان شركات عالمية تعمل وبالتعاون مع السلطة للتنقيب عن النفط في منطقة شمال المملكة ومنطقة حوض الازرق.

واشارت الى ان شركة «ترانس جلوبال» الاميركية تعمل على التنقيب عن النفط في منطقة البحر الميت على مساحة ٦٩٥ كيلومترا مربعا بالاضافة الى اتفاقية الامتياز التي منحتها بموجبها شركة البترول الوطنية حقوق التنقيب عن الغاز في منطقة الريشة على مساحة ٧ الاف كيلومتر مربع ٥٠٪ من عائدات الغاز المنتج للشركة بهدف تغطية احتياجاتها و٥٠٪ للحكومة ، وان انتاج غاز الريشة يشمل ١٥٪ من مجموع حجم استهلاك السوق المحلي. وقالت بانه جرى توقيع اتفاقية مشاركة في منطقة الصفاوي في مجال التنقيب والانتاج النفطي مع شركة انداركو الاميركية بالاضافة الى شركة نبتون الاميركية للتنقيب عن النفط في حوض السرحان الشرقي على مساحة تبلغ حوالي ٤٨٢٧ كيلومتراً مربعا.

محطة التنقية تعبث بنكهة مادبا

● كتب احمد الهروط

يبدو ان عملية الامساك بالانوف عند المرور بالقرب من محطة تنقية مادبا جراء انبعاث الروائح الكريهة التي تزكم الانوف ما زالت تؤرق اهالي مدينة مادبا.

اذ باتت المحطة بموقعها الحالي، مصدر قلق لمختلف المناطق ايضاً، فالذاهب الى قرى بني حميدة جنوب مادبا، تستوقفه الروائح بحيث تفرض على كل مار من الطريق اغلاق النوافذ مسافة ليست قصيرة اي بعد ما يخرج من حدود مادبا وهو (يلعن سنسفيل) صاحب اليد والعقل الذي عبث حتى بالهواء الذي يستنشقه المواطنون.

كذلك لا يسلم من هذه الروائح التي تفوح في فضاء مدينة مادبا خاصة مناطق الحي الشرقي، والتيم، وحي المسلخ في الوقت الذي تتدنى فيه اسعار الاراضي في منطقة المسلخ خاصة تلك المجاورة للمحطة اسوة بغيرها في باقي المناطق ذلك لعدم استغلالها للاغراض الزراعية او السكنية كما يجب.

هذا وقد قامت سلطة المياه قبل حوالي عدة اعوام باجراء صيانة للمحطة لعل وعسى ان تقف مشكلة المحطة عند هذا القدر، إلاّ ان مشكلة الروائح تفاقمت ولم تعد تجدي تلك الاجراءات التي اتخذت آنذاك.

على صعيد اخر يتندر خبراء في هذا المجال بالقول ان اختيار موقع المحطة كان خطأً جسيماً، وفي ذات الوقت يجمع سكان المنطقة ايضاً على ان المحطة بنيت في مكان غير مناسب.

اهالي مادبا وخاصة المتضررين منهم الذين ازكمت انوفهم الروائح ما زالوا يأملون الكثير من الحكومة بان تسمح لهم بشم الهواء النقي وليس الـ.....!!!

لحت المجهر

الحكومة المصرية ابلغت الاردن مؤخرا بانها غير راغبة ابداً في امداد وتصدير الغاز الطبيعي الى "اسرائيل" رغم الطلب المتكرر من الجانب الاسرائيلي ... الحكومة المصرية اشارت الى انها ستقوم بتصدير الغاز الى تركيا والاردن وقطاع غزة وليبيا.

□□□

رغم انه لا يوجد اي معاهدات تطبيع ما بين "اسرائيل" والكويت ... الا ان الاسواق الكويتية تعاني حاليا من غزو كبير من البضائع الاسرائيلية في اسواقها ... علماً بان دول الخليج قد رفعت عام ١٩٩٤ المقاطعة الثانوية للبضائع الاسرائيلية التي تؤثر على شركات ثالثة لديها صفقات مع الدولة اليهودية لكنها التزمت بالمقاطعة الاقتصادية المباشرة مع "اسرائيل".

اعتقال المواطن اليماني

قامت مجموعة من اجهزة الامن ظهر يوم السبت الموافق ٩٨/٤/٢٥ باعتقال المعتصم اليماني من مكان عمله في مكتبة اليماني ونقلته الى جهة غير معلومة بعد ان طوقت المكان ويجيء الاعتقال على خلفية مذكرة رفعت في وقتها الى رئيس الحكومة يطالب فيها موقعها الكثر من المواطنين في العقبة بالافراج عن المعتقلين بسبب احداث معان واحمد الدقامسة، إسوة بعناصر الموساد الذين افرج عنهم بعد محاولتهم قتل خالد مشعل.

عهد الصعاليك

في جلعاد، حيث أوشك الربيع، وتنفّست الارض دفئاً، ثمة خيمة، تحل هنا كل عام، يجتمع فيها عرار بندمائه، ويستقبلون اخوانهم الصعاليك، من كل عهد وعصر، وعلى باب الخيمة سادن ازلي، يرحّب بالزوار، ويبلغهم أن أبا وصفي يتصدر المجلس، ويسعد للقائهم.

والمجلس، رغم ضيق المكان، فانه لا يضيق؛ وكيف يضيق مجلسٌ يجاور فيه الشنفرة مالك بن الريب، والخيام يملأ الاكواب، والجميع يطرق لصوت جميل ذياب، يقرأ من سفر نشيد الانشاد: شعرك كقطيع الماعز الرابض في جلعاد.

في هذه اللحظة، يبشّر السادن بوصول عروة بن الورد، ويهب الجميع لاستقباله، فيدخل، اشعث، اغبر، عليه كل علامات السفر والشقاء، ويسأل متلهفاً عن عفراء؛ فياتيه الردّ: عفراؤك، لن تعود، يا عروة، فعفراء صنو الصحراء، وهما صنوا الإباء، واين منازل الإباء، وقد داست البصاطير صحرانا؟. يا عروة، يا ابن الورد، عفراء العذراء، هربت بعفافها وطهارتها، لما رأت صحرانا مومساً، وبنو مازن، تستباح إبلهم كل يوم، ولا يملكون إلاّ الاستقواء على بني اللقيطة.

فيجيبه، عنترة بكاءً، ويقول: بل هي عبلة، تابى ان يلمع ثغرها متبسماً، "لما بكت السيوف"، فالسيوف تبكي صدأ وماء غسيل، بعد أن كانت تتطهر من الدماء بالدماء.

ويقطع عليه نحيبه عرار، ويسأل الهبر عن ظبيات وادي السير، وعطف الواردات على ماء الموقّر، وبئر ابن هرماس، فيجيبه ابن الريب بسؤال؛ واين صارت شجيرات الغضا؟ ليت الغضا ماشى الركاب لياليأ، ليتنا لم نقطعه، فقد قطعنا بعده كل شيء.

تسيطر اجواء من الكآبة على المجلس، فتقف سعاد، وتسأل الهبر عزفاً على الته، ويختلس نظرة الى ابي وصفي، فيومىء إليه أن انتظرا، وينادي على السادن: ان هل من خبر عن ابي ذر، فنحن ننتظر وصوله، لنعرف أخبار بادية الشام.

تأخّر ابو ذر، ولعله ما زال يطرق الابواب، يبشّر بسيف علي، ويصرخ في وجه الجياع، أن كيف ينام واحدكم على الطوى ... ولا يخرج للناس شاهراً سيفه.

ومع ذلك، فابو ذر لا يخلف مواعيده، والصحراء لا تخلف وعدها. والانتظار لن يطول ... فأخبار بادية الشام في طريقها الى الخيمة مع ابي ذر، يحملها وحيداً، ويعود وحيداً.

□□□

أيها الصعاليك، العهد الذي بيننا لن يرهقني، رغم انكم تركتموني لمثل هذا الزمان «الزفت»، ومهما ثقل العهد على كتفي فساحمله، ولكنهم لا يعلمون، وكيف لهم أن يدركوا معنى ان يحمل الانسان عهد الصعاليك، فليبلطوا البحر، غيظاً، وان استطاعوا، فبالجحيم عليهم أن يزجوني، فما انا راجع عن عهدكم، مهما تأخر ابو ذر، فهو قادم.

ويا عكرمة غرايبة، يا سيد الصعاليك، يا حامل لوائنا في السجون، يا كبرياءنا الاسير:

ابو ذر قادم !

عبدالله ابو رمان

الآن وهنا

كل عام .. والعمال بخير

رغم كل ما يشهده العالم من تراجع في مكتسبات العمال، ورغم التسارع المصاحب للهيمنة الراسمالية، لصالح التضخم والافقار .

ورغم كل المصاعب والتحديات .. رغم كل شيء، فاننا نتمنى لعمال الاردن، وعمال الوطن العربي وكل كادحي العالم، وطبقاته المسحوقة، المغلوبة على امرها ولقمة خبزها، نتمنى لكل المنتجين عيدا سعيدا، وغدا مشرقا، تعلو فيه راية الكادحين، وينالون فيه حقهم بالحياة الكريمة، والسعادة.

«اسرة الميثاق»

أهل الشهيد يتضامنون مع "المتهم"

الحكومة تتهم معانيا بقتل "الكاتب" لتشق الصفوف ..وتحاول الإساءة لسمعة المدينة

الميثاق - خاص

واصلت الفعاليات الشعبية في مدينة معان تحركاتها بعد مضي ستين يوما على رفع الحصار عن المدينة والذي فرض عليها لمدة اسبوع نهاية شهر شباط الماضي ، اثر الاحداث التي عاشتها المدينة بعد محاولة منع المسيرة السلمية التي انطلقت من المسجد الكبير فيها تضامنا مع العراق الشقيق ورفضا للمخططات الامبريالية المعادية له .

ففي الوقت الذي باشر فيه مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى صالح اللوزي التحقيق في موضوع مقتل الشهيد محمد عبد الله الكاتب والذي قتل بعد فترة وجيزة من انطلاق المسيرة اكد ابن عم الشهيد والذي يحمل وكالة عدلية من ذويه ان ال الكاتب يرفضون بصورة قاطعة ودون ادنى مجال للشك ان يكون القاتل مواطنا من ابناء مدينة معان فيما قال شقيق الشهيد ، ابراهيم الكاتب انه تعرض لضغوطات شديدة باتجاه تغيير موقفه وذويه من قضية استشهاد شقيقه والجهة التي يوجهون اليها الاتهام .. واضاف انه وعائلته لا يوجد لهم اعداء من ابناء المدينة التي يقدرون لها وقفتها لجانبهم ولذلك لا يمكن ان تنال منه الضغوطات مهما كان حجمها او الجهة التي تقوم بها .

وقال بلال سالم زعل العوض انه واهله وابناء المدينة يثقون بنزاهة وحياد القضاء الاردني مثلما يؤمنون ايمانا مطلقا بان شقيقه «محمد» بريء تماما من تهمة قتل الشهيد محمد الكاتب، وهذه الحقيقة التي يؤمن بها كل ابناء معان ستظهر للجميع في الوقت القريب.

وفي ذات السياق اعلن الاساتذة المحامون «احمد النجداوي ، محمد عبد القادر كريشان، احمد المحيسن، علي الضمور ، اسمى خضر، زياد الخصاونة، زياد النجداوي ، رياض النوايسه ، كنان عبد العوض، مصلح فرح ، محمود العواساء اضافة لعدد اخر من المحامين لم يتسن الحصول على اسمائهم عن تطوعهم للدفاع عن المواطن العوض وقال المحامي محمد كريشان : انه في حالة البدء في محاكمة المواطن العوض فانه سيتم تشكيل هيئة من المحامين المتطوعين للدفاع عنه ومن المتوقع ان يصل عدد المتطوعين في هيئة الدفاع هذه الى ما يقارب «٢٠٠» استاذ من خيرة رجال القانون في الاردن وذلك لما تكتسبه هذه القضية من اهميه قانونية وانسانية وسياسية على الصعيد الوطني ومن جهته قال المحامي زياد النجداوي ان القضية لا تعني المواطن محمد العوض وعائلته وابناء معان فحسب وانما هي قضية وطنية وقومية في الاساس وسيتم التعامل معها في جميع ابعادها السياسية والقانونية والانسانية والاجتماعية وقد شهد قصر العدل في عمان تواجدا كثيفا لابناء مدينة معان . اضافة لاعضاء حزب الارض العربية الذي ينتمي اليه العوض وذلك يوم مثوله امام مدعي عام محكمة الجنايات. وكانت مجموعات كبيرة من ابناء مدينة معان وفي مقدمتها ال الشهيد الكاتب وعائلة العوض قد قامت بزيارة للمواطن العوض في سجن الجويدة صباح الجمعة الماضية تعبيرا عن تضامن اهل المدينة معه ووقوفهم الى جانبه .

وحالت الاجراءات الحكومية دون وصول المجموعات القادمة من معان الى منزل نقيب المهندسين السابق ليث شبيلات حيث تمت اعادتهم الى مدينة معان بعدما حيل بينهم وتقديم التهنئة للمهندس شبيلات بمناسبة خروجه من السجن .

اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام

من جهة اخرى عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام في المدينة ، اجتماعا لها الاسبوع الماضي تم فيه تدارس تسلسل الاحداث في المدينة والتطورات التي عاشتها من انطلاق المسيرة ولغاية اعتقال المواطن محمد العوض والافراج عن المعتقلين الاخرين ومدى استجابة الحكومة للمطالب التي تقدم بها ابناء المدينة عبر نوابهم وخاصة تلك المتعلقة بلجنة التحقيق المحايدة وتحديد المسؤولية والمتسببين بتصاعد الامور والاجراءات التي اتخذت بحق المدينة وكانت متعارضة مع الدستور والقانون واكد اعضاء اللجنة ان التناقض الواضح في التصريحات والتاكيدات الرسمية والتي تقدم لابناء المدينة تجعل الامور في غاية الغموض ولذلك فان الاجراء الاولي الذي ستتخذه اللجنة هو مخاطبة نواب معان الثلاثة، احمد ال خطاب ونايف كريشان ووليد عوجان والطلب منهم رسميا تقديم تقرير عن مجمل ما حققوه في تحركاتهم وتوضيح مدى استجابة الحكومة للمطالب الاخرى التي يصر ابناء المدينة على الاستجابة لها من قبل الحكومة وذلك تمهيدا لاتخاذ الموقف النهائي من عقد المؤتمر الشعبي العام خلال اجتماع اللجنة والذي تقرر عقده مساء يوم الجمعة ١٩٩٨/٥/١

تضامنا مع "العوض"

وشهدت دواوين العشائر في معان ومنزل المواطن محمد العوض اجتماعات مصغرة لاعضاء اللجنة التحضرية للمؤتمر الشعبي العام وعدد من وجهاء وشيوخ العشائر في المدينة تم فيها تدارس اليات وطرائق الوقوف الى جانب المواطن العوض وصولا الى خروجه من السجن .

تعويضات مالية

وعلى صعيد اخر من المتوقع ان تكون المحامية اسمى خضر قد سلمت مذكرة لرئيس الوزراء تطالب فيها الحكومة بدفع التعويضات المالية المناسبة مع مجمل الاضرار التي لحقت بموكليها من ابناء المدينة وذلك استناد الى ثلاثة محاور اساسية هي :

اولا: ان الاجراءات والممارسات التي اتخذت ونفذت بحق المدينة بصورة عامة هي اجراءات وممارسات مخالفة للدستور والقانون.

ثانيا : ان موكليها من ابناء المدينة لم يرتكبوا اي مخالفة قانونية تستوجب العقاب في الاساس

ثالثا : التعسف في تنفيذ الاوامر من قبل فرق التفتيش ومنفذي اوامر الاعتقال بحق ابناء المدينة .

وتطالب المحامية خضر في مذكرتها بضرورة حصولها على جواب يبين مدى استجابة الحكومة لمطالبها واستعدادها لدفع التعويضات التي تقدر في حدها الادنى بمليون دينار وذلك في اسرع وقت مؤكدة على انها ستباشر في تسجيل القضايا لدى المحاكم المختصة في حالة رفض الحكومة الاستجابة لمطالبها او انقضاء مدة الامهال القانوني للاجابة على مذكرتها . وعلمت «الميثاق» ان عددا من ابناء المدينة قد قدموا طلبا الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام في المدينة يقضي بدعوة القيادات الفكرية والسياسية والصحفية ووجهاء وشيوخ العشائر في الاردن مع مراسلي وكالات الانباء العربية والعالمية لزيارة المدينة لاطلاعهم على حقيقة ما جرى والكيفية التي تعاملت الحكومة بها مع اهالي معان وذلك قبل نهاية شهر ايار على ان تسبق هذه الدعوة موعد انعقاد المؤتمر الشعبي والذي ستحدد اللجنة التحضيرية تاريخ انعقاده.

محاولات للنيل من سمعة معان

من جهة اخرى اعلن ان ٥٠٠٠ كبسولة ارتين و ٢٦٤ ابرة فاليوم ، و٥٣ ماسورة قياس ٦ انش. سرقت من مستودعات الادوية في مركز صحي معان الشامل ومن محطة الطاحونة التابعة لمديرية مياه معان ، جاء ذلك في خبر نشر على استحياء من حيث المكان والحجم لا يليق بالجهود التي تبذلها الجهات الامنية التي تقوم بتحريات مكثفة للقبض على الفاعلين المجهولين كما جاء في الخبر الصحفي. ولا يتناسب والروح الصحفية التي لا يمكن ان نصدق عدم رغبتها في استثمار هكذا خبر في مانشيتاتها .

السيد عادل المحاميد الناطق الاعلامي باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام في مدينة معان صرح للميثاق بقوله : نتمنى ونرجو ان يُعلن عن الفاعلين قريبا . ونحن على استعداد للتطوع والتعاون لاكتشاف الفاعلين، ولا يجوز ان يتم التعامل مع هذا الحدث كاي حادث سرقة عاديا واضاف قائلا : نريد ان نعرف من هم الفاعلون او الفاعل الذي يتمتع بهذه القدرة من المهارة والاحتراف اللذين مكّناه من اخراج هذه الكميات من مستودعات الادوية ، التي ذكر بعض الاطباء في المركز الصحي انهم لا يعرفون اين توجد فيها هذه الادوية «المهدئات» ولم يعرفوا ان هناك كمية منها الا بعد الاعلان عن السرقة .

ونوه السيد المحاميد الى اشارة السيد نائب رئيس الوزراء عقب احداث معان التي وقعت في اواخر شهر شباط عن انتشار المخدرات في محافظة معان وكان معان اصبحت «لاس فيغاس». ويؤكد السيد المحاميد اذا كان هناك تجار مخدرات في المحافظة ، فهم معروفون جيدا، فقصورهم وعلاقاتهم لا تخفى على احد، ولن تكون الخافية عن «العين الساهرة» .

ونحن نقول لو ان اهالي معان كانوا مدمنين على المخدرات لما غضبوا وثاروا !

اما بالنسبة لشق الثاني من السرقة ، فقد تبين انها اكبر من ذلك اذا ان سرقة مديرية مياه معان حدثت اثناء حصار معان اي بعد تاريخ ٢/٢١ «اواخر شهر شباط، يعني قبل قرابة شهرين ، وليس «اول امس» حسب ما جاء في الخبر «وكانت قيمة المسروقات ما يقارب ٦٠ الف دينار من محطة التنقية، ولقد استبعدت اللجنة التي شكلت انذاك للتحقيق في السرقة ان يكون الفاعل واحداً، لان طبيعة المسروقات من كوابل كهرباء ومعدات تحتاج الى رافعة وسيارات نقل ووقت كاف للتفكيك ، وهذا لم يكن متاحا لاهالي المدينة المحاصرين.

ومن الجدير بالذكر ان بعض الصحف نشرت قبل عيد الاضحى اخبار عن سرقات اخرى في مدينة معان ، مما يشير ان هناك قضايا تلفيقية لاغتيال سمعة مدينة معان .

رثاء شهيد

الله جلت قدرته حكمة بهذا الاسم «محمد بن عبد الله » صلى الله عليه وسلم

فلك من الاسم معنى ودلالة واسوة حسنة

الكاتب : ماذا كتبت يا كاتب وبما كتبت؟

لم تكتب بحبر ناشف ولا سائل بل بدمك الطاهر، كتبت احرفا مضيئة كانت وما زالت نورا يبدد الظلام ويؤرق الظالم، وهل هناك اصدق من الكلمات التي تكتب بدم القلب؟

سطرت بان استشهادك انتصار لكل الهزائم والمؤامرات والاراجيف ، وكتبت بان الرصاصة الغادرة التي اطلقها عليك جبان، منحتك الخلود ان شاء الله في جنان النعيم وفي صفحات التاريخ وكتبت على القاتل الجبان ان يموت كل يوم مرات عديدة ومنحتنا القوة والعزيمة بحقنا في التعبير ورفض كل تشويه وتزوير .

واثبت ان معان مدينتك هي معان التاريخ وان اهلها هم الرجال الصناديد وانها دائما تفخر بك وبامثالك وانها ما عرفت المندسين ولا سمحت لاي منهم ان يكون له شرف الانتماء اليها . فلا كان من ابنائها مندس في صفوف عملاء الموساد ولا في طوابير الخونة واعداء الامة والدين والوطن .

وكتبت عن كذب وسخف الاعلام الرسمي الذي صور مدينتك بانها مدينة المخدرات والفوضى والتخريب بل كتبت يا مؤمنا بالله ويشهد لك ممن عرفوك من الثقات انك كنت حريصا على اداء صلاة الفجر في المسجد وانك مثال الادب الرفيع والخلق القويم وانك تستحق الشهادة لانها تمنح لمن تحلى بمثل صفاتك وكم

اعجبت بكتاباتك عن والدك كم كان كادحا صابرا قانعا وكم كان متلهفا على تخرجك وعلى مساعدتك له في حمل اعباء الحياة معه وعن والدتك الفاضلة المجاهدة التقية عزيزة النفس وكم كانت تواقة كما هو حال والدك ان ترى جهدها وتعبها قد اثمر واينع فيك.

ماذا اقول عنك ؟

اقول ما افصحك ساكتاً وما اعياني كاتبا ومتكلما ، لقد كتبت يا كاتب وما اعظم ما كتبت !! وقد كتب البعض مستلهما مما كتبت وما اروع ما كتبوا، كتبوا عن مدينتك ، منهم من كتب تاريخا، ومنهم من كتب نثرا ، ومنهم من قال وكتب فيك وفي مدينتك شعرا استذكر منهم الاساتذة « د. سليمان الطراونة ، ملحم التل، موفق محادين، فهد الفانك ، عبد الهادي راجي المجالي، علي حتر، يوسف غيشان ، ابراهيم جابرابراهيم، د. ذياب مخادمة ، جهاد المومني» لهم منا جزيل الشكر والتقدير لانهم كتبوا باقلام حرة والشكر والتقدير ايضا لكل من كتب او قال عنا كلمة طيبة ولكل من يفتش عن الحقيقة معنا ولكل غيور على وطنه وامته عبر عن حسه المرهف وانتمائه الحقيقي بكلمة صادقة.

تغمدك الله يا شهيدنا بواسع رحمته وادخلك فسيح جنانه وجعل من دمك الطاهر خيرا وبركة على مدينتك ووطنك وامتك، اقول هذا لاني اعرفك ، اعرف عائلتك طيبة الاصل كريمة المنبت واعرف حق المعرفة طهر البيت الذي ترعرعت فيه.

عادل شفيق المحاميد

المغطس ... موقع الساعة !

مَنْ وراء تكميم أفواه الآثاريين الأردنيين ؟

نسال .. لمصلحة من تكمم افواه الاثاريين الأردنيين، ولمصلحة من التعتيم على الجهود التي بذلها ويبذلها الفريق الاثاري منذ عام ونيف؟

ان التاريخ الجمعي للاماكن الدينية او الاثرية يحمل قدراً من الصحة بنفس الوقت الذي قد يكون فيه عارياً من الصحة .

كثيرة هي الاماكن الدينية التي لا يوجد فيها اي اثر يتعلق بالممارسة والطقوس التي تقام فيها منذ قرون ، ومع هذا نجدها اكتسبت ثباتا حققه لها التاريخ الجمعي المتوارث عبر قرون عديدة .

ولكن حين يتبين لذوي الاختصاص شواهد ماثلة تعززها المصادر التاريخية مصورة ومكتوبة ، عندها يصبح المكان معلما اثريا، ومن واجب الدولة والجهات الرسمية المعنية الاعلان عنه، واستثماره اعلاميا وحضاريا وثقافيا ودينيا وسياحيا وان اي اخلال بحق من هذا الحقوق يعتبر خيانة

حدثتنا «عزيزة جميعان » من مادبا سيدة تجاوزت الثمانين عاما قائلة «في عيد الغطاس وقبل ان يحتل اليهود فلسطين، كنا نذهب الى الشريعة لتغطيس الاولاد «لتعميدهم» ناخذ معنا الاكل ونطبخ هناك، لانه لم يكن هناك مطاعم، وكنا نعزم الاقارب والاصدقاء وقد يصل العدد احيانا الى ١٥ عائلة ، يرافقنا الخوري. وفي الشريعة كانت قوارب صغيرة يسمونها «فلوكة» تحمل الاطفال والخوري والاشبين ويجري تعميد الاطفال، وكان المكان يعج بالحجاج من فلسطين ومن لندن كذلك ، وكان الاجانب يحضرون زجاجات يملؤونها من مياه الشريعة كي يعمدوا اولادهم هناك في بلادهم من المياه المقدسة حيث تعمد السيد المسيح والله يطعم كل انسان ان يذهب الى هناك .

* اما « ابو سلطان» من بلدة الفحيص فقد حدثنا يقول «ليلة عيد الغطاس كان الناس «يطيحوا» من رام الله والطيبة وبيرزيت ومن كل قرايا فلسطين، واحيانا ياتي حجاج من روسيا، ويقضوا ليلة عيد الغطاس بالصلاة وتعميد اولادهم شرق الشريعة ، وفي الصباح يقطعون النهر باتجاه فلسطين.

وعندما اخبرناه ان (اسرائيل) تنقب عن المغطس بالقرب من بحيرة طبريا ، اجاب بلهجة زاجرة «هذا حكي عمرنا ما سمعنا بيه» !

* اما مكاتب السياحة، فان توقعاتهم كما افاد الناطق عن مكتب نحاس للسياحة والسفر، بان الاردن قد يحظى بما يزيد عن ٢ مليون سائح من اصل ١٠ ملايين سائح يتوقع زيارتهم للمنطقة، مشيرا الى العدد الكبير من الفنادق والمطاعم التي تقام وتجهز الان استعداداً للاحتفالات عام ٢٠٠٠

* كذلك افادت شركة «النهر المقدس» للسياحة الذي افتتح مجددا، ان من ضمن برامجهم الاستعداد لهذا الاحتفال، وعند سؤاله عن الرقم الذي يتوقع زيارته للاردن من السياح ، اجاب بانه لا يستبعد ان يكون حوالي ٢ مليون سائح .

وبعد .. هل ننتظر ان تعلن «اسرائيل» عن اكتشافها لمغطس السيد المسيح قرب بحيرة طبريا، لتبدا بعدها الة الاعلام الاسرامريكية باثارة الضجيج الاعلامي الذي تتقنه جيدا فيضيع جهد فريق الاثار والقوات المسلحة.

وزارة السياحة تستعد للمشاركة في احتفالات ألفية السيد المسيح

هنا على الضفة الشرقية لنهر الاردن، هذه الضفة التي بلور هذا الاكتشاف قدسيتها واعاد لها حقها التاريخي الذي سلب منها على مدى قرون .

يقوم هذا الاكتشاف الذي يهز بعظمته اعتقادات كانت سائدة خطا ، فتتجه القلوب والعقول معا الى حيث يقع مغطس السيد المسيح .

ونعود بالتاريخ قليلا الى الوراء حيث العصر البيزنطي وتحديدا الى «وادي الخرار» الذي لم يفقد يوما اهميته التاريخية فقد توالى ذكره في العديد من المصادر التاريخية ، فهناك على ارضية خارطة فسيفساء مادبا اطلق عليه اسم « صفصاف» واد يغذيه نبع ماء عذب ، ويقوم فيه تل الخرار ، وياتي ذكر هذا الموقع لما كان له من اهمية دينية في بداية الدعوة المسيحية على لسان عدد من الرحالة والمؤرخين الذين حظو بزيارته، وقد كان من بينهم الرحالة «Bord eaux» عام ٣٣٣م والذي اشار الى ان تعميد السيد المسيح كان قريبا من نهر الاردن وعلى الجانب الشرقي من قرب تل الخرار الذي يتم التنقيب فيه حاليا .

اما Theodosius عام ٥٣٠م فيشير الى ان السيد المسيح كان قد تعمد الى الشمال من البحر الميت قرب كنيسة القديس يوحنا ، لكنه لم يوضح تحديدا مكان الكنيسة هل هي الى الشرق ام الى الغرب من النهر ، الا انه عاد واكد على ان السيد المسيح كان قد تعمد في الجانب الشرقي للنهر حيث اشار الى التل الذي يتواجد به في تل الخرار.

واليوم يعود التاريخ ليحيا في هذا المكان من جديد، اذ تمهيدا للاحتفالات الدينية للطوائف المسيحية بالذكرى الالفية الثانية لميلاد السيد المسيح عليه السلام، قامت وزارة السياحة ودائرة الاثار العامة ببذل الجهود المكثفة لتطوير منطقة «المغطس» على نهر الاردن ، حيث تعمد السيح، وذلك استعدادا للمشاركة في النشاطات المزمع تنفيذها في الموقع.

ان مثل هذا الاكتشاف كان محصلة لجهود دؤوبة، قام بها كادر مؤهل من دائرة الاثار العامة، من خلال مسح اثري شامل، وتنقيبات اثرية مكثفة، اسفرت بمجملها عن مواقع ذات اهمية دينية وتاريخية متميزة، الى جانب كشف النقاب – بالطبع – عن الموقع الاكثر اهمية ، موقع الساعة «المغطس».

ان اعمال المسوحات الشاملة مازالت مستمرة بالتعاون مع القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية التي لم تال جهدا في تسهيل احتياجات الكادر . فالاثار مسؤولية وواجب وطني لا تنفرد به جهة دون اخرى او فرد دون سواه .

ونحن مع دائرة الاثار العامة برؤيتها الوطنية التي تطرحها في مجلتها الصادرة عنها والتي تعنى بانجازات الاثاريين الاردنيين والتوعية الاثرية ، وتتبنى من خلالها الحس والانتماء الوطني.

* عن مجلة (اثار) الصادرة عن مديرية الاثار الاردنية

الآن وهنا

تقرير امريكي .. سكان الزرقاء ٤ ملايين نسمة .. قريباً

الواجهات العشائرية .. للتوطين

الخلايلة : لا يوجد ، اصلا ، ما يسمّى باملاك الدولة

كتب:
عبدالله ابو رمان
نهاد الزعبي

نشرت «الميثاق» في عددها السابق قضية الواجهات العشائرية في الزرقاء من خلال تحقيق مع الاهالي تحدثوا فيه عن مخاوفهم من مصادرة اراضيهم لصالح مشروع التوطين، وخدمة لمصالح بعض المتنفذين .

«الميثاق»، وانطلاقا من موقفها الحريص على مصير الشعب الاردني، وتماسكه، وسيادة الاردن، ارتأت ان تتابع فتح ملف الاعتداءات الحكومية على الواجهات العشائرية ، ومصادرتها بحجج مختلفة ، تصب جميعها في اطار تفكيك الاردن، وتحويله لخدمة الهيمنة الصهيونية ، وتوفير كافة الشروط لحل مشكلة الاسرائيليين بخصوص السكان .

ومن هنا، فــان الربط يكاد يكون ضروريا ، بين ما نلمسه من سياسات واتجاهات حكومية ، فمن التسريع في سياسات الخصخصة والتوطين الى تحويل العقبة الى منطقة حرة الى المنطقة الصناعية في اربد ثمة ما يرتبط تماما، بسياسات الحكومة ازاء الواجهات العشائرية او ما يسمى «اراضي الدولة».

إن المواطن الاردني، الذي اقــام على هذه الارض ، وعمرها، واستثمرها انتاجيــا وسكنا ، فكانت مــزارع ومراعي، توفر له امنه الغذائي، وتؤمن له مسكنه، لم يكن يخطر في باله ، ان سياتي اليوم الذي تنازعه الحكومات على ملكيــة اراضيــه، وتمنعــه من استثمارها والسكن فيها ،بل وتهدم ، ما بناه عليها ، ولصالح من ؟

ثمّ، لماذا هذا التسارع والتزامن في طرق مـوضـوع الواجـهـات واراضي الدولة، حكومـيا ، وفي مـعظم مناطق الاردن؟

فمن الزرقــاء الى الغور الى البـادية الوسطى الى مـعــان والطفـيلة ثمـة مـخـاوف واحدة لدى معظم المواطنين، من هذا التشنج الحكومي في معالجة القضية ، والذي ادى الى مواجـهات ومظاهرات في الاغوار، العام الماضي، تصاعدت حتى بلغت ذروتها .

ان مـا يجـري على ارض الواقع هو سلب المواطن الاردني حقه في ارضه ، وتفريغ هذه الاراضي من اصحابها الشرعيين، ودفعهم باتجاه الافلاس واللامــأوى ، في وقت ، تتـخلى فـيه الدولة عن دورها الاجتماعي، وتفقد قدرتها على الرعاية الاجـتـماعـية، وحمل اعباء هذا الشعب بل وتفرط في اراضيها ومنفذها الوحيد على البحر، وسيادتها .

ان معالجة «الميثاق» لقضية اراضي الواجهات العشائرية و«عطل» الزرقاء والرصـيفة ومـتـابعـتـها للواجـهـات العشائرية لقبيلة بني صخر بشمولية تاخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب والظروف المحيطة سواء أكانت داخلية ام خارجـيـة، ومـا طرحـه المتـحـدثون «للميثاق» من ربط القضية بمحاولات التوطين ومحاولة تنفيذ مشروع الوطن البديل، الذي وضع مخططه منذ زمن، وحل اليوم موعد التنفيذ. هذا الطرح وتلك المعالجة بثّا الذعر في اوصال اولئك الذين لم يعتادوا على مجابهة الحـقــائق، والذين تعـودوا النظر للحكومـة على انهـا الآمـرة وعليـهم التنفيذ.

وليفسر لنا من ينكر وجود مشكلة من الاســاس، كـيـف تزايد عــدد سكان الزرقــاء؟!، وهل كــان ذلك التــزايد طبيعياً؟! ام انهم سينكرون ايضا ما اقـرته الحكومـات المتـعـاقـبـة بالاثر الهــجــرات على الاردن منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٩١.

وهو الاثر الذي لمسه ابناء العشـائر، عنـدمـا تحـدثوا الينا، نتـيـجـة تزايد الضغط على الخدمات والبنى التحتية وتفاقم المشكلات البيئية، والتي تمثلت بالكرهة الصـحـيـة المسـمـاة بالخرية السـمـراء، وجـاءت مـحـاولة الحكومـة معالجة الامر بخطأ اكبر: بالتخطيط لانشــاء مـحـطة جـديدة وسط تجـمع سكاني بقدرة استيعابية تقدر بسبعة اضعاف قدرة المحطة الحالية، لتؤكد ان هناك توقـعـاً بتـزايد عـدد سكان الزرقــاء، وهو مــا تحـدث عنه تقــرير صادر عن شركة مرتزل الاميركية، يقــول ان عـدد سكان الزرقــاء عــام ٢٠٠٠ سيصبح ٤-٥ مليون نسمة.

ابناء العشـائر عندمـا تحدثوا الينا كانوا يدركون ذلك ولم يعزلوا محاولة الحكومــة وضع يدها على اراضي الواجـهـات العشـائرية وعطل الزرقاء والرصيفة واراضي بني صخر عما يجري مـحليـاً واقليمياً ومن هنا كان ربط هذه القـضـيـة بالتوطين، وتنفيذ مـشـروع الوطن البـديل اضـافـة الى المصالح الشخصية لبعض المتنفذين.

النائب حمود الخلايلة

وفي هذا المجـال تحـدث لنا بعض ابناء عشائر الخلايلة والزوامرة كما التقينا بالنائب حمـود الخـلايلة في منزله، والذي ما زال حتى الان غير مـسـجل باسـمـه. الخـلايلة تحـدث «للميـثـاق» فقال: ان الاراضـي التي تعتزم الدولة وضع يدها عليها تنقسم الى قسمين:

١- اراضي الواجهات العشائرية

٢- اراضي عطل الزرقاء والرصيفة

ونحن الان بصـــدد بحث مـوضـوع عطل الزرقـاء والرصيفة حيث تتكون اراضي عطل الزرقاء والرصيفة من احواض وهي: (٢ معمر، ٣ الفلاح، ٤، ٥، ٦ الحسن، ٧ الخطاب، ٨، ٩، ١٠، ١١ الزواهرة، ١٢ العـمـوش) وهذه الاحواض تمثل المناطق المحيطة بالزرقــاء وهي الان اراض منظمــة ومـعظمــهـا ضـمن حـدود البلدية ومسكونة.

اصحابها الشرعيون

وتبلغ المسـاحـة الكليـة لمجـمـوع الاحواض ٢٨ الف دونم بقي منها ٦ الاف دونم يدور حـولها الاشكال مع الحكومة والباقي مليء بالمساكن وقد صـدر قـرار مـسـاحـة وتسـوية بخـصـوص هذه الاراضـي لفـرزها باسماء اصحابها سنة ١٩٥٣ وكان وقتـها المسّاح «عودة زعمط» والذي امـضى حـوالي سنة مع فريق كـامل في مسح المنطقة كاملة وجدولتـها باسم اصـحـابهـا الشـرعـيين (بني حـسـن)، وهم عشــائر الشـبـيكات، الدعــجــة، الخــلايلة، الزوامرة، العـموش، غـويريين، زيود ... وبعـد اتمام اعمال المساحة نشرت جداول بتثمين هذه الاراضي سنة ١٩٦١، الا ان الاهالي ونتيـجة لوضـعـهم المادي السيء اعترضوا على التثمين فعادت الكشوفات لدائرة الاراضي والمساحة بقصد اعادة النظر بالتثمين وبقيت هناك دون اتخاذ قرار بها.

لغلاء التثمين

والجدير بالذكر، كما يقول الخلايلة، ان الاهالي كـانوا قد اعـترضـوا على التثمين في ١٩٥٣، وبدلاً من ان تعيد الحكومـة النظر في التثـمـين اعتبرت تلك الاراضـي امـــلاك دولة، وبدأت تقـتـطع من تلك الاراضـي لتـقـسـيم مـعـسكرات للجيش، وبعض المرافق العامة، وذلك بشكل نسبة بسيطة من الاراضـي التي اعتبرتها الدولة املاكاً لها.

هدم المنازل

واضــاف الخــلايلة ان اراضي عطل الزرقــاء والرصــيــفــة بدأت تدخل التنظيم، وبالتالي ارتفعت اسعارها، وبدأت الحكومة تسيطر عليها وتبيعها باسـعـار عـاليـة لغـيـر اصـحـابها الشــرعــيين، وهناك الان «اسكانان للتطوير الحضري والوظيفي» قائمان على اراضي عطل الزرقاء والرصيفة ضـمن مـشـروع حـزمـة الامـان الاجتماعي.

وقال الخلايلة: انه وفي عهد حكومة السيد مضر بدران عام ١٩٨٣ حدثت واثيرت قـضـيـة اراضي الواجـهـات العشائرية و«عطل» الرصيفة والزرقاء بعد قيام الحاكم الاداري بهدم بعض المنازل، حـدثت مـجابهـة بين الاهالي وقـوات الامن، عـولجت فـيـمـا بعـد وصـــدرت وعـــود من الحكومـــات المتـعـاقـبة بحل هذه القـضـيـة، وقـد وصل الامــر لتـدخل جــلالة الملك واصــداره امــراً بعـدم هدم اي منزل مسقوف واستمر الاهالي بالتعمير والسكن بتلك الاراضـي، واستـمـرت لجــان امــلاك الدولة فـي المحــافظة باعتراضهم.

املاك الدولة ...
وحكومة الانتداب

واشار الخلايلة الى انه وفي الاساس ليس هناك شيء اسمه املاك دولة، وهذا ما يتضح من كتاب موجه لوزير المالية من قـاضي مـحكمـة تسـوية الاراضي سنة ١٩٦١ ننشـــــر هنا مقتطفات منه:

"اشــارة لكـتــاب مــعــاليكم رقـم ٤/٩٣/٥٧٧٤ تـاريــخ ١٩٦١/٧/٩، في الحقيقة ليس هنالك نص قانوني يوجب التـوصـيـة بتـفـويض امــلاك الدولة، ان مـحــاكم التـسـوية منذ انشـئت حـتى الان وهي تسـير على مبدا التوصية بتفويض الارض لمن احياها .ان لجوء محاكم التسوية الى التوصية هو تخفيف الحيف الذي ربما وقع على اصـحـاب الاراضي، لانه فـي الاصل لا امـــلاك للدولة بالمعنى الصحيح، وان الاراضـي التي تسـجل باسم الدولة هي الاراضـي المتروكة وغـيـر المسـتـعـملة مـدة من الزمن لعلة مـــا او الاراضـي التي تستملكها الدولة التي اعتادت حكومة الانتداب ان تمتلكها بقصد التحريج في الضـفـة الغـربيـة والتي اكـثـر اراضيها الان ومرية قد اخذت بدون اعـلان تسـوية حـسب الاصـول ولم يتـمكن اصـحـابهـا من الاعـتـراض عليـهـا اصـوليـاً وكـانت الفكرة هي تفويضـها بعد تاجيرها لليهود ومنها ينفذون الى المناطق العربية".

تشدد!

ويضـيف الخـلايلة: ان سلطات الحكم المحلي تشـددت في الاونة الاخـيـرة وفي بداية هذا الشـهـر بالتـحـديد وهدمت منازل بعض الاهالي، حـيث قـام رجـال الشـرطة ترافـقـهم بعض الشرطيات باخراج الاطفال والنساء من المنازل وهدمها وقـد حـصل ذلك في مـعظم الاحواض، تحـديدا حـوض ٣ الفلاح و١٠، ١١ الزواهرة وحـوض رقم ٨.

في رئاسة الوزراء

ويقول الخلايلة: انه ونتيجة للاحداث الاخـيـرة راجـعـت رئاسـة الوزراء «وكــان مــعي المواطن عطا الحليق خادم في مسجد هدم بيته الذي بناه بقــرض من البنك الاســلامي» واجتمعت بالدكتور عبدالله النسور نائب رئيس الوزراء ووزير البلديات وحضـور وزير الداخلية حيث جرى الاتفــاق ان يأتي مــعــاليـه للزرقـاء ويجــتــمــع بالاهالي، الا ان ذلك لم يتــحــقق وطلب وزير الداخليـة ان يجـتـمـع بي والمحـافظ فقط في مقر وزارة الداخلية، وانضم الينا النائبان نومان الغويري ومخلد الزواهرة. وتم طرح القـضـيـة بابعـادها التـاريخيـة والعـشــائرية للوزير الذي قــال انه ولاول مرة تصبح لديه رؤية واضحة حول الموضوع وقد اطلعته على كافة الوثائق التي تثبت حقوق عشائر بني حسن في تلك الاراضـي وقلت له لماذا ارض السلط للسلطيين وارض الكرك للكركيين؟! فلمـاذا ارضنا ليست لنا؟! ... وقد وعد الوزير بحل القضية قبل نهاية شـهر نيسـان وحتى ذلك الحين طلب وقف اعمال البناء.

تاجيل ...
الواجهات العشائرية

واضــاف النائب الخـلايلة انه بفضل تاجـيل البـحث في قـضـيـة اراضي الواجهات العشائرية والذي تم بحثه من قـبل لجنة الريف والبـادية في مــجلس النواب، والتي خــرجـت بتوصيات، واثناء مناقشتها طلب من رئيس المجلس تاجيل المناقشة لحين موافاة اللجنة بتفاصيل اكثر حول الموضــوع للـخـروج بتوصـيـات اعم واشـمل كـون دراسـة اللجنة لم تكن واضـحـة لعـدم وضـوح قـضـيـة الواجـهـات العشـائرية لديهـا، وتمت الموافقة على طلبي بتاجيل النظر بهذه القضية للدورة القادمة».

وفي اجابة على سؤال «الميثاق» حول ما اذا تم استـغـلال الوضـع الحـالي لتلك الاراضي بتوزيع بعضـها على المتنفذين والمسؤولين، قال الخـلايلة ان ذلك حدث في حوض ٦ شبيب و٧ البـتـراوي وتسـاءل لماذا يحـرم اصـحـاب الارض الشـرعـيـون من حقهم في حين توزع اراضيـهم على المتنفذين وتباع للغير؟!

** الشيخ غـالب احـمـد السـعـود – شيخ عشـيـرة الزواهرة قال اذا كان الشيخ فارس متنازلاً عن حقه وحق عشيرته، فاننا عشيرة الزواهرة لن نتنازل عن شبـر واحد من مقسمنا العشائري ... مشيرا الى انه لا يحق لاي انســان ان يتـحـدث نيـابة عن عشيرة الزواهرة.

** احـمـد سـبـيل الزواهرة – احـد وجـهاء عشيـرة الزواهرة ... قال: ان اراضي عطل الزرقـاء والرصـيـفـة ارضـنا، ورثناها عن اجـدادنا ومـعنا وثائق تثـبت ذلك ... مـشـيـرا الى الاوامر التي اصدرها المحافظ بهدم المنازل بالرغم من ان هناك امـراً من جـلالة الملك بمنع هدم البـيــوت ... مـشـيـرا الى اعـتـداءات جـرت على ارضهم من قبل المتنفذين واصـحـاب الوساطات وهو مـا حدث في حوض البتراوي:

** المواطن م.خ. والذي فـضـّل عـدم ذكر اسـمـه خـوفـا من اجـراءات قد تتخذ بحقه قال: ان محافظة الزرقاء قامت بهدم بيته بالرغم من وعد وزير الداخلية بايقاف عمليات الهدم، وقال ان ما يجري امر خارج عن المنطق فلمـــاذا أُمنع من البناء في ارضـي وكيف يهدمون منزلي علماً بان واجب الحكومـــة تامين السكن لي ان لم استطع تأمينه بنفسي، مضيفا ان احـد المواطنين الذين هدمت منازلهم اصـيـب بانهـيـار عـصـبـي وادخل المشفى وقد وضـعـت حراسة مشددة عليه.

** عبدالكريم الخلايلة ... قال: لقد ورثت قطعـــة ارض عن والدي في حوض ١٠ ام بياضة وبنيت فيهـا بيتاً وقـد اجـبـرت على دفع ١٥٠٠ دينار ضريبة للحكومة لانها تسمي ارضي امـــلاك دولة، ودفـــعت ثمن ايصـــال الخـدمـات الاسـاسـيـة لبيـتـي، حـيث دفعت ٤٠٠ دينار ثمن مواسير مياه، ودفـعت ثمن اعمـدة الكهـرباء حـيث كان ثمن العمـود الواحـد ٩٦ ديناراً، وفـــتـحت الشــارع على حـــســابي الخـاص ولاسـتطيع ايصـال خـدمـة الهاتف لمنزلي، اضـطررت لحفـر ١٠٠ مـتـر في الشــارع الرئيـسـي على حسابي ودفـعت مخالفات للحكومة بقيمة ٨٤ ديناراً لانني حسب ما ترى الحكومـة ابني في املاكهـا اضـافـة الى ما ادفعه من ضرائب اخرى ... فباي قانون هذا؟!».

** المواطن ن.خ ... قال: انه ومعظم ابناء العـشـائر امـضـوا سنوات من عمرهم في الجيش واذا لم تتح لهم الفرصـة لتملك ضيـاع او دكـاكين ...الخ ورواتبـهم التـقـاعـدية لا تكفي لمواجهـة متطلبات العيش والان تريد الحكومة الاستيلاء على ارضنا.

** السيد عبدالكريم محـمد عياش الزواهرة – وهـو من المواطنين الذين سـجنوا في احـداث ١٩٨٣ قـال: ان اراضي عطل الزرقـاء والرصـيـفـة والواجـهـات العشـائرية هي قسـمـة عشائرية منذ ما يزيد عن خمسمئة عام وهناك وثيقة بذلك مؤرخة في سنة ١٩٤٠ مـضـيـفــا ان الاهالي احتجوا على افراز ٥٢ لغلاء التثمين، وعليه اعتبرت الحكومة تلك الاراضي ملكاً لها.

وقــال: اننا لا نمانع ان تاخـذ الدولة من ارضنا لاقامة مرافق عامة. ولكن ليس لاغراض التوطين، او لتوزيعـها على المتنفذين والمسؤولين، كما حدث في حي مـعـصـوم والكسـارات ... مـضـيـفـاً ان تصرفـات الحكومـات المتعاقبة فيما يخص هذه القضية فيها اساءة لنا.

وحول مـا ذكر في احدى الصـحـف اليـومـيـة على لسـان الشيخ فـارس المكيـد قال السـيـد عـبدالكريم: ان المكيد سامح بارضـه وحقه فقط ... امـا نحن فلن نتنازل عن حـقنا في ارضنا، مضيفا بان اجتماعاً لعشائر بني حسن سيعقد نهاية هذا الشهر لمناقـشـة هذه القـضـيـة ان لم تُحل، مـشـيـرا الى ان الحكومـة لو ارادت حل هذه القضية لفعلت منذ زمن.

** محـمد موسى سليم الزواهرة ... تحـدث «للميـثـاق» قـائلا: ان اراضي عطل الزرقــاء والرصـيـفـة مـقـسـم عـشـائري لعـشـيـرتي الخـلايلة والزواهرة، وبيّنتْ تلك الاحـــواض المسماة باسماء العشائر مثل حوض ١١ الزواهرة و٢ المعمر، والمعمر فخذ تابع لعشيرة الخلايلة، وكذلك الحال بالنسبة للحسن المطلق اسمه على حوض ٦ ... السيد الزواهرة قال اننا لا نمانع ان تاخذ الدولة من اراضينا للمرافق العامـة ولكن ليس لاغراض اخرى ... مـضـيـفـا باننا نطالب منذ زمن بتسجيل اراضينا باسمائنا في دائرة الاراضي ولكن كـــان غـــلاء التثمين او بدل المثل سببا في بقائها دون تسجيل.

نواف شديفات وعلي الزواهرة

رد نواف شديفات وعلي الزواهرة على فارس المكيد

بسم الله الرحمن الرحيم

ردا على ما اعلنه فارس خلف المكيد في صحيفة الدستور

«ولله في خلقه شؤون»

طالعتنا صـحيفة الدستور الصادرة في يوم ٩٨/٤/١٩ بالاعلان الصادر عن فارس خلف المكيد يستنكر ما نُشر في صـحـيفـة «الميثاق» حول المقابلات التي جرت مع شيخ عشـيـرة الزواهرة ونواف الشديفات عضـو المنظمة العربية لحقوق الانسان والشيخ علي الزواهرة عضـو المنظمة العربية لحقوق الانسان حول موضـوع الواجهـات العشائرية وهدم منازل مواطنين في مدينة الزرقاء بحجة انها (املاك دولة) علما ان هذه القضية قد مضى عليها عشرات السنين دون حل بينما وزعت معظم هذه الاراضي على متنفذين واصـحـاب مصـالح ويطرد منها اهلها الاصليون، لذلك نثير الامور التالية والتي ذكرت من خلال اعلان فارس الخلف المكيد:

١- لا يحق للسيد فـارس خلف المكيد ان يتكلم باسم عشـيرة الزواهرة، لان احد المتحدثين لصـحـيفـة «الميثاق» هو شيخ عشيرة الزواهرة وهو المخول للحديث عن الزواهرة، ولا يحق للسيد فـارس ان يتحدث عن ابناء بني حسن لان كل عشيرة من عشائر بني حسن لهم شيخ يتحدث عنهم مع عدم المساس بحقوقهم المسلوبة وسبق في عام ١٩٨٤ ان حدث مـا حدث من اجل هذه القضية حينما كان شيخنا الجليل خلف المكيد حياً رحمه الله، حيث طعن من قبل بعض المشايخ والذين يعرفـهم فـارس الخلف جيداً وكيف حاولوا طعن عشائر بني حسن.

٢- ان ما ذكر على لسان علي الزواهرة ونواف شديفات في الصحيفة هو جزء من الحقيقة سواء في قضية الواجهات العشائرية او التعسف في اجراءات المسؤولين في مـحـافظة الزرقـاء نذكر (فـارس الخلف) بانه لنا الحق الكامل بالحديث ومتابعة الموضوع واننا اعضاء في المنظمة العربية لحقوق الانسان والتي يجهل السيد فارس نظامها الداخلي وارتباطاتها القانونية والانسانية في الدفاع عن حق كل انسان مهما كانت جنسيته ضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان وليعلم فارس المكيد ان الدولة الاردنية احدى دول العالم الموقعة على هذا الاعلان.

٣- اننا نترفع عن كل الالفاظ التي نعتنا بها السيد فارس الا اننا لسنا من المغرضين، ان المغرضين هم الذين يحاولون شق الصف وتشتيت الجهد واضاعة الحقوق بينما نحن نجمع الصف ونقف مع الضعيف لاخذ حقه من القوي الذي يبطش به امام خلق الله ويهدم المنازل ويشرد العائلات، ولكن البعض يشكر ويساند الظلم والظالمين.

٤- ان التناقض الواضح في اعلان صحيفة الدستور لهو الدليل على صدق ما قلناه في المقابلة الصحفية للميثاق حيث يعترف فارس الخلف ان (الحق سوف يعود لاصحابه الشرعيين)، اذن فمن الذي اغتصب هذه الاراضي؟!

٥- اننا مع الله اولا ومع الاردن ثانيا ترابا وكيانا لكننا ضد التسلط والتعسف والظلم من الحكومة.

٦- اما موضوع البيئة الذي تطرقنا اليه فهو مشروع مثبت من خلال مخططات موجودة لدى المسؤولين وهو تابع لمشروع الاذلال والاستسلام في وادي عربة ومن اجل التوطين، وهو امر لا يفهم البعض ابعاده واهدافه.

النائب صالح الجبور لـ "الميثاق"

حقنا لن يذهب هدرا



النائب صالح الجبور نائب بدو الوسط، تحدث للميثاق حول قضية الواجهات العشائرية وقصة اراضي املاك الدولة فقال:

ان للموضوع شقين شق خاص بعشائر بني صخر، واخر عام ويتعلق بالعشائر الاردنية: فهنالك خصوصية لهذه القضية تتلخص انه في عام ١٩٤٥ شكلت لجان لتوزيع الواجهات العشائرية بين عشائر قبيلة بني صخر: وهي : الفايز، الجبور، الخريشا، وكل من هذه العشائر عرف حصته من الارض، وعمل فيها، بعد ان قامت فرق المساحة بتثبيت الحدود بينها، وفي الوقت التي حـصلت فـيـه عشائر الفـايز والخـريشـا على اراضيها، رسميا، تم هضم حق عشيرةالجبور، حيث اهديت اراضيهم للقوات المسلحة، من قبل بعض المتنفذين، ممن عملوا في القيادة العامة من خلال التاكيد على ان هذه الاراضي تصلح للتدريب العسكري، واستمر وضع القوات المسلحة يدها على هذه الاراضي، حتى تم افتتاح طريق عمان بغداد، الذي يمر من الموقر، والذي جعل التدريب العسكري في هذه الاراضي امـراً غـيـر ممكن فرفعت القوات المسلحة يدها عنها، بموجب كتاب رسمي هذه نسخة منه .

بعد ذلك ، بدات مناورات جديدة ترمي لحرمان هذه العشائر من حقها التاريخي، والمكتسب والمثبت باتفاق ١٩٤٥ ، بين عشائر بني صخر، والمبارك من قبل الحكومة ، فالمحاولات جادة الان لاهداء حصة عشائر الجبور من الاراضي الى مؤسسة المدن الصناعية او لجهات اخرى يعلمها الله، رغم مراجعة ابناء هذه العشيرة المستمرة للمسؤولين، وانا شخصيا قمت بذلك، بصفتي نائبا لعشائر بني صخر ، وممن ظلموا من خلال هضم هذا الحق، ولم اكتف بذلك، وانا بلغت الحكومة رسميا، من على منبر مجلس الامة، واكدت لها بان الحق المسلوب ، لن يذهب هدراء وسوف نراجع المسؤولين، علنا نجد اذنا صاغية ، وضميرا حيا، يكفينا شر هذه المحنة .

اما على صعيد البعد العام لهذه القضية ، فان العشائر الاردنية لا تتساوى في الحصول على حقوقها من الواجهات العشائرية ، والتي تذهب في الاغلب للمتنفذين ، والذين يتملك الواحد منهم من اراضي الدولة ، على عداد السيارة وبمساحات لا تقل عن الاف الكيلومترات ، بينما البعض لا يجد بضع امتار ، ولا يحق له في ظل هذه الظروف ان يستغل اي شبر من الارض.

لقد راجعني العديد من ابناء عشائر بدو الوسط، يشكون الظلم والجور، حيث انهم لم ينالوا نصيبا من الواجهات العشائرية، ومثال ذلك : ابناء عشائر الشموط الهقيش، القضاة ، العماد، خضير ، المحارب، التي لا تملك مترا واحدا من الارض، وغيرها من العشائر التي لا يوجد بين ابنائها من اخواننا المتنفذين احد، وكنا نتطلع بامل ان يسار لمعاملتنا بشيء من العدالة، فيما يتعلق بالواجهات العشائرية وعلى اساس ان الاردنيين متساوون بالحقوق والواجبات وخاصة اننا سمعنا وعودا براقة من الحكومة الرشيدة اكدت فيها انها سوف تقوم بتشكيل لجان لهذه الغاية، وانا اذكر ذلك جيدا ، عندما كنت ضابطا في قوات البادية، لاننا كنا نعاني من المشاكل التي تثار حولها، والتي تؤدي للقطيعة ، والقتل في بعض الاحيان .

واضاف النائب الجبور :

انني استغرب تسمية اراضي الدولة ، لانني اعرف تمام المعرفة، ان مواطننا الاردني قديم على هذه الارض منذ الازل، وكان يستثمرها رعيا وزراعة، وسكنا، واستغرب كيف تعالج الامور في وطننا ، فعندما ياتي شخص متنفذ ، لا تعود هذه الاراضي ، ارضا للدولة، ويتم فيها ، وبسهولة ، حفر ابار المياه بكثافة، وتقام عليها المزارع الفاخرة، بينما مجاوروها ، يحرمون من الاستفادة من اراضيهم مما يجعلهم ينظرون الى المتنفذ بعين الحسد، والضغينة ، لان الارض بعيدة عنهم، وقريبة المنال لمن احبه الله ؟

بعض المسؤولين تملك اراضي الدولة !

انني اذكر اصحاب القرار : باننا لسنا بغفلة عما يجري، وندعو الله ان يزيح عن اعينهم الغشاوة ، ليبصروا ما تعيشه عشائرنا الاردنية، وما يدور بجلساتها، من اهات وحسرات ، رغم ان ابناءها اول من ضحى من اجل تراب هذا الوطن، الذي يضم كل واد فيه جثة رجل منهم ، وهم الان ، لا يملكون ذرة تراب منه ، وكل ما ينالونه هو مشاهدة مزارع ، وعمران اناس لا يعادلون شيئا بولائهم ، واخلاصهم لهذا الوطن، واكد الجبور على ان التباطؤ في اجراءات «تطويب» الواجهات العشائرية ، التي تخص عشيرة الجبور، وغيرها من العشائر الاردنية ، يبعث على القلق والخوف من ان يكون هنالك امور ترتب لها او وجود نية لاهدائها، لجهات مجهولة ، وربما غير اردنية، محذراً من ان عواقب ذلك وخيمة.

نص كتاب رئيس الوزراء

رئاسة الوزراء
الرقم ١٥/٦/٢/٢٥٧٠
التاريخ ١٤١٣/١٠/٩
الموافق ١٩٩٣/٣/٢٩

معالي وزير المالية /الاراضي والمساحة

ابعث اليكم طيا بصورة عن العريضة المقدمة والاتفاقية المرفقة بها والمؤرخة في عام ١٩٤٥ من شيوخ ووجهاء عشائر الخرشان والجبور حول المقاسم العشائرية والمعتمدة لديكم في اراضي المشاش والقطنة والجناب وحسب الخرائط الموجودة لدى القيادة العامة ، وقد تخلت القيادة العامة عن هذه الاراضي بموجب كتابيها رقم م.د. ق/١٠/٤/١٦١ تاريخ ١٩٩٢/٩/١٠ ورقم ل /اس/٣٠/٩ تاريخ ١٩٩٢/٩/١٦ لعدم الاستفادة منها .

لذا وبناء على ما تم بحل مشاكل الواجهات العشائرية لبدو الوسط يرجى التكرم بايجاد الحل المناسب وفق الترتيبات المتبعة .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

في محاضرة له في المنتدى العربي

الكيلاني: تدخل حكومة المجالي في القضاء فاق كلّ حدّ

في المحاضرة التي القاها في المنتدى العربي يوم الثلاثاء ٩٨/٤/٢١ اثار الاستاذ فاروق الكيلاني، الرئيس السابق للمجلس القضائي الاعلى، جملة من القضايا المتعلقة باستقلال القضاء وتدخل السلطة التنفيذية، من خلال مجموعة صلاحيات مخولة لوزير العدل، مستشهداً بعدة قضايا من ابرزها استخدام نفوذ الوزراء لاحالة كبار القضاة على التقاعد، لاسباب وخصومات شخصية، اضافة الى موقف القضاء من مجموعة قضايا وقوانين من ابرزها «قرار فك الارتباط» وقانون المطبوعات المؤقت، وقرار مكاتب التكسي.

«الميثاق» تضع بين ايديكم فيما يلي ابرز ما تناوله الاستاذ الكيلاني في محاضرته:

□ الحكومات تجاوزت الإرادة الملكية باستقلال القضاء
□ قرار فك الارتباط يعني أن الأردني من أصل فلسطيني اصبح أجنبياً وملكيته في الأردن غير مشروعة
□ قرار عدم دستورية قانون المطبوعات ... رفع اسم الاردن عالياً

□ وزير الداخلية أثار زوبعة على "العدل العليا" إثر قرار مكاتب التكسي
□ الحكومة تخشى استقلال القضاء...!
□ الارهاب الفكري يقتل روح القضاء
□ الحكومة هي التي احالتني على التقاعد

تدخل السلطة التنفيذية في استقلال القضاء

– اولاً: التعيين

ان تدخل السلطة التنفيذية في التشكيلات القضائية من تعيين ونقل وترفيع يمس استقلال القضاء لان السلطة القضائية مستقلة بنص الدستور، ولان قانون استقلال القضاء اناط هذه التشكيلات بالمجلس القضائي وحده فلا تملك السلطة التنفيذية التدخل بها.

وقد ادخل تعديل على قانون استقلال القضاء عام ١٩٧٢، تم فيه منح وزير العدل سلطة تنسيب تعيين القضاة والتنسيب، سبق ان ذكرت في محاضرة سابقة لي بالمعهد الدبلوماسي انه يعتبر ضمانة هامة لصحة القرار الاداري لانه يعني البحث المسبق واعطاء المشورة الامر الذي يمنع صدور قرار سريع غير مدروس. فهو عمل سابق لاصدار القرار ويستهدف الدراسة والبحث والاعداد وبالتالي يخرج القرار حصيلة عمل مجموعة من الاجهزة المتخصصة.

ولكن التجربة اثبتت العكس تماما، اذ كان التنسيب يتم بطريقة «جزافية»، اي دون دراسة او تمحيص وان التنسيب لم يشمل الاشخاص الجيدين في جميع الحالات.

ماذا يعني بطريقة «جزافية»؟ ان ذلك يعني ان (التنسيب) شمل في حالات كثيرة اشخاصاً (فاسدين)، واشخاصاً لا يصلحون للعمل القضائي مطلقاً.

ويجب ان اشير هنا الى ان صاحب الجلالة الملك المعظم كان قد وجه رسالة لرئيس الوزراء السيد عبدالكريم الكباريتي من اجل تعديل قانون استقلال القضاء والغاء النصوص المتعلقة بمنح وزير العدل صلاحية تنسيب الاحالة على التقاعد وتنسيب التعيين، وقد قام المجلس القضائي باجراء هذه التعديلات منذ حوالي سنة ولكن هذه التعديلات لا زالت في ادراج رئاسة الوزراء.

يدعي وزير العدل بانني طلبت منه تأخير هذه التعديلات والحقيقة انني لم اكن موجودا في القضاء عندما وجه جلالة الملك رسالته السامية لرئيس الوزراء اذ ان تاريخ تعييني في القضاء كان ٩٧/٨/١٦ والرسالة الملكية وجهت قبل بضعة اشهر من هذا التاريخ. وكان لديه الوقت الكافي لاقرار التعديل ورفعه لمجلس النواب ولكنه لم يفعل.

فالقضاء المستقل، هو الذي يكشف اخطاء الفساد ويقضي على رجاله الذين واكبوا اكثر من عهد والذين تسلقوا ونافقوا ومارسوا الانحناء حتى تقوست ظهورهم. ان القضاء المستقل هو اخطر على الحكام من القنابل لانه يؤدي الى اهتزاز الكراسي التي يجلسون عليها، فيقتلعهم من المراكز التي احتلوها، فليس غريبا ان تخشى الحكومة هذا الاستقلال لخطورته البالغة على كيانها.

– ثانياً: الانتداب

كان سلاح الانتداب يستخدم كثيراً لارهاب القضاة ومن اجل معاقبة القاضي الذي لا ينفذ الطلبات التي توجه له في القضايا المختلفة. ان انتداب القضاة لمناطق بعيدة، ولغير اعمالهم التي عينهم بها المجلس القضائي، بسبب عدم استجابتهم للتدخلات باصدار القرارات على النحو الذي يطلب منهم، يشكل ارهابا خطيرا للقضاة. ان اهم الاثار المترتبة على الانتداب الذي نشر (الارهاب الفكري) في صفوف القضاة هي تدمير العدالة، ونشر الارهاب في صفوف القضاة، وهو عمل خطير يجب ان يوضع له حد في وقت مبكر قبل ان يصبح قاعدة يتم التعامل بها.

لان الارهاب الفكري لا يصنع قضاة وانما يقتل روح القضاء، ولا يحقق عدالة وانما يقيم ظلما واستبدادا، ففي ظل الارهاب يعيش القاضي في خوف دائم من الانتقام. والارهاب الفكري يشكل خطرا على سير العدالة، فالعدالة لا يمكن ان تحقق الامن الا من خلال مناخ يؤمن بحرية الراي ويفتح المجال لمناقشة الاخطاء والسلبيات او من خلال قضاة احرار الضمير والوجدان. ان اخطر انواع الارهاب الفكري اثراً على المجتمع ذلك الذي يوجه نحو القضاة بحيث لا يستطيع هؤلاء البحث عن الحقيقة والوصول الى العدالة، ويصبح هدفهم استرضاء المسؤولين الذين يقبضون على زمام السلطة ويملكون المصائر فتتضاءل فرص تحقيق العدالة ويفقد الناس القدرة على الوصول الى حقوقهم.

كما ان الارهاب هو سد منيع امام حركة البحث والاجتهاد وهذه الحقيقة مستمدة من تجربة المجتمعات الانسانية خلال تاريخها الطويل فلم تتقدم العلوم القانونية والاجتماعية في اية مرحلة من مراحل الحياة في ظل الارهاب والقمع واذا لم تصادف مناخاً يؤمن بحرية الراي الى ابعد الحدود ويفتح المجال واسعاً للاجتهاد والخطأ والصواب فلا يمكن ان يتم اي تطور في مجال العلوم القانونية ولا غيرها.

والارهاب الفكري في جهاز القضاء يقتل روح الاجتهاد والبحث ويؤدي لانعدام الراي الحر وهو الاساس الذي يحمي العدالة ويصنع القضاء، وبث هذا الارهاب في القضاء يجب ان لا يمر دون حساب لان هذا الارهاب، امر على قدر كبير من الخطورة يجعل القاضي كانه اصم لا يسمع ولا يرى ولا يملك ان يقول كلمة الحق في الموضع الذي يجب ان تقال فيه.

– ثالثاً: الاحالة على التقاعد

الاحالة على التقاعد بموجب المادة (١٤) من قانون استقلال القضاء، هي من سلطة المجلس القضائي، ولكنه لا يمارس هذه السلطة الا بتنسيب من وزير العدل. وهذا التنسيب يمس باستقلال القضاء، لانه يمكن استخدامه في التأثير على القضاة كسلاح فعال للضغط والارهاب، ويجب ان يكون التنسيب بيد رئيس المجلس القضائي منفرداً دون تدخل من وزير العدل حرصاً على استقلال القضاء، اذ ان الممارسة اثبتت سوء استخدام وزير العدل لهذه السلطة.

فقد احال عدداً من كبار القضاة لتدخل وزراء اخرين لديه طلبوا احالة هؤلاء بسبب خصومات شخصية مثل القاضي عبدالرزاق ابوالعثم عضو محكمة التمييز، فقد الح عبدالله النسور على وزير العدل احالة هذا القاضي على التقاعد بسبب خلافات شخصية بينهما واستجاب وزير العدل حيث نسب اسمه الى المجلس القضائي وقرر الاستجابة رغم انه قاض جيد من حيث الكفاءة والسلوك.

هل يمكن ان يحدث هذا التعامل في اكثر الدول جهلا باستقلال القضاء، واقلها حظاً من الحضارة؟!

ونسب احالة رئيس محكمة التمييز ورئيس المجلس القضائي على التقاعد بسبب قراراته التي لم تعجب الحكومة. لقد ادعت الحكومة ان لا علاقة لها بهذه الاحالة وان المجلس القضائي هو الذي اصدر القرار، وهو ادعاء ليس له نصيب من الصحة لثلاثة اسباب:

الاول: ان رئيس الحكومة قال في مجلس الوزراء لوزير العدل تجب احالة فاروق الكيلاني على التقاعد فقال له وزير العدل أعطني الضوء الاخضر وسادبر كل شيء، وفعلاً اعطاه الضوء الاخضر.

الثاني: ان وزير العدل قال في مجلس النواب امام عدد من النواب وقبل اسبوع من تاريخ الاحالة على التقاعد (ان فاروق الكيلاني مروح بعد اسبوع).

الثالث: ان وزير العدل هو الذي قام بتنسيب الاحالة الى المجلس القضائي، ووزير العدل يمثل السلطة التنفيذية، فهذه السلطة اذن كان لها تدخل في قرار الإحالة هذه المؤشرات الثلاثة تبين ان الحكومة كان لها تدخل كبير في الاحالة على التقاعد.

ومن البديهي انه اذا كان وزير العدل لم يصدر تنسيباً للمجلس القضائي بالاحالة فان المجلس لا يصدر قراراً.

اما لماذا تدخلت الحكومة في الاحالة على التقاعد وتكايف وزير العدل اصدار (التنسيب) للمجلس القضائي فسبب ذلك هو القرارات التي صدرت عن محكمة العدل العليا عندما كان رئيساً لها والتي لم ترض عنها الحكومة.

تشكيل هيئات المحكمة

ان التدخل في تشكيل هيئات المحكمة من قبل السلطة التنفيذية يمس باستقلال القضاء، لان اختيار هذه السلطة لقضاة معينين لمحاكمة شخص معين يعني اختيار الحكم ليكن ملائماً لرغبة هذه السلطة. ان هناك مبدأ قانونياً ممتداً في اعماق اعماق الضمير الانساني هو مبدأ محاكمة الانسان امام (القاضي الطبيعي). نشأ لاول مرة هذا المبدأ في العهد الاعظم عام ١٩١٥، وكان يعني ان يحاكم الانسان امام نظرائه ليحاكم الاقطاعي امام محكمة اقطاعية، ورجل الكنيسة امام محكمة كنسية.

ثم تطور هذا المبدأ ليصبح مفهوم القاضي الطبيعي هو القاضي صاحب الولاية العامة لمحاكمة جميع الافراد في كافة الجرائم، اي هو قاضي المحكمة المشكلة قبل وقوع الجريمة بمقتضى دستور الدولة وقوانينها. فيجب ان تكون المحكمة قائمة ومعينة سلفاً قبل وقوع الجريمة بحيث يعرف كل مواطن المحكمة المختصة بمحاكمته فلا يجوز تشكيل المحكمة ولا اختيار قضاتها بعد وقوع الجريمة لانها تنزع المواطن من محكمته العادية وهذا يشكل اعتداء على استقلال القضاء.

ان اختيار قضاة محددين بالاسم لنظر هذه الدعوى او تلك غير جائز قانوناً لانه يعني ان الحكم في هذه الدعوى او تلك يراد ان يصدر على صورة معينة وهذا يتنافى مع استقلال القضاء.

اخطر صور تدخل السلطة التنفيذية في القضاء – معاقبة القاضي على رايه

كان من اخطر الضربات التي وجهت لاستقلال القضاء في الاردن هي معاقبة القاضي على ارائه في قراراته. فاذا كانت هذه القرارات [illegible] تعجب الحكومة فان مصير [illegible] يكون الاحالة على التقاعد [illegible] احالة رئيس محكمة التمييز [illegible] الاردن عام ١٩٩٨/٩٧ لانه اصدر قراراً في موضوع الجنسية [illegible] الحكومة عندما كان رئيساً [illegible] العدل وكان مسؤولاً عن قرار [illegible] دستورية قانون المطبوعات والنشر الذي اصدرته نفس المحكمة [illegible] قرار بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية حول مكاتب التكسي.

وابين فيما يلي هذه القرارات [illegible] الارهاب الذي مارسته الحكومة الاردنية على القضاء [illegible] الدعاوى:

قرار الجنسية

اصدرت محكمة العدل العليا [illegible] برقم ٩٧/٢١٢ قررت فيه [illegible] مدير الجوازات العامة [illegible] اعطاء شخص جواز سفر [illegible] اصل فلسطيني لمخالفة هذا القرار للمادة الخاصة من الدستور [illegible] في هذا القرار: (وحيث تبين [illegible] المستدعي انه اردني الجنسية [illegible] يحمل جواز سفر رقم [illegible] صادر عن دائرة الجوازات [illegible] خمسة سنوات، وبعد ان انتهت مدته حصل على جواز سفر [illegible] ٢٧٥٨٣ وبعد ان انتهت مدته تقدم لتجديده فصدر القراران [illegible] بهما، حيث ان من حق الاردني [illegible] الحصول على جواز سفر [illegible] قانون الجنسية الاردنية وهو [illegible] بمقتضى المادة المشار اليها [illegible] يتمتع بالجنسية الاردنية ويحمل [illegible] جوازات سفر اردنية متتالية.

وحرمان الاردني من جنسيته [illegible] غير مشروع ومخالف لاحكام المادة ١٨ من قانون الجنسية الاردني التي لا تجيز نزع الجنسية الاردنية عن اي شخص كان يتمتع بها الا [illegible] لاحكام القانون وقد عددت المادة [illegible] من قانون الجنسية الاردني الحالات التي يجوز فيها فقدان الجنسية الاردنية وليس من بينها حصول الاردني على جنسية دولة اخرى. وحيث انه لا يجوز نزع الجنسية استناداً لقرارات تصدرها الادارة [illegible] ان القاعدة 'ان ما ينظمه الدستور بقانون لا يجوز تعديله الا بقانون ولا يجوز تعديله بقرار اداري او تعليمات فاذا تم ذلك فانها تكون غير مشروعة لانها نظمت اموراً لا تنظم الا بقانون وذلك عملاً باحكام المادة الخامسة من الدستور والتي تنص على ما يلي: (الجنسية الاردنية تحدد بقانون) [illegible] يعني ان الجنسية الاردنية لا يجوز ان تحدد (بقرار) ولا بتعليمات.

وحيث انه فضلا عن ذلك فان الامتناع عن تجديد جواز سفر المستدعي يشكل اعتداء على حريته في التنقل [illegible] السفر وهو حق مصان بالمادة [illegible] من الدستور باعتباره صورة من صور الحرية الشخصية.

لقد كان هناك موجة حكومية [illegible] ضد هذا القرار بداعي انه اعتبر قرار فك الارتباط قراراً غير دستوري.

والحقيقة حول ذلك:

أ – ان قرار محكمة العدل العليا لم يتعرض لقرار فك الارتباط مطلقاً، بكلمة واحدة ولذلك فان الاشاعات التي تم ترويجها عن ان محكمة العدل العليا قررت عدم دستورية قرار فك الارتباط هي اشاعات كاذبة.

ب – ان قرار فك الارتباط هو قرار سياسي اي انه لا يمس حقوق الفلسطينيين المكتسبة في الاردن لانه لم يصدر قرار اداري موقع من مجلس الوزراء بفك الارتباط، وانما صدر خطاب سياسي القاه جلالة الملك عام ١٩٨٨ تضمن فك الارتباط بين الضفة الشرقية والغربية.

جـ – ان (فك الارتباط) لم ينشأ عنه اية نتائج قانونية، فالفلسطيني الذي يحمل الجنسية الفلسطينية بموجب قانون لا يجوز ان يحرم من جنسيته الا بقانون لان له حقاً مكتسباً في هذه الجنسية. وكذلك بالنسبة لحق التملك، فالفلسطيني الذي تملك عقاراً في الضفة الشرقية لا يجوز نزع هذه الملكية منه بداعي انه اصبح اجنبياً، ولا يجوز ان يتملك الا بموافقة مجلس الوزراء، فالحقوق المكتسبة لا يجوز المساس بها مطلقا؛ فالتملك هو حق مكتسب استمده من القوانين النافذة ولا يجوز حرمانه منه ولا نزع الملكية منه الا بموجب القانون والجنسية التي اكتسبها الفلسطيني بحكم القانون لا يجوز نزعها منه الا بقانون.

والضجيج الذي اثير حول هذا القرار لا يمكن ان يخفي الحقيقة حتى لو كان عالياً، لان الحقيقة هي الاقوى ولا يمكن تغطيتها مطلقاً.

وبعد ان صدر هذا القرار وجدت المحكمة ان هناك ضرورة لشطب بعض الكلمات التي تتعلق بازدواج الجنسية وقد وردت دون ضرورة في القرار فاجرت شطبها وقد اثيرت ضجة حول ذلك وهناك من ادعى ان هذا الشطب يشكل تزويراً، وقد كان هؤلاء الذين اثاروا الضجة، لا يعرفون من القانون ان المحكمة تملك في كل وقت تصحيح ما يقع في حكمها من اخطاء مادية كتابية او حسابية عملاً بالمادة ١٦٨، من قانون اصول المحاكمات المدني، فالتصحيح اذن جائز لان الشطب كان يتعلق باخطاء كتابية وجدتها المحكمة زائدة ولا ضرورة لها لانها تتعلق بازدواج الجنسية، ولان بناء الحكم على مخالفة القرار المطعون به للمادة الخامسة من الدستور كان صحيحاً وكافياً.

ولان التصحيح المحظور هو الذي يمتد الى الفقرة الحكمية بالالغاء، ولذلك نص المشرع على ان التصحيح يشمل الاخطاء المادية والكتابية والحسابية بمعنى انه لا يشمل الاخطاء القانونية، والحكم المتعلق بالجنسية لم يتم تصحيح البناء القانوني له.

لان هذا البناء كان يعتمد على المادة الخامسة من الدستور، وحتى لو كان التصحيح يمتد الى البناء القانوني للحكم فلن يشكل ذلك تزويراً لان الفقرة الثانية من المادة ١٦٨، من نص القانون، نصت على ان تجاوز المحكمة لحقها في التصحيح يتم بالطعن بالتصحيح، وهذا الطعن يتم بالاعتراض عليه واجازة الطعن بسبب تجاوز المحكمة حقها، يعني ان القانون لا يعتبر ذلك (تزويرا) فالتزوير هو التحريف المتعمد للحقيقة. ولا تحريف في اجراء تصحيح للحكم من المحكمة التي اصدرته لذلك نقول للذين اثاروا الضجة ان عليهم ان يقرأوا اكثر ليفهموا اكثر اذا تمكنوا من ذلك.

قرار عدم دستورية قانون المطبوعات والنشر

اصدرت محكمة العدل العليا القرار رقم ٩٧/٢٦٦ بهيئتها العامة تقضي بعدم دستورية قانون المطبوعات والنشر وهذا القرار اغضب الحكومة، وكان من اقطابها من تدخلوا لدى المحكمة من اجل ان يصدر القرار بدستورية هذا القانون وعندما صدر القرار خلافاً لرغبة الحكومة كان الغضب شديداً على رئيس محكمة التمييز، وعلى الرغم من صدور القرار من هيئة عامة لمحكمة العدل العليا، فان غضب الحكومة لم يوجه لقضاة هذه المحكمة وانما لرئيس محكمة العدل العليا السابق لانه كان قد ابدى رأيه بعدم دستورية هذا القرار بمذكرة مكتوبة وزعت واثبت فيما يلي نص هذا القرار:

جاء في هذا القرار ما يلي: «بالرجوع الى المادة ٩٤ من الدستور الاردني نجد انها تنص على ما يلي: 'عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانين مؤقتة في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل، ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب ان لا تخالف احكام هذا الدستور قوة القانون، على ان تعرض على المجلس في اول اجتماع يعقده، وللمجلس ان يقر هذه القوانين او يعدلها اما اذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يعلن بطلانها فوراً، ومن تاريخ ذلك الاعلان يزول مفعولها على ان لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة.

يستفاد من هذه المادة ان الدستور الاردني منح السلطة التنفيذية صلاحية اصدار القوانين المؤقتة بشرط ان تتوافر الشروط التالية:

١– ان يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلاً.

٢– وجود حالة ضرورة اي وجود امور تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير.

٣– ان لا تخالف القوانين المؤقتة الدستور.

اما فيما يتعلق بالشرط الاول فقد تبين ان مجلس الامة كان غير منعقد عند اصدار القانون المؤقت رقم ٩٧/٢٧ اما فيما يتعلق بالشرط الثاني فان حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور تتمثل في وجود خطر جسيم يتعذر مواجهته بالطرق القانونية العادية كالحرب والكوارث والفتن الداخلية وطبيعة هذا الخطر انه داهم وذو صفة استثنائية فالمادة ٩٤ ذات طبيعة استثنائية ويجب ان تفسر تفسيرا ضيقاً لان التشريع اصلا يعود لمجلس الامة والملك عملا باحكام المادة ٢٢ من الدستور واستثناء من هذه القاعدة منحت السلطة التنفيذية حق التشريع باصدار القوانين المؤقتة خروجا على هذه القاعدة وفي احوال استثنائية فيجب ان تقتصر هذه السلطة على هذا الاستثناء ولا تتعداه ولا يجوز ان تمتد هذه السلطة لغير حالات الضرورة فما يمكن معالجته بقانون عادي لا يصح معالجته بقانون مؤقت لان نصوص الدستور ومبادئه وهي التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة يتوجب النزول عندها باعتبارها اسمى القواعد التشريعية وهذه النصوص والمبادئ هي التي تحدد للسلطات العامة في الدولة وظائفها واختصاصاتها بحيث لا يجوز لاي سلطة ان تتعدى على اختصاص سلطة اخرى.

وحيث ان حالة الضرورة بالمعنى الذي نصت عليه المادة ٩٤ من الدستور لاصدار القانون المؤقت رقم ٩٧/٢٧ غير متوفرة لان معالجة اوضاع الصحافة ليست خطراً جسيماً داهماً ولا وضعا طارئاً ملحاً فليس شأن الصحافة شأن الكوارث التي تقع او الحرب التي تنشب فجأة او الفتنة التي تستوجب مجابهة سريعة لئلا ينتشر خطرها فتهدم كيان الدولة وتعصف بمؤسساته فوضع شروط تنظيم اوضاع الصحافة سواء من حيث رفع رأس المال لمنع تأسيس شركات صحفية وهمية او من حيث تحديد شروط فيمن يعين رئيساً للتحرير والحظر على المطبوعة المتخصصة الكتابة في غير المجال الذي صرح لها بالكتابة فيه ورفع عقوبة جرائم الصحافة وكيفية اقامة دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات والمسؤولية عن الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم وهذه الامور هي موضوع "المؤقت" رقم ٩٧/٢٧ لا تتساوى في القدر والاهمية مع الحالات التي تشكل خطراً داهماً كالكوارث والحروب والفتن ولا يمكن ان تعتبر وضعاً طارئاً ملحاً.

ولان حالة الضرورة تقاس بوجود احداث مفاجئة تشكل خطراً جسيماً فاذا كانت الاوضاع التي عالجها القانون المؤقت سالف الذكر قائمة منذ شهور سابقة لصدوره، فقد انتفى عنصر المفاجأة والمداهمة وبالتالي انتفت حالة الضرورة، فالقانون المذكور هو قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٣، وقد وضع ليعالج اوضاع الصحافة والهدف من وضع هذا القانون المعدل هو الرغبة في تعديل نصوص القانون القديم لسد النقص في احكامه والقصور الذي ظهر نتيجة تطبيقه، فالموضوعات التي عالجها القانون المؤقت هي موضوعات نظمها القانون القديم على نحو معين فجاء القانون المؤقت ليعدل في احكامها وهذا يعني ان التعديلات التي وردت في القانون المؤقت لا تعني وجود خطر جسيم حدث فجأة وبذلك تكون الحالات التي عالجها القانون المؤقت ليست من ضمن حالات الاستعجال التي نصت عليها المادة ٩٤ بانها لا تحتمل التأخير والتي تقتضي علاجا فوريا وسريعا فالاوضاع التي عالجها القانون المؤقت رقم ٩٧/٢٧ ليست مما يندرج تحت هذه الحالة سواء من حيث رفع رأسمال الصحف او رفع العقوبات للجرائم المرتكبة او تنظيم ادارتها وشؤونها فهي امور ليست ملحة بحيث لا تحتمل التأخير، والدليل على ذلك ان القانون المؤقت المشار اليه لم يعتبرها كذلك حيث جاء في المادة ١٤ منه يلغى نص المادة ٥١ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي:

١– على كل شخص طبيعي او اعتباري تسري عليه احكام هذا القانون ان يوفق اوضاعه وفقا لاحكامه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون.

٢– واذا لم يتم ذلك خلال هذه المدة يعلق صدور اية مطبوعة دورية لم توفق اوضاعها بموجب الفقرة (١) من هذه المادة واذا بقيت اوضاعها دون توفيق لمدة ثلاثة اشهر اخرى تعتبر فاقدة الترخيص.

يتبين مما تقدم ان حالة الاستعجال لم تكن قائمة عند وضع القانون المؤقت لان الطلب من الصحف توفيق اوضاعها لتلائم نصوص هذا القانون المؤقت، خلال ثلاثة اشهر ومن ثم ثلاثة اشهر اخرى اي بعد ستة اشهر ينفي وجود حالة استعجال مما يعني ان اصدار القانون المؤقت كان يمكن تأجيله الى حين انعقاد مجلس الامة.

اما القول بانه لا رقابة لمحكمة العدل العليا على حالة الضرورة والاستعجال بداعي ان تقدير حالة الضرورة والاستعجال الداعية لاصدار القانون المؤقت يعود للسلطة التنفيذية فقول غير سديد لان المادة ٧/١/٩ من قانون محكمة العدل العليا اناطت بمحكمة العدل العليا صلاحية النظر في الطعون التي يقدمها اي متضرر يطلب وقف العمل باحكام اي قانون مؤقت مخالف للدستور او نظام مخالف للقانون او الدستور، لهذا النص اخضع القانون المؤقت للرقابة القضائية من حيث مخالفته للدستور لان على القضاء ان يراقب توافر الشروط المار ذكرها في حدود الزمن وفي حدود الموضوع وبما ان سلطة اصدار القوانين المؤقتة قد شرعت لمجابهة ظرف طارئ، فلا يجوز استعمالها وسيلة لتنظيم موضوعات يختص بها التشريع العادي.

وعليه وعلى ضوء ما تقدم تجد المحكمة ان القانون المؤقت رقم ٩٧/٢٧ هو قانون مخالف للدستور فتقرر المحكمة بالاكثرية وقف العمل به).

رفع اسم الاردن عالياً

ويجب ان ابين ان هذا القرار رفع اسم الاردن عالياً في كافة الاوساط الدولية لانه يشكل انتصاراً للحريات وللديمقراطية ولاستقلال القضاء.

ومن حيث الموضوع فان عدم دستورية هذا القانون المؤقت كانت واضحة لكل رجال القانون. فالمادة ٩٤ من الدستور تشترط لاصدار القانون المؤقت وجود حالة استعجال والقانون المؤقت للمطبوعات والنشر ورد فيه نص صريح ينفي وجود حالة الاستعجال هو المادة ١٤ التي تنص على ضرورة توفيق الصحف اوضاعها وفقاً لاحكام القانون خلال مدة ثلاثة اشهر واذا لم يتم ذلك تمدد المدة لثلاثة اشهر اخرى.

ان هذا النص يعني ان تطبيق القانون يحتاج الى ستة اشهر وهذا ينفي وجود حالة الاستعجال التي هي شرط لصدور القانون المؤقت، مما يعني ان صدور قانون مؤقت في غير حالة الاستعجال يخالف احكام الدستور وقد اوضحت محكمة العدل بهيئتها العامة هذا الامر بشكل واضح.

والقول ان تقدير حالة الضرورة تعود لمجلس الوزراء وليس للقضاء غير صحيح على اطلاقه. فالمادة ٧/١/٩ من قانون محكمة العدل العليا اناطت بمحكمة العدل العليا صلاحية النظر في الطعون التي يقدمها اي متضرر يطلب وقف العمل باحكام اي قانون مؤقت مخالف للدستور. فهذا النص اخضع القانون المؤقت للرقابة القضائية من حيث مخالفته للدستور. واذن فالرقابة على دستورية القانون المؤقت تعود لمحكمة العدل العليا بهذا النص الصريح.

ومحكمة العدل العليا عندما تفحص دستورية القانون المؤقت تبحث في حالة الضرورة وحالة الاستعجال التي نصت عليها المادة ٩٤ من الدستور، فاختصاصها في هذا الشأن ثابت بموجب القانون والاجتهادات الفقهية والقضائية في هذا المجال لا حد لها.

جاء في كتاب نظرية الضرورة في القانون الدستوري دراسة مقارنة للدكتور يسري محمد العصار الصفحة ٥٦ ما يلي: (وتخضع لوائح الضرورة للرقابة الدستورية التي تمارسها المحكمة الدستورية في كل من مصر والكويت سواء قبل عرضها على البرلمان او بعد عرضها عليه واقراره لها. وتملك المحكمة الدستورية التحقق من مدى احترام هذه اللوائح للشروط التي يتطلبها الدستور واهمها حالة الضرورة التي تستلزم اصدار هذه اللوائح في غيبة البرلمان).

فالقوانين المؤقتة تخضع للرقابة القضائية التي تنبسط على دستورية هذه القوانين من حيث مدى استيفائها لشرائطها الدستورية الواردة في المادة ٩٤ من الدستور فاذا ما تحققت المحكمة من قيام هذه الشروط واكتمالها قضت بصحته والا اعتبرته غير نافذ. وقد اعتبرت محكمة العدل العليا في قرارات سابقة ان احوال الضرورة المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور تخضع للرقابة القضائية وقراراتها متتالية بهذا الخصوص.

فجاء بقرار محكمة العدل العليا رقم ٦٧/٧٥ المنشور على الصفحة ٤٨٩ من مجلة نقابة المحامين سنة ١٥ ما يلي (واذا خالف القانون المؤقت احكام الدستور لا يعمل بالنص المخالف لاحكام الدستور).

وجاء بقرار محكمة العدل العليا رقم ٦٨/٢٧ المنشور على الصفحة ٢١٧ من مجلة نقابة المحامين سنة ١٦ ما يلي (ان النص الوارد في المادة ٣ من قانون مجلس الاعمار على تحديد مدة تعيين نائب رئيس مجلس الاعمار لخمس سنوات قابلة للتجديد هو نص يتعلق بكيفية تعيينه، وكان يقتضي بحسب المادة ١٢٠ من الدستور ان يتم ذلك بموجب نظام وليس بموجب قانون، وبالتالي يكون هذا النص مخالفا للدستور ولا يعمل به).

وفي مصر استقرت احكام المحكمة الدستورية العليا على حق المحاكم برقابة دستورية (لوائح الضرورة)

عبدالله نسور ألحّ على وزير العدل لاقالة أبوالعثم

التي تسمى في الدستور الاردني بالقوانين المؤقتة. فجاء بقرار المحكمة الدستورية بمصر (جلسة ٩١/١٢/٨ القضية ١٥ لسنة ٨ قضائية) ما يلي: "ان توافر حالة الضرورة بضوابطها الموضوعية التي لا تستقل السلطة التنفيـذية بتقديرها هي علة اختصاصها بمواجهة الاوضاع الطارئة والضاغطة بتلك التدابير العاجلة بل هي مناط مباشرتها لهذا الاختصاص واليها تمتد الرقابة الدستورية التي تباشرها المحكمة للتحقق من قيامها في الحدود التي رسمها الدستور لها ولضمان الا تتحول هذه الرخصة التشريعية وهي من طبيعة استثنائية الى سلطة كاملة مطلقة لا قيد عليها ولا عاصم من جموحها وانحرافها".

قرار مكاتب التكسي

اصدرت محكمة العدل العليا قراراً مؤقتاً يقضي بوقف تنفيذ قرار صادر عن وزير الداخلية رئيس لجنة السير المركزية الذي تقرر فيه منع نقل ملكية السيارات المسجلة من مكاتب التكسي القائمة حاليا الى اشخاص اخرين الا اذا تم تحويلها الى الصفة الخصوصية.

ونصت على ان يكون راسمال مكتب التكسي في عمان مليون دينار ونصف مليون في اربد والزرقاء، وان لا يقل عدد سيارات المكتب في عمان عن ٧٥ سيارة وخمسين في اربد والزرقاء.

وقد اثار وزير الداخلية نذير رشيد زوبعة كبيرة على محكمة العدل العليا لاصدارها هذا القرار. وتدخل وزير الداخلية سبق صدور القرار وتم صد هذا التدخل. والتدخل يدل على عدم احترام القرارات القضائية وعدم احترام استقلال القضاء.

وينبغي ان اشير الى ان قرار وزير الداخلية كان ينطوي على مصادرة لاموال الناس لان حظر التصرف في تصاريح الطبع جعل قيمتها لا تساوي شيئا، وهو امر لا يملكه وزير الداخلية لان الدستور حظر حظراً تاماً مصادرة اموال الناس دون وجه حق. فالمصادرة العامة محظورة بموجب هذا النص الدستوري.

اما المصادرة الخاصة، فلا تجوز الا بحكم قضائي فهي بذلك تختلف عن المصادرة العامة حرصاً من الدستور على صون الملكية الخاصة من ان تصادر الا بحكم قضائي حتى تكفل اجراءات التقاضي وضماناته لصاحب الحق للدفاع عن حقه، وحتى تنتفي مظنة التعسف، فلا تصادر اموال احد الا بقرار قضائي ولا تصادر اموال الناس مصادرة عامة مطلقاً، لا بقرار قضائي ولا بقرار اداري، لان مثل هذه المصادرة محظورة. ولذلك فان قرار وزير الداخلية ولجنة السير بمصادرة اموال الناس مصادرة عامة هو قرار جائر.

ان العدالة بالنسبة للمواطنين هي مسالة حياة او موت، والتدخل في شؤون العدالة اكبر من ان يوصف. لقد عرف التاريخ الاردني موجات من تدخل الحكومات ووزراء العدل في شؤون القضاء ولكن التدخل الذي تمت ممارسته مؤخرا فاق كل حد.

من ذلك يتضح ان الحكومة اتخذت موقفاً ضد (قرارات قضائية)، ان التشريعات المختلفة لا تجيز معاقبة القاضي على رايه. فالقاضي ليس موظفاً خاضعاً للتعليمات والأوامر. والنظر للقاضي على هذه الصورة يعني عدم معرفة باستقلال القضاء، وهذا الجهل باستقلال القضاء له خطورة كبيرة على حريات الناس وحقوقهم ويؤدي لغياب الشرعية وانتهاء العدالة وبسط الارهاب الفكري الذي يمنع القضاء من قول كلمة الحق.

ويجب التاكيد على ان قرارات هذه المحكمة صدرت تطبيقا للقانون والدستور ولم تكن موجهة ضد السلطة التنفيذية. فالمحكمة عندما تصدر احكامها لا تستهدف وراء ذلك سوى تطبيق القانون والا فانها تخرج عن صفة المحكمة.

ان من اهم مبادىء استقلال القضاء انه لا يجوز محاسبة القاضي على ارائه وقراراته ولو كانت خاطئة فالقاضي لا يصح مطالبته بتقديم الحساب لاية جهة عما يقرره في الدعوى وعما يصدره من احكام وفقاً لقاعدة قانونية مستقرة منذ القدم تجعل القاضي غير مسؤول عن اخطائه وهذه القاعدة ليست بحاجة الى نص يقررها لانها مستمدة من طبيعة القضاء ذاته التي تابى تدخل اية جهة او سلطة في شؤون القضاء سواء كان هذا التدخل من داخل القضاء او خارجه.

واذا لم يكن القضاء مستقلا فانه لن يستطيع ان يمارس سلطته في الرقابة على تصرفات السلطة التنفيذية او التشريعية بشكل فعال وبالتالي فانه لن يستطيع حماية مسار الحقوق والحريات العامة في المجتمع فهذه الحقوق والحريات العامة تغدو لا قيمة لها دون قضاء مستقل يعطيها معانيها المحددة في ضوء النصوص القانونية ومقاصد صانعيها. والقضاء المستقل يمثل اهم معقل من المعاقل القانونية التي تذود عن حريات المواطنين وحقوقهم فيصونها من الاعتداء ويصد عنها اساليب البطش والارهاب.

ان القضاء منذ ان قامت الدولة المتحضرة واصبح سلطة مستقلة تمارس اختصاصها بحرية وتصحح اخطاء نفسها بنفسها، ولذلك لا يصح مطلقا التدخل في اعمال القاضي وقراراته. والدستور الاردني لم يتخلف عن الدساتير الاخرى في هذا المجال، فقد نص صراحة على استقلال القضاء في المادة ٩٧.

عبدالرزاق ابوالعثم يفتح النار:

القضاء في الاردن ليس سلطة ثالثة ولا حتى عاشرة

خلافاتي الشخصية مع النسور أحد أسباب اقالتي

اشار الاستاذ فاروق الكيلاني، رئيس المجلس القضائي السابق في محاضرته في المنتدى العربي، الى قضية احالة القاضي السابق عبدالرزاق ابوالعثم، على التقاعد، وذكر ان سبب الإقالة يعود الى إلحاح عبدالله النسور نائب رئيس الوزراء على وزير العدل لتنفيذها، بسبب خلافات شخصية بين النسور وابوالعثم، وهما من عشيرة واحدة.

«الميثاق» التقت الاستاذ ابوالعثم، الذي قال في هذا الصدد:

عندما تحدث الاستاذ فاروق الكيلاني – في محاضرته بالمنتدى العربي عن ممارسات وزير العدل بخصوص احالة القضاة على التقاعد، مشيرا الى سوء استخدام الوزير لهذه الصلاحية: استشهد الكيلاني بقصة احالتي على التقاعد، وردها الى إلحاح عبدالله النسور على وزير العدل باحالتي، بسبب خصومات عبدالله الشخصية معي ... وأن وزير العدل استجاب لإلحاح عبدالله!!

واذا كان الظاهر من محاولات عبدالله المتكررة مع وزراء عدل ورؤساء مجالس قضائية سابقين بطلب احالتي على التقاعد، وصد هؤلاء له وافشال محاولاته، فان نسبة من اسباب الإحالة تعود الى تنفيذ وزير العدل لهذه التوسلات. إلاّ ان هناك اسباباً اخرى لديّ قرائن عديدة عليها لها علاقة بحركة القضاة الموصوفة بالثورة القضائية.

اما عن الخصومة فانها تعود لعقود طويلة انصرمت واسبابها خافية إلاّ على طرفيها والخالق .. ومظاهرها ما يلاحظه اهل السلط قاطبة ... ومن نتائجها حالة الإلحاح المتكررة على احالتي لرؤساء مجالس ووزراء لن يجدها الاحياء منهم. وما كان يدري ان الاحالة لن تعود عليّ إلا بنتائج عكس ما كان يتوقع!! ليس هذا فقط بل ان عبدالله ما كان يتابى ان يستدعي لمكتبه رئيس تحرير اية صحيفة لمؤاخذته على نشر مقال لي يتوهم اني اغمز من جانبه حتى لو كنت اتحدث عن موضوع اجتماعي!

وعوداً لوزير العدل ... فانه نظراً لسوابقه في إحالة قضاة إكفاء من مثل مذبحة القضاء التي احيل فيها ستة عشر قاضياً بعهده عام ١٩٨٩.

ولان عبدالله كان في حالة نشاط موصول للوصول الى مبتغاه باحالتي على التقاعد، فقد زرت وزير العدل الشكمة في الاسبوع الاول من توليه منصبه ... وابديت له شكوكي من انه سيستجيب لإلحاح عبدالله فاجابني الشكمة انه يعلم بوجود خصومة بيني وبين عبدالله واعلن لي انه يملك الشجاعة ليقول له كلمة لا! ولكن بعض العبارات التي صدرت عن الوزير دون ادراك منه لها، جعلتني أوقن انه يضمر بخلاف ما يظهر. فتوجهت للديوان الملكي وقابلت رئيسه الدكتور عون خصاونة، وشرحت له الامر ... وكنت سأقترح تشكيل لجنة من كبار المحامين لسؤالهم عن الاسماء المنوي احالتها على التقاعد بعد أن اتسع حديث الناس عن الاحالات المقبلة!! واخذ راي المحامين فلا تتكرر المجزرة.

ويبدو ان حالة من توارد الخواطر قد حصلت. فقد اخذ الدكتور خصاونة يسألني عن اسماء كبار المحامين للاستمزاج بآرائهم عند اجراء عملية الإحالات. وذكرت له اسماء، وذكّرني باسماء دونهم جميعاً على ورق امامه. وانتهت المقابلة بوعد من رئيس الديوان الملكي "ان إحالة قضاة على التقاعد لن تتم إلاّ بعد دراسة". وقبل ان اودعه شاكراً حسن استقباله وحضور ذهنه قلت له "إن شكلتم لجنة من عشرة محامين وعرضتم عليهم اسمي فوافق اثنان او حتى واحد على إحالتي فسأقبل الإحالة بنفس راضية».

وزيادة في الاحتياط فقد حاولت مقابلة رئيس الوزراء د عبدالسلام المجالي فلم اتمكن، لانه إما ان يكون منشغلاً في الرئاسة او مستريحاً من عنائها في الباروت ... وعزّ عليّ ان الاحقه في الاخيرة كما يفعل اشباه السياسيين!! وقابلت المهندس عبدالهادي المجالي وبسطت له الامر، فوعدني بنقل الرسالة لشقيقه. وبعد ثلاثة ايام هاتفني الدكتور هاشم الدباس وقال "حط رجليك بالمية الباردة" نقلاً عن اعيال المجالي!!

وحتى لا يظنّ عبدالله وشكمة انني مقتنع بانهما احالاني على التقاعد ... فإن حدسي – كقاض سابق – يقول ان احتمالاً بوجود اسباب اخرى كانت وراء الإحالة، واردة.

تسالني كيف؟! اجيب ... إنني سلفت من تجربتي القضائية احد عشر عاماً بمحاكم الكويت، زاملت خلالها قضاة بل اقدر قضاة مصر وسوريا والعراق والسودان والكويت. وإذ عدت للقضاء في الاردن فإنني لم انس صورة القضاء المستقل في الكويت؛ مما اخذت معه في الكتابة في الصحف عن السلطة القضائية، مثلما اخذت احدث اخواني القضاة عن معنى الاستقلال وماذا يجب ان يكون عليه القضاة وماذا على الدولة ان توفره لهم ... وتكللت جهودي بالعريضة التي كتبتها بمطالبهم في ١٩٩٣/١١/٣٠ وقعها منهم سبعة عشر قاضيا. وكان ان كتبت في ١٩٩٥/٩/٤ مقالاً ساخناً ضد تجاهل الحكومة للقضاء وفي اليوم نفسه حررت الاستقالة التي وقعها ثلاثة وعشرون قاضياً من محكمة التمييز فتدخلت الحكومة وتراجع المستقيلون.

وعلى الاثر استدعي قضاة التمييز والعدل للديوان الملكي والتقينا مع الامير الحسن لسفر جلالة الملك خارج الوطن. وطلب سموه الاستماع من القضاة عن مشاكلهم. فتحدث سبعة انا واحد منهم. ولان ذلك اللقاء موثق بالصوت والصورة، فإني ازعم انني الوحيد الذي وضع يده على الجرح فكان مما قلته بحضرة سمو الامير: «إن انهيار النظام القضائي سيؤدي الى انهيار نظام الحكم، وأن السلطة القضائية في الاردن ليست سلطة ثالثة ولا رابعة ولا عاشرة حتى ان رئيس السلطة القضائية يشيب راسه وهو يطالب بتزويده بمراسل من وزير العدل فلا من مجيب!! واضفت أن كثيراً من وزراء العدل يأتون وعيونهم على مصالحهم الخاصة ومكاتبهم وانهم لا يسعون إلاّ لاكتساب الشعبية».

اما ما قاله غيري من القضاة فكان "إننا نحمد الله لاننا نعيش في دولة القانون" "وان القضاء بحمد الله يلقى كل رعاية" .. الخ. في تلك الجلسة حفظ الامير الحسن اسمي رغم انني اقابله للمرة الاولى، وفي رده على كلمات القضاة عاد لمضمون حديثي ثلاث مرات، بصورة خال معها بعض الزملاء ان خيراً سيصيبني من تاكيد سموه لنفس المعاني التي الحت اليها وظننت ان الجلسة ستشكل "مانعة صواعق" فلا تسمح لحاقد ان يسدد سهامه نحوي!!

وبعد ان تمت احالتي على التقاعد ذهب البعض في تفسير اسبابها بان الوزير رضخ لإلحاح عبدالله فيما قال اخرون ان احاديثي في المحكمة لم تاخذ بعين الاعتبار ان للجدران اذانا!! وقال اخرون ان كتابة المقالات وعريضة المطالب والاستقالة الجماعية، كل تلك هي التي كانت وراء الإحالة. ولانني شعرت بفداحة الظلم باحالتي على التقاعد. فمن يجرؤ على نسبه عدم الكفاءة لي ومن يجرؤ على نسبه الانحراف الخلقي او الضعف الجسدي او النفسي ... وكلها اسباب تساق عادة لتبرير الإحالة؟!

لانني شعرت بالظلم فقد طرقت باب جلالة الملك في برقية حسبتها مؤثرة مثلما طرقت باب سمو الامير الحسن باخرى مماثلة. ولما لم يأت رد فقد اعتذرت وابرقت ثانية لجلالة الملك. وبعد طول انتظار استدعاني رئيس الديوان الملكي وتحدثت معه حديثاً نال تعليقه مبرزاً صلة الصراحة فيه ثم انه انهى المقابلة بالطلب مني أن اتقدم بطلب مسبب ووعد أن يحيل طلب مقابلة جلالة الملك الى رئيس الوزراء!! فخرجت وانا احمل اذيال الخيبة، فهل من رجاء من رئيس الوزراء؟! أم هكذا السبيل لمقابلة جلالته؟!

والخلاصة ... فإن احاديث القضاة او تحريضهم لاخذ مكانتهم اللائقة بهم وكتاباتي في الصحف وكتابة عريضة المطالب وكتابة استقالة القضاة وما اطلقته يوم اللقاء بالديوان الملكي اضافة الى اصراري على رفض الاستجابة لطلباتي المتكررة لاعلام جلالة الملك بما ادي مما لو سمعه مني لما تم الصدود عن طلبي!! اقول اني احسب أن كل ما تقدم ما هو إلاّ قرائن اضيفها الى نشاطات عبدالله لاعفي نفسي من بعد عن البحث في اسباب احالتي على التقاعد. اما المحاضر [illegible] الكيلاني الذي اراد ان يدلل على سوء استخدام وزير العدل لصلاحياته، فذكر اسمي تحديداً عندما قال "إن وزير العدل استجاب لإلحاح عبدالله النسور بإحالة ابو العثم على التقاعد لوجود خصومات بينهما رغم انه قاض جيد من حيث السلوك والكفاءة"، [illegible] اعتز بهذه الشهادة واعتبرها الوسام الوحيد الرفيع الذي اتقلده من علم من اعلام القانون رغم انف الفاسدين.

فلسطين

هل يخاطر رئيس الوزراء الاسرائيلي بالدخول في ازمة حادة مع يهود الشتات من اجل الحفاظ على ائتلافه مع اليمين الاسرائيلي واليمين المتطرف، وبالتالي الاستمرار في سياسته الحالية؟!

بخضوع بنيامين نتنياهو لابتزاز الاحزاب الدينية الأكثر تشدداً، فإنه يمكن ان يرضى بمنحهم احتكار الانشطة المتعلقة باعتناق اليهودية على حساب الفرق المحافظة والمتحررة والاصلاحية التي تمثل حتى الان ثلثي اليهود المتدينين خارج "اسرائيل"، منهم ٩٠ في المئة في الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه يجد يهود الشتات انفسهم يعدلون جزئياً من شروط الهجرة الى الدولة اليهودية التي تمثل على الدوام مبرر وجود الصهيونية.

الهجرة التي غيرت طبيعة "اسرائيل"

● امنون كابيليوك

قبل مائة عام من الآن، وخلال مؤتمرها المنعقد بمدينة بال السويسرية في شهر اب – اغسطس ١٨٩٧، وضعت الحركة الصهيونية هدفها الاساسي المتمثل في إقامة وطن قومي ليهود العالم في فلسطين. بعد ذلك بعشرين عاما أصبح عدد اليهود الذين يعيشون في ارض الميعاد حوالي ٥٥ الفاً مقابل ٧٠٠ ألف عربي. وعند إعلان الكيان الصهيوني كدولة في شهر ايار – مايو ١٩٤٨ كان عدد اليهود في فلسطين قد وصل الى ٦٥٠ الفاً، واصبح عدد العرب مليونا و٣٠٠ الف. وفي الاول من اب – اغسطس ١٩٩٧ – اي بعد مائة عام كاملة من مؤتمر بال – كان اليهود في "اسرائيل" ٤.٧ مليون من اصل ٥.٨ مليون هم سكان البلاد، اي ٨٠ في المئة من مجموع السكان.

وصل الى "اسرائيل" منذ قيامها عام ١٩٤٨ ما يصل الى ٢.٦ مليون مهاجر، الامر الذي جعل من "اسرائيل" الدولة الوحيدة في العالم التي يتضاعف عدد سكانها تسع مرات خلال خمسين سنة. ومع كل هذا فإن "اسرائيل" لا تضم سوى ٣٦ في المئة من يهود العالم الذين يبلغ عددهم حوالي ١٣ مليوناً، وهي بذلك تاتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة (٥.٧ مليون) من حيث عدد اليهود فيها. ولذا فإن "اسرائيل" ابعد ما تكون عن الوطن القومي الذي وعدت أن تمثله لليهود. ومع أن الاسرائيليين لم يعودوا عرضة للمشاعر المعادية للسامية إلاّ أنهم – ويا للمقارنة – لا يعيشون في بلد أقل خطراً على اليهود من غيرها. ومن اجل ذلك، فإن احتلال الاراضي العربية واضطهاد الفلسطينيين يحول دون تحقيق اي سلام دائم للاسرائيليين. ولهذا السبب بقي هذا الجسم المزروع في قلب الشرق الاوسط منذ خمسين عاماً غريباً عن هذا العضو عاجزاً عن الاندماج فيه، وإذا بقي على هذه الحال فإنه يخاطر بان يظل مرفوضاً على الدوام.

كان للصهيونية هدف اخر هام هو العلمانية. فالحركة التي أسسها «تيودور هرتسل» أعلنت عن نوع من الازدراء تجاه رجال الدين اليهود الذين كانوا أعلنوا ان الالتزام بالدين هو الخلاص الوحيد من العداء للسامية. غير ان مهاجري آسيا وافريقيا، الذين وفدوا على البلاد في موجات كبيرة وكلهم تقريباً من المتدينين المتشددين، كانوا ضد هذه العلمانية التي كان المؤتمر الصهيوني يامل في تحقيقها في أرض الميعاد. ولما كانت احزاب المتدينين هؤلاء عاملاً حاسماً في تآلف الحكومات المتعاقبة فقد أخذوا بالتدريج يفرضون قوانينهم الخاصة. فهم فعلياً يتحكمون بحياة الفرد الاسرائيلي من مهده الى لحده. هذا وقد يتمكن يهود الاتحاد السوفياتي السابق الذين يتوافدون على البلاد بأعداد كبيرة، وهم في جلهم يحملون افكارا علمانية، من الحد من تصاعد التشدد الديني.

من الاهداف الاخرى لمؤسسي الصهيونية هو تحديد المهن المنتجة التي يختارها المهاجرون مما كان محرماً عليهم في الشتات. وقد تحقق هذا الهدف جزئياً في فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٢ – ١٩٤٨) عندما تم إدماج اعداد كبيرة من المهاجرين في ميادين الزراعة والبناء والصناعة.

غير ان النظام الراسمالي هو الذي أخذ بزمام هذه الصهيونية الاشتراكية الوطنية. وكانت "اسرائيل" خلال أعوام الخمسين والستين اكثر البلدان الغربية مساواة، غير انها أصبحت اكثر الدول في عدم المساواة ابتداء من اعوام الثمانين. وبالتوازي، أصبح الاسرائيليون يمتنعون عن القيام بالعمل اليدوي، وقد سمح احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة باستدعاء العمال الفلسطينيين للاحلال محل العمال اليهود للقيام بتلك الاعمال اليدوية.

ولعل للحكاية التالية دلالة على الوضع الحالي الخاص بالعمالة في "اسرائيل": كان احد الرجال يتجول بصحبة حفيده في الحي اليهودي القديم بتل ابيب عندما وقف امام احد المنازل القديمة قائلا لحفيده: «هل ترى هذا المنزل يا صغيري؟ أنا من بناه عندما كنت شاباً يافعاً. هل ترى هذا الطريق؟ أنا الذي شقه ايضاً، وانا كذلك من زرع هذه الشجرات على امتداد الطريق». وعندها سأل الطفل جده مستغرباً: «ولكن يا جدي، هل كنت في شبابك عربيا؟!».

لقد تلاشت دون شك مثالية رواد الحركة الصهيونية، ولكن «الصعود» نحو الارض الموعودة الذي يمثل سبب الوجود اليهودي، ما يزال قائماً. وبالتاكيد، هناك بلدان أخرى تستقطب المهاجرين، ولكن "اسرائيل" هي البلد الوحيد في العالم الذي يمنح بصورة آلية الجنسية لفئة واحدة هي اليهود.

منذ سنوات الخمسين صدر قانون العودة الاسرائيلي المؤسس على قاعدة دينية. إذ هو يحدد أصحاب حق العودة بانهم «اي يهودي ولد من أم يهودية أو اعتنق اليهودية»، ويعتبر الفلسطينيون وآخرون غيرهم أن مثل هذا القانون أكبر مثال على العنصرية السائدة في "اسرائيل". فهل من الشرعية والحق ان يمنح حق المواطنة لاي يهودي لم يسبق ان وطأت قدماه هذه الارض، في الوقت الذي يحرم منها أي فلسطيني ولد فيها ولكنه غاب عنها لفترة مؤقتة، او كان غائباً عنها عند احتلالها عام ١٩٦٧؟! بل الأنكى من ذلك ان هذا الفلسطيني الغائب مؤقتاً تنتزع منه المواطنة نهائياً.

يقول القادة الاسرائيليون إن من واجبهم استقبال اي يهودي يرغب في العيش في البلاد او هو يشعر أنه مهدد في بلده الاصلي. وقد تم تطبيق ذلك بالفعل عشية الحرب العالمية الثانية بالنسبة لمئات الالوف من (الناجين) من المذبحة الجماعية فخلال السنوات الثلاث الاولى التي تبعت إنشاء دولة "اسرائيل" تضاعف عدد السكان اليهود بوصول حوالي ٦٨٥ الف مهاجر.

مع وصول الموجة الاولى من المهاجرين التي كانت أوروبية بشكل رئيسي، وصلت موجات اخرى من مئات الالوف من يهود البلدان العربية: فاليهود العراقيون واليمنيون لمسوا البلاد بتدبير من الحركة الصهيونية والمخابرات الاسرائيلية (الموساد) بتعاون مع الانظمة القائمة في هذين البلدين انذاك، وكان ذلك يحدث أحيانا عقب بعض الاستفزازات المختلفة ضدهم. أما يهود شمال افريقيا فقد هاجروا بعد استقلال بلدانها (١٩٥٦ و١٩٦٢) او بعد حرب الايام الستة (١٩٦٧).

خلال سنوات السبعين برزت موجة جديدة من المهاجرين قادمة من الاتحاد السوفياتي وتعاظمت بشكل كبير مع نهاية الثمانينات، إثر التقارب الذي اوجده ميخائيل غورباتشوف بين الاتحاد السوفياتي و"اسرائيل" إلى ان تجاوز عدد اليهود السوفيات في "اسرائيل" ٨٥٠ الفاً. وبداية من عام ١٩٨٥ قامت الحكومة الاسرائيلية كذلك بعملية تهجير نقلت خلالها حوالي ٦٠ الفاً من الفلاشا (يهود أثيوبيا).

واخيراً، ومنذ بداية التسعينات بدأت الدولة اليهودية، لأول مرة في تاريخها، باستقبال عشرات الآلاف من العمال غير اليهود، بهدف استبدال العمال الفلسطينيين بعمالة رخيصة خلقتها عولمة الاقتصاد في معظم البلدان.

قدم معظم يهود البلدان العربية الى "اسرائيل" لانه لم يكن لديهم خيار اخر، وكذلك كان الامر بالنسبة ليهود اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق. فمعظم هؤلاء كانوا يبحثون عن طريقة عيش افضل وحرية اكبر، وكانت قلة قليلة منهم مدفوعة بمشاعر الولاء للصهيونية. وبالمقابل كان اختيار يهود البلدان الغربية الهجرة الى الارض المقدسة نابعاً من مشاعر ايديولوجية او دينية. فعلى امتداد خمسين عاماً لم يهاجر الى "اسرائيل" سوى ٧٠ ألف يهودي اميركي، ولكن ثلاثة اضعاف هذا العدد من الاسرائيليين هاجروا الى الولايات المتحدة، وعلى غرار ذلك ما حدث بالنسبة ليهود دولة جنوب افريقيا: فانتهاء عهد التفرقة العنصرية دفع معظم اليهود هناك الى مغادرة البلاد، ولكن قلة منهم اختارت الهجرة الى "اسرائيل"، اذ فضل معظمهم التوجه الى اوروبا او كندا او حتى استراليا.

عند انشاء دولة "اسرائيل" كان دافيد بن غوريون يحلم بامتزاج المهاجرين الجدد باليهود الموجودين في البلاد اثناء فترة الانتداب البريطاني. وكان يامل من خلال هذا الانصهار الاجتماعي الثقافي خلق "اسرائيل" الجديدة الواثقة بنفسها الواقفة امام الاخرين نداً لند «والمتخففة من العقد النفسية ليهود الشتات»، والتي تحمل قيماً عصرية مناسبة لاغلبية الاشكناز (الاوروبيين). وتتكلم لغة واحدة هي العبرية بدلا من اللغة اليديشية التي هي لغة يهود اوروبا الوسطى والشرقية والتي اختفت في معسكرات الابادة.

في هذه البوتقة التي يسود فيها الطابع الغربي كان يوجد المهاجرون ذوو الثقافة اليهودية – العربية القادمون من البلدان الاسلامية. فاليهود العراقيون واحفادهم وعددهم ٢٥٠ الفاً، نجحوا في الحفاظ على جزء من تراثهم. فهذه المجموعة المتماسكة التي كانت ثابتة الاركان في بلدها الاصلي، هاجرت الى "اسرائيل" بكامل عددها مع النخبة من ابنائها. غير ان الامر لم يكن كذلك بالنسبة ليهود المغرب الذين كانوا يعدون حوالي ٥٠٠ الف شخص، ولكنهم كانوا محرومين من نخبتهم الموجهة التي فضلت الاستقرار في فرنسا، بحيث أن الامر استدعى جيلاً كاملاً لكي يتوصل هؤلاء «المغاربة» كما يسمون في "اسرائيل"، الى الاندماج في المؤسسة الحاكمة. ولهذا السبب ما زال هؤلاء يتذمرون من انهم يلقون معاملة أقل قيمة مما يلقاه الاشكناز.

ولكن وراء هذه المعاملة ما يبررها. فبالنسبة لمسؤولي ذلك الوقت، المسؤولين عن استيعاب المغاربة، كان معظم هؤلاء المهاجرين يفتقرون الى التكوين المطلوب في سوق العمل، باستثناء المهن التي تتطلب مهارات عالية.

ندم إيهود براك

كان يتوجب القيام على وجه السرعة بانشاء شبكة من المدارس الجديدة وتطوير صناعات محلية في تجمعات المهاجرين المغاربة، وذلك بدلاً من دفع هؤلاء القادمين الجدد الى الانشطة الزراعية وصناعة النسيج او الصناعات الغذائية، حيث الاجور زهيدة واحتمالات البطالة كبيرة.

تمخض عن ذلك نوع من «التمييز الايجابي»، ذلك أن المغاربة نقلوا بعيداً عن القدس وتل ابيب واسكنوا قريباً من الحدود او في مدن وقرى الفلسطينيين التي افرغت من سكانها، الذين اصبحوا بعد ذلك لاجئين. خلاصة الامر بالنسبة لهؤلاء المغاربة هو انهم كانوا في الدرك الاسفل من السلم الاجتماعي، وأعلى قليلاً من مرتبة الفلسطينيين من سكان "اسرائيل". اما ثقافتهم التقليدية المتأثرة بالثقافة العربية فلم تستطع الصمود امام سيطرة الثقافة الاوروبية.

وإذا ما كانت المجموعات اليهودية الاخرى نسيت احزانها بمرور الايام، فإن المغاربة ظلوا يتوارثون هذه الاحزان ابناً عن أب، وبقي عنف الصدمة محافظاً على حرارته بين الجيل الثاني من ابناء هؤلاء «المغاربة»، وذلك ما يفسر العداء الشديد الذي تكنه هذه المجموعة لحزب العمل الاسرائيلي، والذي كان خلفه حزب (المباي) مسيطراً على الحياة السياسية في البلاد عند قدوم المغاربة اليها. ومن هنا جاء الدور الحاسم لهؤلاء الذي رجح فوز الليكود (اليمين الوطني) في الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٧.

بعد ذلك بعشرين عاما بقيت خيبة الامل قائمة بين المغاربة، بالرغم من ان هؤلاء يحتلون حالياً مكانة أكبر اهمية في الحكومة والبرلمان، وبين النخبة الاقتصادية في البلاد. وفي احدى المسرحيات المعروضة في مدينة اشدود تصيح إحدى الشخصيات في وجه «الاشكناز المستبدين» قائلة: «لقد انتزع هتلر قلوبكم، ولذا فإنكم لا تستطيعون فهم الامناء».

ومع أن اليهود المغاربة هم الذين جاؤوا بالليكود الى السلطة إلاّ أن سياسة الليكود هذه لم تحسن من وضعية الطبقات الاكثر حرماناً من هؤلاء المغاربة، والذين يمثلون الغالبية العظمى من هذه المجموعة. ومع ذلك، فإن المغاربة صوتوا خلال انتخابات شهر ايار – مايو ١٩٩٦ لصالح بنيامين نتنياهو وأوصلوه الى الحكم، هذا في الوقت الذي صوت اليهود العراقيون لصالح شمعون بيريس. وهكذا نجح الليكود في استغلال شكاوى المجموعة المغربية وتمكن من تحييدها لصالحه.

في محاولة لوضع حد لهذه الديماغوجية قام الزعيم الجديد لحزب العمل إيهود براك بمبادرة أثارت الدهشة. فقد اعتذر علناً باسم حزبه من المجموعات الشرقية، طالباً العفو عما لحقها من غبن. ولم يكن من اليمين الحاكم إلاّ ان ندد بمثل هذه المناورة الانتخابية. أما المعنيون بالامر فقد شعروا بشيء من العزاء وهم ينتظرون ما سيفعله حزب العمل لتحسين اوضاع المجموعات الشرقية المحرومة إن هو فاز بالانتخابات القادمة.

أما الوضع الاكثر مأساوية فهو وضع اليهود الاثيوبيين الذين يبلغ عددهم ٦٢ الف شخص. فبعد إنشاء الدولة بقليل رفضت السلطات الدينية في "اسرائيل" طلبهم بالهجرة اليها، فهؤلاء السوقة لم يكونوا بنظر تلك السلطات يهوداً خالصين، لانهم لا يمارسون جميع الطقوس الشفوية التقليدية للدين اليهودي حسب مفهوم الحاخامات المتشددين.

وجاء الضوء الاخضر لهؤلاء خلال أعوام السبعين من قبل الحاخام الاكبر (الشرقي) أوفاديا يوسف الذي أفتى بصحة يهوديتهم وجواز قدومهم الى "اسرائيل". وبعد عشر سنوات من وصولهم الى البلاد يتهم هؤلاء الفلاشا المجتمع الذي قبلهم في "اسرائيل" بممارسة العنصرية تجاههم، ولعل من دلالات معاناتهم ما يلاحظ من ارتفاع نسبة الانتحار بينهم، إذ هي بين هذه المجموعة أعلى منها في المعدل العام ب"اسرائيل".

اما المهاجرون القادمون من الاتحاد السوفياتي السابق فليسوا فقط اكثر المهاجرين عدداً، ولكنهم ايضاً افضلهم تعليماً وثقافة. وقد ادى وصول هؤلاء الى البلاد الى مضاعفة عدد الاطباء مرتين وعدد المهندسين ثلاث مرات. وباختصار، وبالرغم من كونهم مدمني الخمور ومنهم تكونت المافيا الاسرائيلية، إلاّ انهم من المهاجرين النخبة، وأنهم استطاعوا التأقلم سريعاً مع التكنولوجيا الغربية الاكثر تطوراً مما ألفوه، ومن هنا جاءت مساهمتهم في النمو الاقتصادي للبلاد الذي ما فتىء يحقق منذ ١٩٨٩ معدلاً وسطياً يصل الى ٦ في المائة، غير ان انتخاب نتنياهو وحزبه هبط بهذا المعدل عام ١٩٩٧ الى ٢ في المئة.

مع كل هذا تبقى شروط اندماج هذا السيل البشري من المهاجرين الروس أمراً بالغ الصعوبة ... صحيح أن كل عائلة منهم تتكون من أربعة أشخاص تحصل على ٧ الاف دولار فور وصولها الى البلاد وتحصل على تعليم مجاني في اللغة العبرية، إلاّ أن الكثير من هؤلاء يجدون أنفسهم شيئاً فشيئاً في وضع معيشي متدن، واهم ما يعانون منه هو صعوبة الحصول على السكن اللائق. اضافة لذلك فان نسبة البطالة بين المهاجرين الروس أعلى منها بين غيرهم، كما أن الاختصاصيين منهم لا يجدون في الغالب عملاً في ميدان اختصاصهم، فكم من مهندس يعمل حارساً ليلياً للحصول على لقمة العيش، وكم من طبيب يقوم باشغال يدوية، وكم من باحثة مختصة في الرياضيات تعمل بائعة في محل تجاري ...الخ.

البعض من المهاجرين الروس يعتبرون "اسرائيل" مجرد محطة للانطلاق نحو وجهة اخرى وتزداد حالياً بشكل مضطرد اعداد اولئك الذين يغادرون البلاد للاستقلال نهائيا في البلدان الغربية. ويظهر سبر للاراء تم مؤخراً انه اضافة للروس، فقد عبر ١٩ في المئة من الاسرائيليين ككل عن استعدادهم للهجرة من البلاد إذا اتيحت لهم الفرصة لذلك.

إذا كان «الصوت الروسي» قد ساهم في فوز العمل بانتخابات عام ١٩٩٢ فإن ٦٥ في المئة من اصوات هذه المجموعة ذهب عام ١٩٩٦ الى بنيامين نتنياهو. وكان عشية الانتخابات الاخيرة تكون ما يسمى «بالحزب الروسي»، واستطاع هذا الحزب الحصول على ٧ مقاعد من اصل ١٢٠ مقعداً في الكنيست (البرلمان). واعلن زعيم هذا الحزب عن افكاره اليمينية واستعداده للتعاون مع اليمين المتطرف. وكان الخطاب الشديد اللهجة الذي القاه في مؤتمر حزبه بايلول – سبتمبر الماضي، اثار الانتقاد، اذ علقت عليه صحيفة هآرتس قائلة: «إن من المدهش ان نرى مناضلاً من اجل حقوق الانسان، وبعد ان قضى سنوات طويلة في السجون السوفياتية، يتبنى سياسة تسعى الى تسليط قهر ابدي على شعب اخر».

منذ بضع سنوات، بدأت تتعاظم في البلاد ظاهرة لا سابقة لها تتمثل في وصول اعداد كبيرة من العمال غير اليهود. وقد بلغ عدد هؤلاء قرابة ٢٠٠ الف شخص قدموا من بلدان اوروبا الشرقية وآسيا وافريقيا، ويقومون حاليا بالاعمال التي تتطلب مهارات خاصة، وذات اجور متدنية، وهي اعمال كانت قاصرة حتى ذلك الوقت، على الفلسطينيين. ومع ان هؤلاء العبيد العصريين يعيشون اوضاعاً مزرية، إلاّ أن اكثر ما يزعج القيمين على «طهارة العنصر اليهودي» هو أن هؤلاء القادمين ليسوا يهوداً، ذلك ان هؤلاء سوف يندمجون في البلاد طال الزمن أم قصر، سواء عن طريق التجنس أو عن طريق الزواج بيهوديات. كما ان صوتهم الانتخابي قد يكون له دوي عال يوماً ما ضمن جوقة التعددية الحزبية في البلاد. وانتظارا لذلك الوقت، فان ما يسود الوضع حاليا هو المشاعر القومية المتشددة وعدم التسامح.

اما الدولة اليهودية، فهل تصبح دولة جميع المواطنين، وهل يتكون مجتمع متعدد الاعراق تعيش في ظله مختلف المجموعات اليهودية وغير اليهودية، في وئام وانسجام؟

* لوموند دبلوماتيك

مسلسل الأخطاء الطبية ما زال مستمرا

كتبت نهاد الزعبي

من منطلق ان صحة المواطن وكرامته اولا وقبل كل شيء، كان هذا التحقيق في وقت تزايدت فيه الاخطاء الطبية وفقد المواطن حقه الطبيعي في العلاج واصبح التعامل معه طبيا بمقدار ما في جيبه وان كانت فارغة فليس له الحق في العلاج اما الحكومة فقد يكون علو برجها العاجي قد حال دون رؤيتها ما يحدث من ممارسات تنفي عن مهنة الطب طابعها الانساني.

ملاحظة: وزارة الصحة لم تتعاون معنا في هذا الموضوع وكنا نامل ان نعرف على الاقل كيف يرخص مشفى دون توافر التجهيزات الطبية الضرورية؟

د. ملحس

الدكتور عبد الرحيم ملحس قال: قضية الاخطاء الطبية قضية حقيقية كانت وما زالت وستبقى موجودة على ساحة النشاط العلاجي في بلادنا وفي جميع بلاد الدنيا. وهي قضية معقدة جدا لاسباب عديدة اهمها الصعوبة الحقيقية في التوصل الى تعريف واضح لماهية الاخطاء الطبية، وصعوبة التفريق بين ما هو خطأ غير مقصود، وما هو اهمال واضح، وما هو مضاعفات هي جزء لا يتجزا من مخاطرة المداخلة العلاجية، حتى لو جرت في احسن الظروف والاحوال.

فيما يتعلق بالاخطاء، من الصعب التصور ان يكون هناك خطأ طبي مقصود ومعتمد مع ان مثل هذه الامور قد حدثت وتحدث من قبل احد اعضاء الجسم الطبي المعالج. اما الاهمال، فامر يتكرر كثيرا، لا يلاحظ اذا كان بسيطا قابلا للتصليح والمعالجة، ويلاحظ اذا كان كبيرا ومر بلا علاج واهتمام كاف.

وبينما من الصعب جدا تحديد ما يسمى بالخطأ، يمكن بشكل اقل صعوبة تحديد ما يسمى بالاهمال عند حدوثه، اما المضاعفات المتوقعة مع كل مداخلة علاجية، فهو امر موصوف ومقبول لا يحتوي على معاني قانونية او جزائية.

المشكلة في حل هذه الامور تنبع من انها حين تحال الى المحاكم، تواجه ثلاث عقبات رئيسية، اولها، ان قليلا من المحامين عندنا متخصصون، او يرغبون التخصص في هذا المجال الذي يحتاج الى علم تفصيلي بكثيرمن الامور الطبية للوصول الى الحق والعدل. والثانية، ان ما ينطبق على المحامين ينطبق على معظم القضاة الذين يحكمون في مثل هذه القضايا. وثالثها يرجع الى صعوبة تامين شهود من داخل الجسم الطبي، اذ قلما يشهد احد اعضاء الجسم الطبي على زميل مهني له.

حل هذه المشكلة لا يمكن ان يتم بشكل سريع وعادل الا خارج المحاكم فيما يسمى بالهيئات التي تتالف اصلا لهذا الغرض، والتي كنت وما زلت ادعو اليها.

"نسبة الاخطاء ٤,٥٪"

د. محمد بشير شريم

يجري دراسة علمية عن الاخطاء الطبية ستصدر في كتاب قريبا هذه الدراسة مدعومة من وزارة الصحة ونقابة الاطباء للشعور العام بالحاجة اليها.

وقد اتخذت الدراسة العام ٩٦ بما شهده من شكاوى من الاخطاء الطبية محورا للدراسة والتي بينت ان نسبة الاخطاء الطبية ٤,٥٪ وهي نسبة متدنية كما يقول د. شريم هذه النتيجة تم التوصل اليها بدراسة ١٢٤ شكوى قدمت العام ٩٦، ست شكاوى تتعلق باخطاء طبية بسيطة وثلاثة شكاوى حول استخدام لقب غير صحيح.

ويعتقد معظم الناس ان الخطأ الطبي خطأ في المعالجة فقط في حين انه يشمل الاخطاء المسلكية والتشخيصية، والاهمال، واستخدام القاب غير صحيحة هذه كلها تندرج تحت مسمى الاخطاء الطبية مضيفا ان الدراسة اوضحت ان ١٩,٧٢٪ من الشكاوى كانت حول الاجور الزائدة و ١٧٪ فشل معالجة مشيرا الى ان نسبة ٤,٥٪ والتي تم التوصل اليها في الدراسة كأخطاء طبية لم تتضمن خطأ واحداً في المعالجة وهذا لا يعني بالطبع انه ليس هناك اخطاء فهناك أناس لا يشتكون اذا تعرضوا لخطأ في المعالجة.

قال د. شريم ان كثرة الحديث عن الاخطاء الطبية اليوم لا يعني انها ازدادت وانما يعني ان وعي المواطنين قد ازداد وبالتالي اصبحوا يشتكون اذا تعرضوا الى ما يعتقدون ان فيه مساس بحقهم كما يجب الاخذ بعين الاعتبار تطور المجتمع والتغيرات التي طرأت عليه فالقطاع الطبي ليس معزولا عن المجتمع.

واضاف د. شريم ان هناك عدة جهات تتعامل مع قضية الاخطاء الطبية تضم «وزارة الصحة الجامعات، القطاع الخاص، وزارة العدل، نقابة الاطباء» اضافة الى


عهود .. اثناء حفل زفافها

والد عهود

التدخلات العشائرية فالاخطاء الطبية مسؤولية مجتمعية كما يقول د. شريم وعلى الجهات المعنية التعاون لوضع صيغة محددة للتعامل مع هذه الاخطاء.

مشيرا الى ضرورة ايجاد تشريع فاصل كما قانون الجمارك، السير «وتشكيل لجان مختصة تعالج هذه القضايا.

وقال د. شريم بوجوب وقف الحل العشائري لقضايا الاخطاء الطبية بحيث يترك الحكم للقانون قائلا ان احد الإطباء المشتكى عليه بقضية خطأ طبي وحتى يخرج من السجن «اخذ عطوه» بقيمة ١٠ الاف دينار ودون انتظار نتائج التحقيق، مضيفا ان تعدد الجهات المسؤولة عن معالجة قضية الاخطاء الطبية تجعل من الصعوبة التوصل الى حل سريع بشانها، وقد لا تصل. فهناك مثلا شخص في غيبوبة مستمرة منذ سنة ونصف ولم يحدد المسؤول عن وضعه للان علما بان تكاليف المعالجة وصلت ١٠٠ الف دينار.

ونتيجة لتعدد الجهات المسؤولة عن معالجة قضايا الاخطاء الطبية فان المادة ٦٩ من قانون الخدمة المدنية تتيح لوزير العدل توقيف الطبيب في القطاع العام في حال ارتكابه خطأ طبياً، وحتى قبل التاكد من مسؤوليته عنه، وبالمقابل اذا ارتكب طبيب في القطاع الخاص نفس الخطأ لا يوقف الا اذا صدر قرار محكمة يدينه مشيرا الى ان النقابة لا تستطيع التدخل في قضية متطورة امام المحكمة، وذلك يعني ان الوسائل المتبعة في علاج هذه القضايا بما يتبعها من روتين يحكم سيرها، لا يتناسب والتطور الحاصل في الحياة العصرية مما يذهب حق الطبيب والمريض وسمعة القطاع الطبي.

وقال د. شريم انه وللحد من الاخطاء الطبية يجب اعتماد بروتوكول طبي موحد يحددالخطوات لاي عمل طبي بحيث انه اذا وقع خطأ يتم الرجوع للبروتوكول وبالتالي يسهل تحديد المسؤول عنه. فمثلاً قد يتم ادخال (حسن) مكان (علي) فياتي الطبيب ليعالج الاول على اعتبار انه الثاني وقد حدث ذلك. فالبعض يعتقد انها مسؤولية الطبيب في حين انها ليست كذلك وقد حدث ان ادخلت فتاة مكان سيدة في احدى المشافي الحكومية حيث تم اجراء عملية تنظيفات للفتاة كان يفترض اجراؤها للسيدة .

كما يجب اعتماد الصراحة مبدءا بين الطبيب والمريض بحيث يشرح الطبيب للمريض حالته بالتفصيل ويوضح له مضاعفات اي علاج قد ياخذه ويوقع المريض على ذلك، فنسبة كبيرة من الاخطاء الطبية ليست اخطاء بالمعنى المقصود انما هي مضاعفات متوقعه لعلاج معين.

د. سليم الصمادي
نائب نقيب الاطباء

قال متحدثا حول قضايا الاخطاء الطبية ان نقابة الاطباء ليست المسؤول الوحيد عن معالجة هذه القضايا فهناك جهات عدة تتدخل في معالجة هذه القضايا سواء اكانت وزارة الصحة او المحكمة اوالتدخلات العشائرية مشيرا الى ان النقابة تتخذ اجراءات تاديبية بحق من تثبت ادانته بدءا من التنبيه وانهاء بالمنع عن ممارسة المهنة.

واضاف نحن نطالب بتشريع فاصل ومحكمة خاصة لمعالجة قضايا الاخطاء الطبية داعيا مجلس النواب الى التدخل لاخراج مثل هذا التشريع الى حيز الوجود مضيفا ان النقابة وفي ظل الوضع القائم ليست مسؤولة عما يحدث في القطاع الطبي فالنقابة مثلا تستطيع معاقبة طبيب اخطا في القطاع الخاص ولكنها لا تستطيع فعل ذلك مع طبيب في القطاع العام او في الجيش في حين انه اذا اراد طبيب من القطاع العام اخذ تصريح لفتح عيادة .. الخ يعود للنقابة لتمنحه ذلك التصريح بالرغم من كونها لا تعلم عن ملفه الطبي شيئا.

واشار د. الصمادي الى ان البعض يظن ان نسبة الاخطاء الطبية قد تزايدت في الاونة الاخيرة دون الاخذ بعين الاعتبار تغير المجتمع بشكل عام فالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية انعكست بطبيعة الحال على القطاع الصحي كما القطاعات الاخرى كما ان هذه المتغيرات افرزت مشكلات جديدة وقضايا جديدة كان من الطبيعي ان تترك بصماتها على القطاع الطبي مضيفا الى انه يجب الاخذ بعين الاعتبار تزايد الوعي لدى المواطنين وبالتالي اصبح المواطن اليوم اذا شعر بحدوث اعتداء عليه يتقدم بشكوى سواء اكانت للنقابة او للقضاء.

اضافة الى توسع القطاع الطبي بشكل ملحوظ، فازداد عدد الاطباء من حوالي ٢٠٤ اطباء سنة ١٩٥٤ الى حوالي ١٢ الف سنة ٩٦ وازداد عدد الاختصاصات من ثمانية اختصاصات لتصبح الان سبعين اختصاصاً واصبح الاطباء الاردنيون يحصلون على شهاداتهم من بلدان مختلفة بما يتبعه من اختلاف المستويات وطرق التدريب .. الخ. لكل ذلك قد يعتقد البعض ان نسبة الاخطاء الطبية في ازدياد في حين انها لم تزدد وانما القطاع الطبي هو الذي ازداد حجمه، مشيرا الى ان ٩٠٪ من عمل مجلس النقابة منصب على بحث الشكاوى حيث ان هناك تزايداً ملحوظاً في عدد الشكاوى للاسباب التي ذكرت من قبل داعياً الى ضرورة تشكيل لجنة علمية.

د. احمد عبد الواحد
اخصائي نسائية وتوليد

دعا الى ضرورة ايجاد تشريع خاص يعالج قضية الاخطاء الطبية وتشكيل لجان مختصة تعالج هذه القضايا بحيث تكون مشكلة من نقابة الاطباء وزارة العدل الخدمات الطبية اطباء مشهود لهم بالعدل والعلم. وقاض ذو علم وخبرة في قضايا الاخطاء الطبية مستندا الى تشريع خاص يعالج قضايا الاخطاء الطبية.

وبالتالي يصبح البت في قضايا الاخطاء الطبية سريعا ولا تعود هذه القضايا بحاجة الى شهور واحيانا سنين للبت فيها. مشيرا الى انه بقدر الجهات التي تعالج قضايا الاخطاء الطبية يساهم في تمييع هذه القضايا وعدم التوصل في احيان كثيرا الى نتائج بشانها واذا حدث وتم التوصل لنتيجة قد تكون ناقصة نتيجة للنقص النابع من طبيعة معالجة تلك القضايا وحول الطريقة المادية التي اصبح التعامل قائماً على اساسها بين الجهات الطبية والمواطن بحيث اصبحت بعض المستشفيات لا تنظر [المريض] الا بعد دفع قيمة التأمين المحدد من قبلها قال د. عبد الواحد ان وزير الصحة السابق د. عارف البطاينة اصدر قراراً يقضي بمعالجة المريض واسعافه في حال قدومه لقسم الطوارىء دون مطالبته بدفع التأمين اولا والمسؤول عن تطبيق هذا القرار الحكومة، وليس احد سواها.

"هكذا قُتلت عهود"

السيد حازم قطيشات والد (عهود) والتي قُتلت نتيجة لخطأ طبي لم يحدد المسؤول عنه بعد حين لا زالت القضية منظورة امام المحكمة، زارنا في مكاتب الجريدة املا ان نستطيع فعل شيء يساعده في اخذ حقه شارحا لنا ما يعانيه لفقدانه (عهود) ذات السبعة والعشرين ربيعا والتي لم تكتمل فرحته بها فخطأ طبي اودى بحياتها اثناء ولادتها.

"مولودها الاول"

السيد حازم اطلعنا على ارشيف ابنته الذي يحتفظ به بكل اوراق (عهود) وصورها منذ كانت طفلة وحتى اصبحت امرأة شابة وجميلة وليس هذا فقط وانما ايضا صيدلانية ذكية. صدقا ان بدني اقشعر وانا اطلع على ذلك الارشيف ووالدها يراقبني بعيون دامعة وعندما زرنا السيد حازم في منزله لرؤية زوجته التي اصبحت حالتها الصحية سيئة جداً نتيجة خطأ طبي حدث لها ايضا حينها اعطيت علاجا دون شرح مضاعفاته لزوجها علما بانه رفض اعطاءها نفس العلاج عندما شرح له مضاعفاته طبيب بريطاني كان السيد حازم قد عرض زوجته عليه. عندما زرنا السيد حازم ادخلنا غرفة (عهود) حيث لا زالت ملابس النوم على الشماعة والنمر الوردي معلقا في صدر الغرفة وباقة ورد متروكة جانبا وقد جفت، عندها لم استطع منع نفسي من البكاء.

والم السيد حازم مضاعف لان المتسبب في وفاة ابنته لم يعاقب حتى هذه اللحظة حتى اتهامه للطبيب المعالج وطبيبة التخدير وادارة المستشفى تم تحويله الى اتهام (الى من تسبب في الوفاة) الا ان اصرار السيد حازم على اخذ حقه دفعه لرفع دعوى جديدة يحدد فيها الاتهام للمذكورين اعلاه.

السيد حازم تحدث عن نقص التجهيزات في المشفى الخاص الذي كانت تنزل به (عهود) حتى انها عندما اصيبت باختناق نتيجة استنشاق مرتجعات الطعام حيث ان العملية اجريت لها ومعدتها مليئة بالطعام، ولم يكن في الطابق الاول الذي كانت به جهاز تنفس اصطناعي وعندما ارادوا انزالها الى الطابق الارضي كان سريرها اكبر من ان يتسع له المصعد وهكذا لـ[illegible] (عهود).

المعارضة الأردنية عندما تتكلم

منذ توقيع
معاهدة وادي عربة بين الاردن واسرائيل، ودرجة حرارة الجسم الاردني
اخذة بالارتفاع، وعند مختلف قطاعات الشعب من مؤسسات نقابية وفكرية وثقافية واجتماعية، ،
وبمدارس ومذاهب سياسية متعددة من اقصى اليسار الى اقصى اليمين وما بينهما .
وبعد كل اتفاقية تجارية او سياحية او .. امنية ، وفي كل زيارة رسمية اسرائيلية تطا ارض الاردن، «يغلي الدم» ليرفع المزيد من درجات الحرارة، لما فيه من تحد لمشاعر فطرية تشكلت عند المواطن الأردني والعربي، بفعل النشأة الوطنية العربية، على ثوابت تنهار امام ناظريه وتحت سمعه وبصره يوما بعد يوم، بل ساعة بعد ساعة . ان جيل الاربعينيات والخمسينيات مطالبُ الان بالاجابة عن السؤال الكبير المعلق في سماء الاردن، والموجه من الطفل والشاب والشيخ ، من مختلف المناطق من قرى وبوادي الجنوب والشمال والوسط ومن مدن نائية واخرى متاخمة لحدود من كنا نطلق عليها «دولة العدو الصهيوني الغاصب» ودولة الظلم والطغيان . هذا الاردن . حامل الحلم الكبير الذي ولدت دولته الحديثة، من رحم فكرة «الدولة العربية الكبرى» اين هو الان؟ والفعاليات الاسرائيلية ترتدي كل ما يمكن أن تطاله يدها من «شمبر حوراني» و«مدرقة كركية» و«خلقة سلطية» وتغرف من «المجللة المعانية» لتحكم سيطرتها على «ملح الارض» بعد ان تعبث في صندوق مدخرات شيخوختنا، متنكرة بعباءة وقمباز الجد العربيين .

سؤال كبير: **الاردن الى اين** ؟سؤال موجه الى رجالات الاردن من الحركة الوطنية، ايا كانت انتماءاتهم السياسية ، ان تحدي «الوجود الاردني» خاصة ، والعربي عامة، مهدد بحلم اسرائيل الكبرى.

هذا الحلم الذي تحشد له زعيمة العالم الحر المتحضر «اميركا» كل قوتها وقدرتها المسيطرة على عالم الاقتصاد والسياسة الدولية ، في دعم الصهيونية، لتقتلع جذور حضارات موغلة في القدم ، تثير «نزق» محدثي النعمة .. ومع بداية العام ١٩٩٨ كانت هذه الحوارات التي تناولت المحاور التالية :

١- الازمة السياسية .. الازمة الاقتصادية ....
٢- العملية السلمية ، واثر الاختراق الصهيوني على الاردن والمنطقة العربية في ظل الاتفاقيات المستمرة بين الاردن واسرائيل، وكيفية مواجهتها.
٣- العلاقات الاردنية الفلسطينية ، والمشاريع المطروحة من كنفدرالية وفدرالية وغيرها ؟
٤- ملامح الرؤية الوطنية العربية في مواجهة المرحلة .

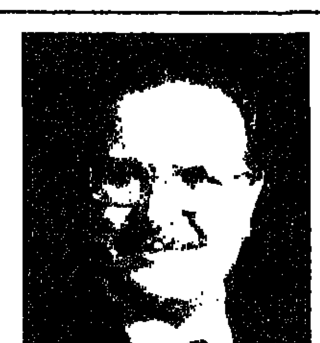
وقد التقت الميثاق شخصيات اردنية وتحت عناوين مختلفة ، معارضة سياسية ، حزبية ، وشخصيات مستقلة

(تنشر تاليا وفي الحلقات المقبلة ويخضع ترتيبها لاعتبارات فنية فقط)
والحوار مفتوح لمن يرغب من الفعاليات الوطنية
ضمن المحاور المذكورة انفا.

(٦/٥)

د. هاني الخصاونة:

الشعب الأردني، وحده، هو صمام الأمان للمستقبل والركيزة الوحيدة الأمينة للحكم



بدا دراسته في جامعة دمشق ثم جامعة بغداد وتخرج من جامعة القاهرة - كلية الحقوق

- عمل في وزارة الداخلية
- عمل في وزارة الخارجية
- عمل رئيسا للتشريفات الملكية
- عمل مديرا لدائرة المطبوعات والنشر
- تنقل سفيراً للأردن بين دمشق وبوخارست وموسكو وهلسنكي وباريس، وسفيراً لدى منظمة اليونسكو .

عمل وزيرا للشباب عام ١٩٨٤

انتخب اميناً عاماً لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

- عمل وزيرا للاعلام عام ١٩٨٨
- متفرغ للمحاماة بشكل كامل منذ عام ١٩٩٠

يذكر للدكتور هاني خصاونة انه في الايام العصيبة عشية السبعين لم يستطع ان يتابع عمله الدبلوماسي في الولايات المتحدة ، وجاء الى عمان ، لكي يكون الى جانب «شعبنا العربي الاردني» على حد تعبيره.
اديب -بالمعنيين - مثقف ، واعلامي من طراز خاص؛ بل ربما كان من اكثر وزراء الاعلام الاردنيين والعرب، حساسية وقدرة.
ابو محمد - صديق «الميثاق» يشارك في هذا الملف، ليؤكد ، بدون لبس ، انتماءه الى المعارضة الاردنية، اولا وليوضح ان معارضته تقوم على رؤية متكاملة ، ثانيا. فلنقرأ:

بداية اود ان اشكر جريدة الميثاق على اجراء هذا الحوار الوطني، وارغب ان اؤكد بان كل راي ابديه في هذه المقابلة انما ينبع من ضمير تكون على حب الاردن والحرص على مسيرته وامنه والعمل على تعزيز مكانته في اوساط امته وقبل ذلك امام الله والتاريخ . يدفعني الى هذه الاشارة الحالة العصبية السائدة التي لم تعد تتحمل النصح وتسارع الى المشاحنة والغضب وكان الراي الصادق عدول عن الصحبة وانقلاب على الوطن .

الوضع السياسي والاقتصادي

- موضوع الحريات السياسية والقوانين مظهر من مظاهر الازمة السياسية في كل الدول العربية ومنها الاردن . ولقد ولدت هذه الازمة ، مع نشأة الدول العربية الحديثة في المشرق العربي وخاصة بلاد الشام ، التي لم تنشأ بارادة الشعوب ، بل فرضت فرضا طبقا لاتفاقية سايكس بيكو، لهذا نجد الازمة السياسية ، ملازمة للكيانات التي ظهرت وفق الاتفاقية انفة الذكر ، ولقد تعاملت السلطات الحاكمة مع هذه الكيانات وكانها لامم مختلفة ، وليست لامة واحدة وشعب واحد، فمارست الضغوط على جماهيرها للتكيف مع الواقع الاستعماري الجديد وتحت اسم الاجتهاد الواقعي في الحياة العربية والذي يقوم على ان موازين القوى الكبرى والموازين الدولية تتطلب بقاء الدول العربية مجزاة، وما علينا الا ان ننتظر اللحظة المناسبة لتغيير هذا الواقع وهي لحظة سابحة في رحم الغيب ومن هنا ظهر التناقض بين السلطات الحاكمة والراي العام الشعبي، فكان قمع الحريات، وتقييد حرية التعبير ، وصياغتها بما يتناسب مع السقف الحاكم الذي لا يتناسب وما يتطلع اليه الناس.

وفي الاردن كما في غيره من الدول العربية ظل الشد والجذب يحكم علاقة الشعب بالدوله ، الى ان جاء كامب ديفيد وبعده اوسلو ثم جاءت اتفاقية وادي عربة التي عمقت الانقسام والتباعد ولهذا كله ما زالت الازمة السياسية قائمة وتعبر عن نفسها باشكال عدة ، وضاعف الازمة تعثر المسار الفلسطيني نفسه ، وتوقف المسار السوري واللبناني، كما ضاعف اللوبي الصهيوني الامريكي والاسرائيلي الضغط على الاردن ودفعه للتطبيع بافتعال وتسريع مثير ، والقيام بخطوات - حتى الحكم نفسه في اعماقه - كان وما يزال يستثقلها ، ولذلك فان الشارع الاردني يفيض بمشاعر الاستنكار والكراهية لهذا التدخل الامريكي في شؤون بلدنا في الوقت الذي يلمس الاردنيون الجبن والتراجع الامريكي امام التجبر الاسرائيلي؛ وليست المحاولات الامريكية لتوريط الاردن بالدخول في نشاطات اقليمية مرفوضة عربيا واسلاميا الا لهدف اضعاف دور الاردن وسمعته ومكانته العربية والاسلامية ، وتوسيع المسافة بين الحكم وقاعدته الحقيقية وهي الشعب

الكيانات القطرية نشأت ضد الارادة الشعبية ولذلك فلا مجال للديمقراطية الحقيقية فيها

الخارجية الامريكية اصدرت تقريرا قبل ايام تدين فيه السياسات الاردنية التي هي سببها

السفر تحول الى نكبة اقتصادية وسياسية وهو حديث كل المجالس الاردنية

بيع الشركات التي تدير مواردنا الطبيعية تفريط باستقلال الاردن

كل عربي مدعو لتعزيز التقارب السوري العراقي

الاردني. ومن المفارقات المريبة ان وزارة الخارجية الامريكية التي دفعت بالاردن لكثير من المواقف السياسية غير المقبولة شعبيا اصدرت منذ ايام تقريراً تندد فيه بممارسات الحكومة الاردنية بالعبث بالانتخابات والتمييز بين ابناء الشعب الواحد والاعتداء على الحريات بينما كانت النشاطات الامريكية هي السبب الحقيقي وراء اضطرار الحكومات لتكييف الوضع الداخلي الاردني بما يتناسب التوجهات الامريكية المكرسة لخدمة اهداف «اسرائيل» وسياساتها المتحدية للشرعية الدولية وبما يؤدي الى اضعاف الحكم بالاردن امام مواطنيه .

اما بالنسبة للوضع الاقتصادي، فنحن بلد فقير وبدل ان نتكيف مع مواردنا وننظم موازنتنا وفقا لذلك ، نتصرف كدولة غنية جدا وتتفشى في اوساطنا الرغبة بالاستهلاك الباذخ ، والاسفار التي تحولت الى نكبة اقتصادية وسياسية حيث انها حديث كل مجالس الاردن ونحن والحمد لله نكاد نقيم في الاجواء من كثرة الطيران ويشعر بعض المسؤولين بوطأة هذه الاسفار على الراي العام ولذلك اخذ كثير منهم يتعمدون عدم النشر عن اسفارهم لمهمات تستطيع السفارات الاردنية القيام بها .

وبدلا من معالجة هذا الوضع الذي لا يتطلب معجزات وخبرات دولية ، وانما يتطلب ارادة وطنية ذاتية ونزاهة وحرصا على ضرب القدوة .. بدلا من كل ذلك نواصل الاستدانة من العملات الصعبة ، او كسب شركاء استراتيجيين، الامر الذي يفاقم الازمة ويزيد عدد العاطلين عن العمل والاهم من ذلك يعرض ركائز الاقتصاد الوطني للتملك الاجنبي الغريب والذي يؤدي الى مخاطر على استقلال الاردن السياسي والاقتصادي.

العلاقات الاردنية الفلسطينية

- القضية الفلسطينية هي كانت على الدوام قضية لكل ابناء الامة العربية، وبشكل خاص للشعب الاردني.

وقد اختارت الامة العربية بما فيها شعبنا العربي الفلسطيني «شعار» اقامة الدولة الفلسطينية » عنوانا نضاليا، كما تبنته القوى النضالية الفلسطينية ، وشكل تحديا «لاسرائيل» والحركة الصهيونية الى ان ضعفت الروح النضالية وسيطرت حالة للاسترخاء وحب الدنيا وتسربت الى النفوس والعقول اضاليل المعاهد الاستخبارية فتحول الشعار النضالي باقامة دولة فلسطينية حقيقية الى مطلب متواضع على ارض فلسطين حتى لو كان حكما ذاتيا وساعدت على تعزيز هذا التيار حالة العجز العربي الرسمي عن تحقيق اي نجاح في حدوده الدنيا وضمن الشرعية الدولية وهذا هو السبب في كل ما نسمعه عن فدرالية وكونفدرالية، فهو تعبير عن الهروب من هذا العجز، وتحويل مشوه للشعار الشعار الوحدوي المقدس بين اي جزأين عربيين الى خديعة للشعب الفلسطيني والشعب الاردني بطرح صيغ مزيفة لا قيمة لها ولا روح فيها .

وان حالة العجز الراهنة والتي تتمثل في فشل منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق ادنى اهدافها في اتفاقية اوسلو ، وفشل الدول العربية في الوصول الى سلام حتى في ادنى حدود الشرعية الدولية هو الذي يخلق حالة الارتباك والاحباط والدوران في حلقة مفرغة ينخرط بها الجميع بحيث ينتهون من حيث يبداون وهكذا دواليك.

وليس هناك اي معارض لعودة الضفة الغربية وقطاع غزة للسيادة العربية الفلسطينية، ونشوء كينونة فلسطينية عربية داخل فلسطين ، تبنى فيها المؤسسات، وتتشكل الشخصية الفلسطينية في اطارها الشرعي، وعندها فقط تتحد فلسطين مع من تريد من الاقطار العربية سواء كان الاردن او غيره .

وعلينا ان نتذكر دوما برامج الحركة الصهيونية ، فهم يعتبرون فلسطين والاردن «ارضا اليهود» كما يطلقون على الضفة الشرقية تسميات عبرانية ، مثلما يطلقون على الضفة الغربية «يهودا والسامرة » وهم يتصرفون باعتبارهم القوى الكبرى في المنطقة ، ويمارسون السلوك الامبريالي ، الذي يتطلع الى بسط نفوذه خارج حدوده الاقليمية ، ويؤلبون الدول العربية بعضها على بعض ، كما يؤلبون على الدول العربية دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة ، ويعلنون من حين الى حين ان الدولة الفلسطينية هي في الاردن . للوقيعة بين الاردنيين والفلسطينيين وصرف الانظار عن الاحتلال واستيطان الارض الفلسطينية .

العملية السلمية ، تطوراتها ، اثارها السياسية والاقتصادية ، اثر الاختراق الصهيوني ، كيفية مواجهته.

- ان اصطلاح «العملية السلمية» هو تعبير غير دقيق، اشاعته دوائر الاعلام الغربية والامريكية والصهيونية فليس هناك عملية سلمية، وانما هناك تسوية تفرض على الدول العربية وفق موازين القوى ، وليس وفقا لمعايير السلام ، لان مرجعية السلام هي قرارات الامم المتحدة، و«اسرائيل» لا تنفذ اي قرار من هذه القرارات ، فهي ترفض تنفيذ قرار التقسيم ، وترفض تنفيذ قرارات الانسحاب ، وتريد ان تحول الضفة الغربية الى مجموعة كانتونات متباعدة متناثرة تحت حماية الجيش الاسرائيلي، لهذا فما يجري هو تسوية يفرضها القوي على الضعيف.

وبالنظر للمعاهدة التي وقعت مع الاردن، نجدها لا تتضمن اقامة السلام ، ولا انهاء حالة الحرب فقط، وانما تقيم تعاونا في كل المجالات المادية والامنية والاقتصادية ، والتحالف بين القوي والضعيف يتحول في النهاية الى هيمنة للقوي وليس شراكة متكافئة .

ولهذا فلن يوجد في الاردن من يدافع عن سلام مع «اسرائيل» ما دون سلام عادل مقبول يشمل سوريا ولبنان وفلسطين ، ولن يتعامل اردني مع «اسرائيل» طالما ان «اسرائيل» تنكر حقوق الشعب الفلسطيني وتنزع الى السيطرة والاستبداد ، بالرغم من محدودية فعالية الحركات الشعبية الان، فهناك فعاليات وقوى وطنية تقف بحزم بوجه التطبيع كما ان فطرة الشعوب العربية وثقافتها وموروثها قادر على مقاومة الاختراق الصهيوني وهذا ما نشاهد دلالته كل يوم .

الدور الوطني والدور العربي

يبدا الدور الوطني بالفرد وكيف يحافظ المرء على نقائه ونظافة يده ، بان لا يقبل ان يعتدى على المال العام ، وان يؤمن بالله الذي اعطاه المعرفة ليوظفها للفضيلة والاهم في اوضاعنا الراهنة دور المسؤولين واولي الامر فعلى اي مسؤول ان يتحمل امانة الولاية. وبحكم التاريخ وشرف القيادة يتحكمان بسلوكه وقراره .

ويسؤالكم فيما يتعلق بي فلقد تقاعدت من العمل بالدولة ، ولا اطمح باي موقع ولا اسعى لتشكيل حزب، وثقتي باجيال شعبنا وامتنا ثقة مطلقة مستمدة من ان هذه الامة مباركة الارض ومباركة الرسالة وعصية على الانهيار . ولا زلت مؤمنا بالقومية والوحدة والاشتراكية ومؤمنا بان الشعوب قادرة على المجابهة والانتصار في سبيل تحقيق اهدافها العادلة ، حتى لو عجزت او فشلت بعض قياداتها . واعتقد ان الامة العربية لا تسعى للاعتداء على احد ، ومن حقها ان تعيش في دولة واحدة ، تتكامل فيها الموارد الاقتصادية

، ولا يمكن لامة عريقه اختارها الله ، لينزل في ارضها كل الديانات، ان تسلم او تستلم ، وما حدث مع العراق اكبر دليل، فبعد سبع سنوات من الحصار الجائر لم تكتف الولايات المتحدة و«اسرائيل» بما لحق العراق من خسائر وتجويع وافقار، بل هي تمتص ثروات دول الخليج بحجة نفقات الجيوش الحامية وهذا ابتزاز لاقطار الدول العربية يجب ان تدركه الانظمة . واخيرا لا يمكن انتزاع ايمان الشعوب العربية بالوحدة، وعلينا ان نتذكر ان امريكا تضع كل الدول العربية بنفس الميزان، فهي لم تمارس اي ضغط على «اسرائيل» للانسحاب من الجولان، كما لم يكف الاعلام الغربي عن مهاجمته السعودية، لتطبيقها الشرعية الاسلامية، ولا خيار امامنا جميعا حكاما ومحكومين الا التضامن العربي، الذي لو كان موجوداً لما اقدم الرئيس كلينتون على تحذيره لمجلس التعاون الخليجي بعدم اصدار تصريحات «كلامية» تحذر من ضرب العراق عسكريا ابان ازمة الخليج الاخيرة .

وان التقارب السوري العراقي يشكل خطوة نوعية كبيرة لاعادة الامل الى المواطنين العرب، الذين يدركون بفطرتهم ان وحدة العراق سوريا تشكل ضمانة اقليمية ودولية لحماية الحقوق العربية وندعو بكل قوانا لتعميق التقارب السوري العراقي فهو خير للبلدين وللعرب جميعا، ونذكر بان التضامن العربي وخاصة سوريا والعراق سيبث في الامة روحا من الثقة والعزم على الصمود لا تقدر على قهرها اية قوة مستكبرة مهما كانت سطوتها على الحياة الدولية، كما هو قائم الان حيث تتصدى الادارة الامريكية بالظلم لمعاداة العرب والمسلمين والانحياز للعدوان الاسرائيلي وتبرير تحدي «اسرائيل» لكل الاعراف والقرارات الدولية .

عوني فاخر:
العودة الى انتاج الخبز

- مواليد عمان ١٩٣٥
- دبلوم علوم اجتماعية - موسكو - الاتحاد السوفياتي
- عضو قيادة الحزب الشيوعي الاردني حتى عام ١٩٨٥
- مؤسس اتحاد الشباب الديمقراطي

☐ إن ضاعت الدولة ... ضاع الاردن

☐ السلام ... مجرد مناورات اميركية

«ابوموسى» عضو قيادة الحزب الشيوعي الاردني حتى عام ١٩٨٥، ومؤسس اتحاد الشباب الديمقراطي الاردني، الذي امضى سنين شبابه مكافحاً ومناضلاً، معتقلاً وملاحقاً، لم يثنه عن الاستمرار في النضال من اجل المبادىء التي كرّس جلّ وقته وحياته لها.

ان قضايا التحرر الوطني لم تثنه بوقف علاقته الحزبية، فمن اجل اردن حرّ، ما زال الاستاذ فاخر يدعو الشعب الاردني الى بناء تجمع وطني اردني للوقوف في وجه التحديات التي يتعرض لها الاردن من جرّاء معاهدات السلام والاتفاقيات التجارية التي تهدد الاردن ارضاً وبشراً ووجوداً، ومن الجدير بالذكر ان (اباموسى) يرى ان المهمة الاولى امام الشعب الاردني في العودة الى انتاج الخبز.

الازمة السياسية، الازمة الاقتصادية

لا يمكن ان نفصل السياسة عن الاقتصاد، وخاصة في الاردن، فما يشوب السياسة الاردنية اعتمادها منذ التأسيس على المساعدات البريطانية ايام الانتداب البريطاني. ثم على المساعدات الاميركية بعد حرب السويس، وعلى المساعدات العربية بعد حرب ١٩٦٧. ولم يكن هناك اي توجه سياسي حقيقي وجدي لبناء اقتصاد اردني.

اي انه لم يكن هناك عقل اقتصادي اردني يعمل من اجل اكتفاء ذاتي، بل مجرد حديث عن الاكتفاء الذاتي، فنجم عن ذلك بنية سياسية اقتصادية مشوهة، تعمل حسب المثل القائل (من ياكل من خبز السلطان، عليه ان يدعو له بالنصر)، ادت الى تكثيف الخدمات السياسية، في البدء لبريطانيا ثم لاميركا وبعد ذلك لدول الخليج والسعودية.

اصبحت السياسة الاردنية تنسجم مع سياسة الدول التي تقدم المساعدة، اخذة بعين الاعتبار سياسة ورؤية ومصالح الجهات التي تقدم المساعدة حتى لو تعارضت هذه الاجراءات السياسية والاقتصادية مع مصالح الوطن.

وكلنا يذكر ازمة الخليج، والمرة الوحيدة التي اتخذ فيه الاردن موقفاً سياسياً يختلف عمّا هو مرسوم له من قبل الدول الدافعة، عوقب الاردن نظاماً وحكومة وشعباً، واصبح هناك حديث عن قلب نظام الدولة.

كل هذا لان الاردن لم يبن اقتصاداً وطنيا. اما المصانع التي قامت على استيراد الاجهزة والمواد، وتجميعها وتركيبها مثل مصانع السجاد والثلاجات والتلفزيونات، فهذه ليست صناعة ولن تربي تقاليد انتاج وطني. ان هذا اسمه (كمبرادور). فالسلعة التي تستورد بالمفرق ثم تنتج هنا لا تسمى صناعة اردنية، فلا يوجد فيها شيء اسمه اردني، إلا القيمة المضافة (عمال يقومون بتجميع وتركيب القطع فقط)، الصناعة الوطنية الوحيدة ذات القيمة العالية هي في الفوسفات والبوتاس والاسمدة والاسمنت، لان موادها تستخرج من الاردن، وتصنع بايد اردنية لهذا يمكن ان تشكل اكبر مدخول ... ان الاستيراد في الاردن اعلى من التصدير، لعدم وجود انتاج حقيقي .... لهذا يجب عدم الاندفاع وراء السياسات الاقتصادية ذات الجدوى المحدودة مثل السياحة.

ان الاردن ليس مهيأ ثقافياً وخدماتياً لنموذج السياحة الموجود في بلدان مثل ايطاليا وفرنسا وحتى (اسرائيل). الاردن بموروثه الثقافي من عادات وتقاليد وبنى اجتماعية لن يكون بلداً سياحياً كما يرسم له وكل الحديث عن استثمار السياحة وتطورها والدخل القومي الذي يمكن ان نجنيه من ذلك وهم.

ان البحث عن نماذج من الخارج لا يصنع اقتصاداً اردنياً. الاقتصاد الاردني يجب ان يكون نابعاً من ثقافة وحاجات وخبرات بلادنا.

لقد اعتمد الاردن سابقاً على الزراعة بانتاج اهم سلعة (الخبز) هذه السلعة التي كان الاردن ينتج من القمح ما يكفيه ويصدره للدول المجاورة!!

فبدأت المساعدات الاميركية بالقمح!! فعندما تقدم الولايات المتحدة الاميركية (١٠٠٠٠٠) طن من القمح مجاناً، ما الذي يجعل الفلاح يزرع ليستدين البذار وينتظر المطر!! وانتهى المزارع الى عسكري وموظف، تقدم له اميركا القمح، وانتهى دوره في الانتاج، كما انقطعت صلته بالانتاج وتقاليده واصبح يكتفي بالدخل الشهري. فاضمحلت التقاليد الانتاجية، ولم تتطور الادوات والتقاليد الانتاجية وتشوه نشاطه، فلم يتمكن من انشاء تقاليد انتاجية جديدة.

ان السياسة الاقتصادية الزراعية التي لا تنتج عن ظروف وثقافة وطاقات البلد لن يفيض لها النجاح، وهذا ما حدث بتجربة قناة الغور الشرقية التي طبقت على غرار تجربة (وادي التنيسي) في اميركا. لقد نجحت التجربة الاميركية في اميركا، لانها أنتجت عن عقلية اميركية بظروف وثقافة وطاقات تدركها العقلية التي انتجتها، نسخوا المشروع فجاءنا مشروعا مسخاً!! ولحق المزارعين الافلاس والخراب..

لماذا لم نستفد من المشاريع الزراعية في منطقتنا؟!

الآن يطرح للاردن تجارب النمور الاسيوية بعد ان انهارت وانتهت بين شدقي صندوق النقد الدولي ... لا يمكن للاردن ان يصبح سنغافورة ... سنغافورة بلد الشواذ، والافاقين، والمهربين، والمضاربين، والمزورين، ودور اللهو والقمار.... هل يريدون ان يجعلوا من العقبة منطقة حرة؟!

ما ينفع في هونج كونج لا يمكن ان ينفع في الاردن؟!

بانتاج الخبز، نحمي انفسنا

علينا ان نعود لانتاج الخبز، عندها نستطيع ان نحمي انفسنا ... علينا اعادة النظر في بناء الاقتصاد الوطني، وان لا تتجه بوصلتنا إلاّ في هذا الاتجاه. وعليه تخضع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بعين الاعتبار اولوية الاقتصاد الاردني، اياً كانت الجهة المتفق معها عربية او اوروبية او اميركية.

يجب على الدولة ان تحسم موضوع الزراعة بقرار رسمي يحدد سنوياً زراعة مساحات من الدونمات. تجب الاستفادة من الانتاج الوطني الزراعي، ومن الصناعات الوطنية من فوسفات وبوتاس وغيره، والبحث عن صناعات جديدة تستخرج من ارضنا مثل الاملاح والنحاس وغيره

ان معظم رؤوس الاموال الوطنية في البلد مرتبطة بشركات متعددة

☐ عودة لبدايات المؤتمر الوطني الاول

الجنسيات، نحن مجرد وكلاء للانتاج العالمي.

قبل سنوات اعلنت الدولة عن امكانية الاستثمار في الجنوب بحوافز عالية. الذي حدث انه لم يتقدم اي راسمال وطني، مما اضطر شركات كالبوتاس والفوسفات الى اقامة المشاريع.

العملية السلمية، واثر الاختراق الصهيوني

لقد سمحت احداث الخليج للسياسة الاميركية ان تجد لها طريقاً في المنطقة بشكل ايسر. فقد فرضت الاحداث شكلاً من اشكال الاستسلام على العرب، حيث اصبحت اميركا القوة العظمى القادرة على البطش والتجويع والافلاس، وابتلعت القسم الاكبر من احتياطي دول الخليج الذي كان قسم منه يحوّل الى الدول العربية كمساعدات. هذا الوضع جعل الدول العربية تسرع الى الاتفاق مع (اسرائيل) لانهاء حالة الحرب.

بدا شكل السلام غامضاً، مناورات امريكية ليس اكثر. وكانت اوسلو التي اضعفت القرارات الشرعية الدولية، وحيدتها واظهرت الاتفاقية بصبغة دولية، اعطتها اياها الرعاية الاميركية متجاهلة القرارات الشرعية.

بالنسبة لمعاهدة الاردن مع اسرائيل. فالاردن ليس لديه اراض محتلة، فالضفة الغربية اصبحت وبموجب قرارات عربية وضغط من الشعب الفلسطيني مرتهنة بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية تالياً، الممثل الشرعي الوحيد للقضية الفلسطينية.

لسنا ضد الحل السياسي العادل، فالحسم السياسي افضل من الحسم العسكري. لان الحسم العسكري في ظل الهيمنة الاميركية وانتهاء دور الاتحاد السوفياتي كقوة حليفة للعرب، لن يكون لصالحنا على الاقل الآن. ان الاتفاقيات الثنائية سواء كانت اقتصادية او امنية هي التي تعطي الحق (لاسرائيل) في رفض وقبول سياستنا. لا نستطيع ان نتفق مع (اسرائيل) متجاهلين اهمية وضرورة الاتفاق اولاً مع العرب، لان هذا يضعف موقفنا. فنحن جزء من العالم العربي، و(اسرائيل) لا يمكن ان تكون امينة او مخلصة في اتفاقياتها.

(اسرائيل) دولة ذات اطماع توسعية استيطانية معتبرة هذه البلاد من حقها، ومتسترة بستار ديني، لهذا ستنهي القضية الفلسطينية لصالح استقرار دولتها، ومع ارتباط الاردن بالقضية الفلسطينية فان هذا يعني انها تضع عينها على الاردن.

ان اهداف الصهيونية واضحة ومعلنة. فهذا شارون الذي يضرب الفلسطيني ويكسر عظامه، ويطالب بطرد الفلسطينيين الى الاردن، وفي نفس الوقت يتحدث عن دولة فلسطينية، ويرى ضرورة مساعدتهم على ذلك بان الاردن هو الحل.

نحن مع علاقة تضامنية بين الشعبين الاردني والفلسطيني ومع حقوق الشعب الفلسطيني ومع قيام الدولة الفلسطينية ومع الوحدة مع كيان سياسي مستقل. ان اسرائيل الان لا تتحدث عن وطن بديل، انها تطرح دولة بديلة للفلسطينيين. واياً كان هذا العرض مغرياً للمتعبين من النضال ومن سنين الشتات، لكنه يحمل في طياته تصفية للقضية الفلسطينية، وحرماناً للفلسطينيين من ثمار نضال قرن كامل في الدفاع عن حقه في تقرير المصير على دولته وحسب قرارات الشرعية الدولية. وهذا يعني بالتالي زوال الاردن، ليكونوا قادرين فيما بعد على ازالة الدولة الفلسطينية التي حققوها في الاردن. على الفلسطينيين ان لا يرحبوا بهذه المشاريع والطروحات.

ان كل المشاريع من كونفدرالية وفدرالية، مجرد اوهام لا تخدم إلاّ السياسة الاسرائيلية، ان اسرائيل تريد فلسطين غير منقوصة، لتلحق الاردن بها.

هذه المشاريع لا تعمل الا على شق الصف، واثارة وخلق المشاكل ولن تكون العلاقة صحية الا مع دولة فلسطينية مستقلة، انها مشاريع خطرة بالدرجة الاولى على فلسطين ومن ثم على الاردن.

رؤية وطنية

ان ضياع الاردن لا يصب إلاّ في مصلحة (اسرائيل)، الاردن للاردنيين ونناضل من اجل ان تكون فلسطين للفلسطينيين. ان مصير الاردن وفلسطين مشترك، لن راحت فلسطين ضاع الاردن، وهذا حدث اثناء الحروب الصليبية، عندما راحت فلسطين، ضاع الاردن وعندما تحرر الاردن تحررت فلسطين، لن يكون الاردن قادراً على مواجهة المخاطر الخارجية والداخلية إلاّ اذا وضع امامه مجموعة اهداف:

- اولاً: اعادة بناء الاقتصاد الاردني لصالح الاردن والشعب الاردني وليس لصالح رجال الاعمال والسوق الاوروبية و(اسرائيل). ان هذه مهمة ملحة امام الدولة، وعلى الدولة القيام بهذه المهمة، وليس رجال الاعمال ولا يجوز للدولة ان تتخلى عن دورها. والعمل بكل الامكانيات للتضامن العربي، والبحث عن قواسم مشتركة وتوظيفها لمصلحة مشتركة للوصول الى التكامل الاقتصادي بدون التكامل الاقتصادي فالحديث عن الوحدة عبث، لذلك يجب وضع قوانين تحمي التكامل الاقتصادي العربي وتخلق المقدمات للوحدة العربية.

- ثانياً: ان تكون الاهداف السياسية واضحة واهمها حماية الوطن بحماية الدولة، فان ضاعت الدولة ضاع الوطن، يجب الدفاع عن الدولة الاردنية وعلينا الاستمرار في الدور النضالي الذي بداه اجدادنا للحفاظ على الوطن. وان يعاد بناء الجيش على هذا الاساس.

ان جيشنا الذي اثبت القدرة على المشاركة في قوات حفظ السلام في كرواتيا وغيرها، قادر على الدفاع عن الاردن ارضاً وبشراً ووجوداً. ان مهمة القوات المسلحة والامن والمخابرات هي الدفاع عن الاردن هذه مهمتهم الاساسية ودور وطني هو حماية الاردن.

- ثالثاً: من واجب الدولة واولوياتها مكافحة المشاريع الخطرة بقوانين مستمدة من القوانين الدولية فلا يجوز قيام دولة محل دولة فهذا محرم دولياً. لذلك على الدولة سن قوانين تحرم ترويج مثل هذه المشاريع او قبولها او السكوت عنها.

اعتقد ان الشعب الاردني لديه تاريخ تجلى في بدايات المؤتمر اردني وطني الذي وحد كل الشعب. الآن نحن بأمس الحاجة الى تجمع اردني وطني، يحمل افكار البدايات ويناضل من اجل تحقيقها. على الشعب الاردني ان ينظم نفسه ضد هذه المشاريع ويعلن للعالم كله وبشكل منظم انه سيد هذه الارض وصاحب الكلمة فيها. الشعب الاردني بحاجة الى طليعة، انها دعوة للاردنيين من اجل تعبئة الشعب الاردني حول هذه

الاناشيد الوطنية الاردنية
كياني منك يا وطني

● كتبت: دنيا عبدالله

لا شك ان الغناء الشعبي، والاناشيد الوطنية، تعد بحق، ترجمة غنائية لروح اي مجتمع، وبالتالي، يمكن قياس اتجاهات اي مجتمع، وعلى كافة المستويات من خلال النظر الى نمط وشكل اغانيه الشعبية. وكذلك، فان الاغاني الشعبية، والاناشيد الوطنية، تؤشر على مدى التغيرات التي تطرا على اي مجتمع.

والمجتمع الاردني، كسائر المجتمعات، عبّر عن نفسه من خلال مجموعات عديدة من المقطوعات الغنائية، ترجمت حالات من الوعي ازاء العديد من القضايا: السياسية والاجتماعية، والانتاجية، وحتى العسكرية، بحيث خلّد ابطاله، ومعاركه مع العدو الصهيوني، وحياته الانتاجية، وعاداته وتقاليده، من خلال الاغاني الشعبية.

من هنا، فاننا نستطيع ان نلمس قدر التغيير الذي طرا على هذا المجتمع، من خلال قياس التغيرات التي طرات على اغانيه واناشيده، فثمة فرق كبير بين المجتمع الذي يغني في مناسباته: «ذبح العساكر كارنا» وبين مجتمع يغني الان: «ابويوسف كعك بعجوة». اي، ان هذا المجتمع، الذي انتقل بين هذين النمطين من الغناء قد انتقل بالضرورة بين نمطين من الحياة. فالفرق كبير بين روح البطولة والاباء والعنفوان، التي تترجمها الاغنية الاولى، وبين حالة اليأس والسذاجة والجوع ... التي تعبر عنها المقطوعة الثانية.

وعلى صعيد الاناشيد الوطنية، يمكننا ان نتلمس الملامح العامة لروح المجتمع، الذي حمل هذه الاناشيد، مع رجفة القلب، ورددها في كافة مناسباته، كترجمة حقيقية، لكل مشاعره التي يحملها ازاء الوطن والعروبة، والجيش العربي، مع شيء من الحزن على مستقبل الاناشيد الوطنية، في زمن وادي عربة، والحقبة الاسرائيلية في الاردن.

وحتى نتمكن من تلمس هذه الملامح، سنعرض فيما يلي، بعضاً من هذه النماذج:

القسم

قسماً بمن رفع السماء
بغير ما عمد تراه
ان لا اصالح بل اعادي
جيش اعوان الطغاة

* * * * *

ان لا اخون عروبتي
ما زلت انعم بالحياة
ان لا اموت على الفراش
وفي فلسطين الغزاة

اردن يا مهد العلا

اردن يا مهد العلا نسباً
يا موطناً قد عانق الشهبا
امنت فيك على المدى وطناً
رغم النوائب يفعل العجبا

* * * * *

يا قدس موعدنا غداة غد
يوم المنى يا قدسنا قربا

هذه ارضي ...

هذه ارضي وهذا بلدي
لا بقاء فيهما للمعتدي
هذه ارضي التي خضبها
بالدم القاني حماة السؤدد
لا مكان لعدو غاصب
في حمى المهد وساح المسجد

الراية ...

تصاعدي وانطلقي على رحيب الافق
وبالاماني اشرقي
وفي سماء العرب على مرور الحقب

قسم الجندي ...

قسما سأضحي بدمائي
لاروي أرض الكرماء
وأزيل الغاصب من بلدي
وابيد فلول الغرباء
فانا جنديٌ عربي
في جيش الاردن الصامد

على ذرى اردننا الخصيب...

على ذرى اردننا الخصيب
الاخضر العابق بالطيوب
الساحر الشروق والغروب
سمعتها تقول يا حبيبي
صبية حسناء من بلادي
سمعتها بلهفة تنادي
يا مالك الوجدان والفؤاد
اردن يا اردن يا حبيبي
يا جنة الزيتون والدوالي
اردن يا اردن يا حبيبي

يا موطني روحي فداك...

يا موطني روحي فداك
وفدى البطولة في حماك
وفداك كل مقيس
في خفقتيك وفي رباك
اردن تحميك القنا
ما للقنا ابداً سواك
جاهدت في شرف العروبة
صادقاً سلمت يداك
فغدوت رمزاً للبطولة
في جهادك، في علاك

باسم الشهيد....

قسما بالشهداء
وضحايا الاعتداء
سوف نفديك جميعا
يا بلادي يا بلادي
عشت يا اردن صرحا
في سجل الخالدين
بيد تعلي البناء
ويد تحمي العرين

كياني منك يا وطني...

كياني منك يا وطني
ومنك كيان اجدادي
فانت اليوم لي وغدا
ستبقى ملك اولادي
فما اغلاك يا وطني

ومن هنا، فاننا نلحظ ارتباط هذه الاناشيد، بالتاكيد على روح الانتماء الوطني، فالقومي، وحفزها لروح الجندي العربي، والمواطن في كل مكان، وبث الحماسة في قلوبهم جميعاً، وهو ما يندرج تحت باب: الاعداد المعنوي للمعركة مع العدو الصهيوني.

وفي نظرة اولية الى المقطوعات التي سقناها، سالفاً، نرى في المقطوعة الاولى، وهي من قصيدة القسم شعر عبدالمجيد محمد، الاصرار على حتمية المعركة مع العدو، ورفض اية تسوية سلمية معه، لارتباطها كما يجيء في الابيات الاخرى، بخيانة العروبة، والتنازل عن فلسطين.

وفي قصيدة اردن يا مهد العلا ... لمحمود الافغاني، نلمس ايمانا عميقا بالاردن، وتساميه حتى يطال الشهب فيعانقها، معشوقة ابدية، ليخلص من ذلك للتاكيد على حتمية تحرير القدس، واقتراب موعد اللقاء بها.

وفي مقطوعة (هذه ارضي) لسليمان المشيني، يؤكد الشاعر على معنى الانتماء للارض والمرتبط بالحفاظ على استقلالها وسيادتها وكرامتها، الامر الذي لا يتفق مع وجود معتد، بأي صيغة كانت، فهذه الارض، مقدسة وذات مكانة دينية ينجسها وجود الصهاينة فيها.

وفي سائر المقطوعات، كما في سواها، هناك عزم أكيد على التحرير، وانتماء عميق للارض والقضية، ومسؤولية تجاه دماء الشهداء، ترجمها شعراؤنا، في لوحات فنية، تؤكد على ضرورة الاعداد للمعركة، وعدم التخاذل في متابعة المسيرة التي دفع شهداؤنا دماءهم مهراً لها.

ومن ذلك مقطوعة «باسم الشهيد» لعصمت الترك، والتي نلمس بها كذلك، الاصرار على الانتاج، والعمل، من ناحية، والتسلح والاعداد للمعركة من ناحية اخرى، وهو ما كان يؤكد عليه الشهيد وصفي التل، في مجمل خطاباته، والتي كان يدعو بها الى خلق مجتمع قرطاجنة في الاردن: وهو المجتمع الذي لا مكان فيه الا لمنتج او مقاتل، وبصيغة اخرى: «يد ترفع البناء ويد تحمل السلاح»، ومن لا ينخرط في ذلك فليمت او لينتحر!.

وفي قصيدة على «ذرى اردننا الخصيب» لحيدر محمود، تندغم المعشوقة بالوطن، فتكتسي جمالها من جماله، وليس لها اية قيمة بدونه.

قراءة جديدة في اناشيد قديمة

● كتب: عمرو القيسي

للنشيد دور في تنظيم العمل الجماعي، يعنى بتوحيد الصفوف للقيام بعمل واحد في وقت واحد، لهذا يدور النشيد حول ما هو عام ويخص الجماعة.

والنشيد الذي هو موضوعنا يدور حول (الوطن)، وان دار حول الجندي او المعلم، فهو في اطار (الوطن). هذه النفحات من الاناشيد الوطنية، سطرها شعراء ومربون احبوا الوطن بمائه وسمائه وترابه، بخصبه ومحله، بحره وقره، بجوعه وشبعه، وكان عليهم ان يعلموا الاجيال تكريم المعلم كمّا في نشيد (المعلم) لمصطفى حيدر الكيلاني، حين يقول:وهل امتع من صيف عجلون وزي وشتاء الشونة وغور الصافي وخريف الواحة وربيع التلال والهضاب والسهول والوديان والجبال الاردنية؟!

ان شئتم تقدماً
فكرموا المعلما
ولأنه
والله يجزيه بما
بنى لنا وقدما

لم يعارض حسني فريز البحتري الذي قال:

اتاك الربيع الطلق يختال ضاحكا
من الحسن حتى كاد ان يتكلما

ولكنه ازدهاء بتميز الفصول الاربعة التي ينعم بها الاردن، فصاغ حبه درساً في الجغرافيا:

احلى الزهور تفتحت برباك
وتضوعت مسكا بطيب ثراك
لربيعك الولهان عرس كلما
عبق الزمان بنشره حياك
ومصيفك الفتّان عذب ظله
والطيب كل الطيب في مشتاك
في كل حين جنة ريّانة
حتى الخريف حلا به مغناك
لولا الجنان لكنت اول جنة
تهفو اليك جوانح النساك

واين هو المعلم الذي يثير انتباه اليافعين الى:

ساعدي قد نما
والعزم ثائر
وطني قد سما
والقلب ظافر

اما حيدر محمود، الشاعر الذي تذوق مفردات الطبيعة والشهامة واللهجة الشعبية، ورسم شعره ولونه بفرح السهول فينشد للعلم:

رفرف يا علم الحرية
فوق الهامات النشمية
في ظلك نحن تلاقينا
ودعانا الوطن فلبينا
يا علم الاردن الغالي
يا فرح سهولي وجبالي

الى ان ينشد الجندي العربي قسمه الذي فهمه (الدقامسة) جيدا (من نشيد جندي اردني يحلف اليمين):

ماض الى النصر المبين
وسلاحي الاقوى يميني

الى ان ينشد

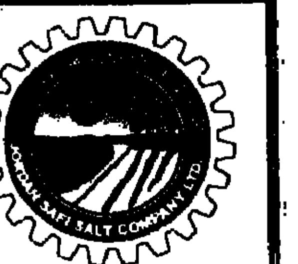
لا عشت ان لم ارجع
الاقصى ولا نامت عيوني

بينما يفوح من كلمات راضي عبدالهادي، الشاعر، الحس الوطني العروبي للمعلم، ويستنهض ليس فقط الشعور بالانتماء، بل والاعتزاز بهذا الانتماء، ان المرحوم عبدالهادي قدم شهادته في جنة الاردن حين قال:

اردننا يا جنة الوجود
ويا شذى الاقاح والورود
اردننا يا نبعة الخيال
ومبعث الاحرار في الباساء
تهون في سبيلك الصعاب
ويفتديك الشيب والشباب

ولقد كان ابولهب يتبع «محمداً» رسول الله صلى الله عليه وسلم في اسواق مكة وهو يدعو للاسلام، فيقول هازئاً من محمد ودعوته: «كان محمداً يبشركم بجنان كجنان الاردن»!!

شركة ملح الصافي الاردنية
المساهمة العامة المحدودة



بسم الله الرحمن الرحيم
تقرير مجلس الادارة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٩٧

حضرات المساهمين الكرام،

يسر مجلس ادارة شركة ملح الصافي الاردنية المساهمة العامة المحدودة ان يرحب بكم في الاجتماع السنوي العادي للهيئة العامة لمساهمي الشركة ليقدم تقريره الثاني متضمنا خلاصة عمل الشركة ونشاطاتها وانجازاتها خلال السنة المالية المنتهية في ١٩٩٧/١٢/٣١ كما يحتوي التقرير على البيانات المالية والحسابات الختامية وذلك عملا باحكام المادة (١٤٠) من قانون الشركات والمادة (٣٠) من النظام الداخلي للشركة.

ويعتبر عام ١٩٩٧ العام الاول لبدء النشاط التجاري للشركة حيث تم اعتماد تاريخ ١٩٩٧/٥/١ موعدا لبدء الانتاج التجاري وطرح منتجات الشركة محليا ومن ثم البدء بالتصدير الخارجي ولالقاء مزيد من الضوء على نشاطات شركتكم خلال عام ١٩٩٧ والتطورات التي واكبت مرحلة تنفيذ المشروع خلال تلك الفترة فاننا نود عرض الامور التالية:

اولاً: تقدم سير العمل

كما اشرنا في التقرير الاول بأن الشركة بدأت عملية التشغيل التجريبي للمصنع في نهاية عام ١٩٩٦ على فترات متفاوتة وبنسب مختلفة من الطاقة القصوى التصميمية للمصنع حيث كان يتم اجراء المعايرات اللازمة للمعدات واجهزة القياس والتحكم للتأكد من جاهزيتها وعلى ضوء التشغيل التجريبي الذي تم ظهرت الحاجة لاجراء بعض التعديلات اللازمة في معدات الانتاج لوحدة الملح الصناعي وكذلك وحدة ملح الطعام ويتم اجراء التعديلات المطلوبة على نفقة المقاول باعتبار ان ذلك من مسؤوليته حيث لم يتم اجراء فحص الاداء المطلوب بموجب العقد حتى ذلك التاريخ. وعلى ضوء ما قام به المقاول من تعديلات بعد فترة التشغيل التجريبي، فقد تم البدء بفحص الاداء بتاريخ ١٩٩٧/٢/٨ حيث كان من المفروض ان يتم تشغيل وحدتي الملح الصناعي وملح الطعام بالطاقة الكاملة وبشكل متواصل لمدة عشرة ايام الا ان عددا من المشاكل الفنية بدأت بالظهور منذ اليوم الاول للتشغيل مثل التوقف المتكرر للفارزات. وتزايد نسبة الفاقد من الملح الصناعي كما تبين خلال الفحص ان انظمة التحكم لا تعمل بالشكل المطلوب مما حال دون الاستمرار في فحص الاداء حيث تم الطلب من المقاول اجراء الاصلاحات والتعديلات الفنية المطلوبة التي ظهرت الحاجة لها خلال الفحص.

اما بخصوص وحدة ملح الطعام فقد تم اجراء بعض التعديلات من اجل تغذية هذه الوحدة بالملح الصناعي الجاف بشكل منفصل عن وحدة الملح الصناعي وذلك بهدف الاستمرار في تشغيل وحدة ملح الطعام حال توقف وحدة الملح الصناعي.

على ضوء ما قام به المقاول من تعديلات فنية والتي ظهرت الحاجة لها بعد محاولة اجراء فحص الاداء خلال شهر شباط كما اشرنا تم تحديد يوم ١٩٩٧/٤/١٢ موعدا لاجراء فحص الاداء لوحدة الملح الصناعي وكانت نتيجة الفحص ثبوت كفاءة معظم المعدات التي استمرت في العمل لمدة عشرة ايام متواصلة دون توقف ودون مشاكل كما انه ثبت من الفحص قدرة تشغيل المصنع على الطاقة التصميمية الكاملة. وفيما يتعلق باستهلاك الطاقة فكان معدل الاستهلاك اقل من الارقام التصميمية. اما المياه فكان معدل الاستهلاك اكثر من الضعف لاسباب عدة من اهمها نوعية المادة الخام. كما ان نسبة الفاقد كانت ضمن المعدلات التصميمية. اما بالنسبة لنقاوة المنتج والتي تتأثر مباشرة بنوعية الملح الخام فقد بلغت درجة عالية من النقاوة الا انها لم تصل لما هو مطلوب حسب المواصفات التصميمية ولذلك تم اعتبار نتيجة الفحص غير مقبولة خصوصا لبروز الحاجة لاجراء تعديلات على بعض المعدات والطلب الى المقاول اجراء المزيد من التحسينات والتعديلات اللازمة من اجل تحسين كفاءة الغسيل بالاضافة الى تقليل معدل استهلاك المياه. وبناء عليه قام المقاول باجراء بعض التعديلات مما كان لها بعض الاثر في تحسين كفاءة الغسيل.

اما بالنسبة لوحدة ملح الطعام فقد قام المقاول باجراء التعديلات والتصليحات المطلوبة استعدادا لفحص الاداء لهذه الوحدة علما بأن وحدة ملح الطعام كانت تقوم بانتاج مادة ملح الطعام بشكل جيد وبمواصفات عالية قبل اجراء فحص الاداء لها ولم يقم المقاول حتى الان بفحص الاداء وقد اعلمنا بأنه ونتيجة للظروف المالية التي يمر بها المقاول (شركة توفا) واعادة هيكلتها بالكامل فانه لن يستطيع الاستمرار في العمل.

فيما يتعلق بخط نقل الملح الخام الى المصنع، فكما جاء في التقرير الاول لمجلس الادارة فان هذا الخط قد واجه منذ البدء بتشغيله مشكلة تحجر المحلول الملحي في الانبوب والذي يؤدي بدوره الى انسداد الانبوب وذلك بسبب التفاوت الكبير في كثافة محلول المادة الخام القادم من الملاحة حيث تم الطلب في حينه الى المقاول بدراسة الموضوع ووضع التصورات والبدائل المقترحة لحل هذه المشكلة وقد قام المقاول بالفعل بتقديم عدة بدائل لحل هذه المشكلة لكن جميعها تحتاج الى فترات زمنية لتنفيذها اقلها ثمانية اشهر ولذلك فقد تم الاستمرار في تزويد المصنع بالمادة الخام بواسطة الاليات الى ان يتم التوصل لحل نهائي وعملي لخط النقل المذكور. حيث ترى الشركة من جانبها ان حل هذا الوضع هو من مسؤولية المقاول وعليه ان يتحمل تكاليف ذلك بينما يرى المقاول عكس ذلك كون وثائق العطاء تنص على كفالة محدودة لمحلول المادة الخام.

حضرات المساهمين الكرام،

كما تعلمون فان شركة البوتاس العربية هي الطرف الاول في العقد مع مقاول المشروع ولم تتسلم شركة الملح المشروع من شركة البوتاس حتى تاريخه. وقد ارتأى مجلس ادارة الشركة التريث في استلام المشروع ريثما يتم التوصل لحل كامل ونهائي مع المقاول بخصوص المسائل الفنية العالقة التي لا زالت بدون حل وضمان تشغيل المصنع بالطاقة القصوى التصميمية دون أية عوائق وضمان تقديم منتج بالمواصفات الفنية المطلوبة.

وقد عقد مجلس الادارة اكثر من جلسة خلال العام خصصت لمناقشة موضوع المقاول والقضايا الفنية العالقة في المشروع التي ترى الشركة ضرورة حلها لضمان تشغيل المصنع بالطاقة القصوى التصميمية قبل استلامه من قبل شركة الملح ومن أجل ذلك فقد كلف المجلس لجنة من بين أعضائه وبعض الفنيين في الشركة بالتعاون مع لجنة فنية من شركة البوتاس العربية بدراسة جميع القضايا الفنية العالقة وتحديد كلفتها والتعديلات اللازمة والمدة الزمنية لتنفيذها وكذلك دراسة امكانية قيام الكادر الفني للشركة باجراء التعديلات اللازمة بعد التوصل لحلها مع المقاول وقد قامت اللجنة المكلفة بعمل الدراسة المطلوبة وتحديد هذه القضايا الفنية بالتفصيل وتقدير الكلفة اللازمة لاجراء التعديل على المعدات المعنية اوكلفة استبدالها حيث سيتم مناقشة ذلك مع شركة البوتاس العربية التي تعتبر الطرف الاول في العقد مع المقاول والوصول لحل نهائي لجميع القضايا الفنية العالقة قبل استلام المشروع.

وجدير بالذكر انه تم تمديد الكفالات البنكية الصادرة لصالح شركة البوتاس العربية والخاصة بمشروع الملح اكثر من مرة حيث ستبقى هذه الكفالات سارية لحين التوصل لحل نهائي لجميع القضايا الفنية الخاصة بالمشروع وذلك ضمانا لقيام المقاول بتسديد ما يترتب عليه على ضوء التوصل لحل تلك القضايا الفنية ولا بد من الاشارة هنا الى ان وجود القضايا الفنية المشار اليها لم تكن عائقا بتشغيل المصنع والانتاج الا انه لم يتم تشغيل المصنع على الطاقة القصوى التصميمية بشكل مستمر بسبب عدم تشغيل خط أنبوب نقل الملح الخام والاعتماد في تغذية المصنع على الآليات.

الخطة المستقبلية:

تتطلع الشركة لتنفيذ ما يلي خلال العام القادم:

١. استكمال تنفيذ جميع القضايا الفنية العالقة والوصول الى حل بشأنها مع المقاول من خلال شركة البوتاس العربية والتأكد من تشغيل المصنع ووحدات المشروع المختلفة بالطاقة التصميمية تمهيداً لاستلام المشروع من قبل الشركة.

٢. متابعة تنفيذ الاجراءات اللازمة لضمان حصول الشركة على شهادة الأيزو ٩٠٠٢ خلال العام.

٣. استمرار الشركة بخطوطها الهادفة لتطوير اعمالها وذلك من خلال تنفيذ الخطة المتعلقة بعملية الحوسبة المتكاملة في جميع نشاطات الشركة وتحسين أداء العاملين بها والعمل على تخفيض كلفة المنتج ما أمكن ذلك.

٤. مساهمة الشركة في رأس مال شركة المجموعة الاردنية للوكالات البحرية لما تتمتع به هذه الشركة من الربحية السنوية العالية اضافة لما سيتحقق من مزايا تتعلق بعمليات الشحن والتصدير.

٥. استمرارية التنسيق مع شركة البوتاس العربية في كل ما له علاقة بالمشروع خاصة في أمور توفير المادة الخام بالكميات والمواصفات المطلوبة والتعاون في مجالات الصيانة وتوفير الخدمات الاخرى.

٦. بلورة استراتيجية تسويقية تضمن دخول الأسواق الدولية والاستمرار في الاتصالات الخارجية مع الجهات المستهلكة لمادة الملح الصناعي لضمان تأمين تسويق كامل انتاج الشركة من هذه المادة وبأفضل الأسعار والشروط.

٧. الاستمرارية في الاتصال مع الشركات الناقلة لمادة الملح الصناعي من المصنع الى العقبة ومحاولة تخفيض اسعار النقل المتعاقد عليها حاليا.

٨. البدء باعداد الدراسات اللازمة حول زيادة الطاقة الانتاجية من مادة ملح الطعام خاصة تلك التي يتم تعبئتها باكياس سعة ١ كغم نظرا لزيادة الطلب على هذا النوع من الملح.

٩. اجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لتنويع الانتاج وذلك بانتاج أنواع جديدة من الملح وخاصة الملح منخفض الصوديوم والذي يستخدم بكثرة من قبل المصابين بارتفاع في ضغط الدم.

التوصيات:

يرجو مجلس الادارة من هيئتكم الموقرة الموافقة على ما يلي:

١. تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة خلال السنة والخطة المستقبلية لها.

٢. الميزانية السنوية والحسابات الختامية وتقرير مدققي الحسابات عن ميزانيتها وحساباتها الختامية.

٣. إخلاء طرف رئيس واعضاء مجلس الادارة من المسؤولية عن الفترة المنتهية في ١٩٩٧/١٢/٣١.

٤. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية التي تنتهي في ١٩٩٨/١٢/٣١.

وفي الختام،

يتوجه مجلس ادارة الشركة بكل الشكر والعرفان الى باني نهضة الاردن الحديث وقائد مسيرته جلالة الملك الحسين المعظم الذي يتابع باستمرار المشاريع الصناعية التي تقام في المملكة والى ولي عهده الامين سمو الامير الحسن المعظم الذي أولى جل اهتمامه للمشاريع الصناعية وخاصة تلك التي تعتمد على استغلال ثروات البحر الميت والى الحكومة الرشيدة على ما أبدته من تعاون لانجاح هذا المشروع الوطني الرائد والى ادارة الشركة الاردنية لصناعات البحر الميت (شركة قابضة) وادارة شركة البوتاس العربية لما قدموا ويقدمون من تعاون واضح من اجل تحقيق اهداف المشروع المخطط لها كما يتقدم مجلس الادارة بالشكر والثناء الى ادارة الشركة وكل العاملين بها على ما بذلوه من جهد وتفان في سبيل تنفيذ هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلال رشيد عريقات
رئيس مجلس الادارة

شركة ملح الصافي الاردنية المساهمة العامة المحدودة
الميزانية العامة كما في
٣١ كانون الأول ١٩٩٧ و ١٩٩٦

	ايضاحات	١٩٩٧ دينار	١٩٩٦ دينار
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		١٣٣،٦٦٩	٢،٧١٧،٨٩٨
شيكات برسم التحصيل		١٠٣،٥٥٠	—
ذمم مدينة	٣	١٧٧،٤٧٤	—
مخزون	٤	١،٧٤٢،٤٧٠	—
أرصدة مدينة أخرى	٥	٧٢،٨٦٨	١٠٠،٥٠٥
مجموع الموجودات المتداولة		٢،٢٣٠،٠٣١	٢،٨١٨،٤٠٣
مشاريع تحت الإنشاء	٦	٩٧،٨٨٣	١٩،٢٢٩،٢٠٧
مصاريف مؤجلة بعد تنزيل الاطفاء	٧	٧٨٦،١١٣	—
موجودات ثابتة بعد تنزيل الاستهلاك	٨	١٨،٣٧٦،٣٧٩	٢٥٠،٠١٦
مجموع الموجودات		٢١،٤٦٠،٤٠٦	٢٢،٢٩٤،٦٢٦
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات المتداولة			
بنوك دائنة	٩	١،٠٩٤،٨٢٥	٦٤،٠٩٧
ذمم دائنة		٧٩،٠٦٢	—
ذمم شركات حليفة	١٤	٦،٨٧٨،٤٣٥	٤،٥٩٦،٣٦٤
أرصدة دائنة أخرى	١٠	١٠٣،٧٢١	١٢،١٦٥
مجموع المطلوبات المتداولة		٨،١٥٦،٠٤٣	٤،٦٧٢،٦٢٦
ذمم شركات حليفة طويلة الأجل	١٤	٤،٢٥٤،٠٠٠	٥،٦٧٢،٠٠٠
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح والمكتتب به ١٢،٠٠٠،٠٠٠ سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد			
رأس المال المدفوع		١٢،٠٠٠،٠٠٠	١١،٩٥٠،٠٠٠
صافي خسارة الفترة		(٢،٩٤٩،٦٣٧)	—
صافي حقوق المساهمين		٩،٠٥٠،٣٦٣	١١،٩٥٠،٠٠٠
مجموع المطلوبات وصافي حقوق المساهمين		٢١،٤٦٠،٤٠٦	٢٢،٢٩٤،٦٢٦

شركة ملح الصافي الاردنية المساهمة العامة المحدودة
بيان الارباح والخسائر
للفترة منذ التشغيل في أول أيار ١٩٩٧ ولغاية ٣١ كانون الأول ١٩٩٧

	ايضاحات	دينار
صافي المبيعات		١،٢٢٩،٦٣٠
ينزل: تكلفة المبيعات	١١	١،٠٠٢،٨٥٣
اجمالي الربح		٢٢٦،٧٧٧
مصاريف ادارية وعمومية	١٢	(٣٧٢،٣٣١)
مصاريف بيع وتوزيع	١٣	(٣٧٨،٩٩٧)
مصاريف تمويلية		(١،٠٠٨،٥٨٣)
مصاريف طاقة انتاجية غير مستغلة	١١	(١،٣٢٨،٣٧١)
مخصص انخفاض صافي القيمة البيعية		(١٠٨،٦٠٨)
إيرادات أخرى		٢٠،٤٧٦
صافي الخسارة للفترة		(٢،٩٤٩،٦٣٧)

تقرير مدققي الحسابات

الى مساهمي
شركة ملح الصافي الاردنية المساهمة العامة المحدودة
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

لقد دققنا الميزانية العامة لشركة ملح الصافي الاردنية المساهمة العامة المحدودة كما في ٣١ كانون الاول ١٩٩٧ و ١٩٩٦ وبياني الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية للفترة منذ التشغيل في أول ايار ١٩٩٧ ولغاية ٣١ كانون الأول ١٩٩٧. لقد تم اعداد هذه البيانات المالية من قبل مجلس ادارة الشركة. واننا نبدي رأينا حولها استنادا الى ما قمنا به من تدقيق وما حصلنا عليه من معلومات وايضاحات كانت في اعتقادنا ضرورية لاغراض التدقيق الذي قمنا به.

لقد جرى تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية، وتتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وتنفيذ اجراءات التدقيق للتوصل الى درجة معقولة من القناعة بان البيانات المالية لا تتضمن اية امور جوهرية غير صحيحة. وتشمل هذه الاجراءات القيام بتدقيق اختباري للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية. كما تشتمل على تقييم للاسس المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي استندت اليها الادارة وكذلك اسلوب عرض البيانات المالية بصفة عامة ولانظمة الضبط والرقابة الداخلية. وفي اعتقادنا ان ما قمنا به من تدقيق يشكل اساسا معقولا نستند عليه في ابداء رأينا.

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية وان البيانات المالية للوحدة المرفقة والبيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفقة معها.

في رأينا، ان البيانات المالية المشار اليها أعلاه تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة ملح الصافي الاردنية المساهمة العامة المحدودة كما في ٣١ كانون الاول ١٩٩٧ و ١٩٩٦ ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية للفترة منذ التشغيل في اول ايار ١٩٩٧ ولغاية ٣١ كانون الاول ١٩٩٧ وفقا للقانون والمعايير المحاسبية الدولية ونوصي المصادقة عليها.

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
٢١ شباط ١٩٩٨
المحاسبون المتحدون
سمير ابو لغد
ترخيص رقم ٢٢٨ فئة أ

في اجتماع الهيئة العامة العادية وغير العادية
بنك الاسكان يضاعف رأسماله الى ١٠٠ مليون دينار

قررت الهيئة العامة العادية وغير العادية لمساهمي بنك الاسكان في اجتماعاتها التي عقدتها في فندق مريديان يوم الثلاثاء الماضي مضاعفة رأسمال البنك ليصبح ١٠٠ مليون دينار عن طريق ضم خمسين مليون دينار من احتياطي علاوة الاصدار، وبواقع سهم جديد لكل سهم قديم.

وبذلك يصبح بنك الاسكان، اكبر بنك اردني من حيث رأس المال، كما قررت الهيئة العامة توزيع ارباح على المساهمين بواقع ٢٠٪ ووافقت على التقرير السنوي الرابع والعشرين ١٩٩٧ والميزانية العمومية وقائمة الدخل.

وتحدث السيد زهير الخوري رئيس مجلس الادارة مستعرضا الانجازات التي حققها البنك خلال عام ١٩٩٧ معربا عن تقديره وشكره للمساهمين الاستراتيجيين الجدد.

وقال ان عام ١٩٩٧ كان حلقة نجاح وانجاز جديدة ونقطة تحول ومنعطفا استراتيجيا جديداً في مسيرة بنك الاسكان. وقال انه ولتحقيق رؤية البنك المستقبلية فقد تم تحديد استراتيجية عمل جديدة تنقل البنك الى افاق مصرفية تجارية دولية تنسجم مع رغبات واحتياجات العملاء الحاليين والمحتملين وتواكب المستجدات في عالم الصناعة المصرفية والمالية ومعتمدا مبدأ ادارة الجودة الشاملة في عملياته واجراءات العمل لديه.

وتحدث السيد الخوري عن ابرز النتائج المالية حيث تمكن البنك من المحافظة على مواقعه المتقدمة ومستوى ادائه داخل الجهاز المصرفي وفي الوقت نفسه حافظ البنك على مركزه المتقدم بمعيار الودائع كما وسع البنك نطاق خدماته الالكترونية وفي مجال نشاط الخزينة والخدمات المصرفية الخارجية وتمكن البنك كذلك من تحقيق نتائج جيدة في خدمات الصرف الآلي المقدمة للعملاء من خلال مركز الخزينة وبنسب جيدة مقارنة بما تحقق في عام ١٩٩٦ وقد كانت هذه النتائج محصلة لحجم الأعمال المنفذة للمؤسسات والافراد على حد سواء بالعملات الاجنبية من ناحية والى تكامل وتنوع الاداء والخدمات وتحسين الانتاجية نتيجة توفر الامكانيات التكنولوجية والطاقات البشرية المقتدرة من ناحية ثانية.

د. باسم حمو المدير العام لـ «حمو للتسويق»:
هدفنا تلبية حاجة المستهلك الاردني

س١: ما هي اهم نشاطات شركة حمو للتسويق ؟

ج: ان شركة حمو للتسويق تعنى بتلبية حاجات المستهلك الاردني من مستحضرات طبية للعناية بالبشرة والشعر تتوفر فيها الفعالية والكفاءة وكذلك عدم تسببها باية اعراض جانبية او تحسس او تهيج للبشرة .

س٢: وماهي الشركات التي تمثلونها في الاردن؟

ج: حمو للتسويق هم الوكلاء والموزعون لشركة لويس ويدمر السويسرية وهذه الشركة هي الاولى في سويسرا في مجال العناية بالبشرة طبيا. وكذلك الوكلاء والموزعون لشركة ريكسول الامريكية للعناية بالبشرة والشعر.

س٣: وما هي اهم المستحضرات التي تسوقونها حاليا في الاردن؟

ج: من اهم مستحضراتنا هي ريكسول شامبو الذي اثبت فعالية وكفاءة عاليين للذين يعانون من تساقط الشعر حيث يوقف تساقط الشعر خلال فترة قياسية وبعد المرات الاولى من الاستحمام بهذا الشامبو، ومن مستحضرات لويس ويدمر المهمة ALL DAY 15 SUN BLOCK والذي يحمي من الاشعاعات الضارة للشمس UVA&UVB طوال اليوم والتي يمكن ان تسبب حروق الشمس وشيخوخة الجلد المبكرة وربما سرطان الجلد.

س٤: وما مغزى اضافة الرقم (١٥) الى اسم ALL DAY 15 SUN BLOCK؟

ج: ان الرقم ١٥ هو عامل الحماية SPF 15 المتوفر في المستحضر بالمعيار الاوروبي ويعني زيادة تحمل البشرة المحمية للتعرض لاشعة خمسة عشر مرة ضعف البشرة غير المحمية، وهو بذلك يعادل عامل حماية ٣٠ SPF او اكثر بالمعيار الامريكي.30

س٥: ما هي المميزات الاخرى لـ ALL DAY 15 SUN BLOCK من LOUIS WIDMER؟

ج: انه مستحضر مقاوم للماء حتى بعد التعرض المتكرر للماء «السباحة والتعرق» وهو مثالي لكافة انواع البشرة حتى الحساسة منها وشديدة الحساسية وكذلك الاطفال.

الدكتور باسم حمو

س٦: واين تتوفر مستحضراتكم وفي اية منافذ يتم توزيعها؟

ج: كون مستحضراتنا يغلب عليها الطابع الطبي فقد اخترنا الصيدليات في كافة انحاء المملكة كسوق اساسي نعتمد عليه حيث يتوفر في العاملين فيها الوعي الطبي للعناية بالبشرة والشعر، وبالتالي القدرة على تقديم الافضل والمناسب والآمن للمستهلك الاردني.

اعلان

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٢٨) تاريخ ١٩٩٨/٤/١٢ الموافقة على ايداع الاقتراح التنظيمي رقم (أ ع/٩٧/٣٥/ماركا) المتضمن استحداث طريق عرض متر واحد من القطعة رقم (٧١٧) حوض (٥) بلد ماركا الشمالية - لتتصل لنهاية حدود القطعة رقم (٢٦٢) من نفس الحوض - وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة ماركا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تحريرا في ١٩٩٨/٤/١٢ امين عمان - الدكتور ممدوح العبادي رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى

اعلان

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٣٩) تاريخ ١٩٩٨/٤/١٢ الموافقة على ايداع الاقتراح التنظيمي رقم (أع/٩٧/١٣٥/ خريبة السوق) المتضمن استحداث شارع في عدة احواض وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة خريبة السوق حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تحريرا في ١٩٩٨/٤/١٢ امين عمان - الدكتور ممدوح العبادي رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى

اعلان

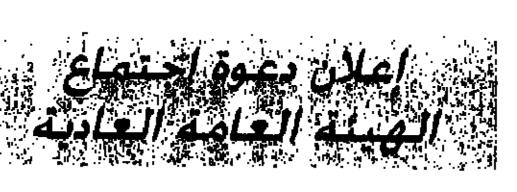
تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٤٠) تاريخ ١٩٩٨/٤/١٢ الموافقة على ايداع الاقتراح التنظيمي رقم (أع/٩٨/١٣٩/ خريبة السوق) المتضمن تخفيض سعة طريق من ثمانية امتار الى ستة امتار امام قطع الاراضي المبينة ارقامها في حوض (١) العلكومية وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة خريبة السوق حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تحريرا في ١٩٩٨/٤/١٢ امين عمان - الدكتور ممدوح العبادي رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى





البنك الأهلي الأردني م.ع
JORDAN NATIONAL BANK PLC



إعلان دعوة اجتماع الهيئة العامة العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة البنك الاهلي الاردني المساهمة العامة المحدودة دعوة حضرات المساهمين الكرام لحضور اجتماع الهيئة العادية المقرر عقده في فندق الماريوت / عمان في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٨/٥/٦ للنظر في الامور الواردة في جدول أعمال الاجتماع المرسل للمساهمين.

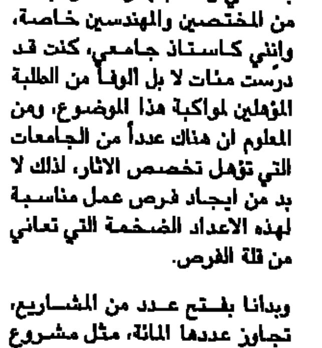
يرجى من السادة المساهمين حضور الاجتماع المذكور في المكان والزمان المحددين وذلك بالحضور شخصيا أو توكيل من ينوب عنهم بالحضور وذلك بتعبئة قسيمة التوكيل المرفقة مع الدعوة راجين ايداع قسائم التوكيل لدى مركز الشركة الكائن في الشميساني - شارع الملكة نور قبل ثلاثة أيام من موعد الاجتماع لتدقيقها.

رئيس مجلس الادارة
الدكتور رجائي المعشر

قضية

نحن أحفاد مؤسسات حضارية متعددة

د. التل: حاولت تأسيس معهد للدراسات النبطية ... ولكن!!



الدكتور صفوان التل

- مواليد اربد ١٩٣٨
- بكالوريوس اثار عامة ١٩٦٤ - استانبول - تركيا
- ماجستير اثار وتاريخ وفن - جامعة نيويورك - الولايات المتحدة الامريكية
- دكتوراه في الاثار والفنون الاسلامية - جامعة استانبول - تركيا
- مفتش عام للاثار - جرش - ٦٤-١٩٦٦
- مدير الابحاث والنشر العلمي - دائرة الاثار العامة - عمان ١٩٦٨
- معيد ومحاضر متفرغ في قسم الاثار - الجامعة الاردنية ١٩٧٠
- استاذ مساعد في قسم الاثار - الجامعة الاردنية ١٩٧٤
- رئيس قسم الاثار - الجامعة الاردنية ٧٦-١٩٧٨
- استاذ مشارك في قسم الاثار - الجامعة الاردنية ١٩٧٨ - ١٩٨٠
- استاذ الاثار والفنون الاسلامية ١٩٨٥ - ١٩٩١
- عضو اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والثقافة والعلوم
- مدير عام دائرة الاثار العامة - وزارة السياحة والاثار ٩٠-١٩٩٤

تناقلت بعض الصحف، ونقلا عن ادوات الاعلام الاسرائيلي، خبراً مفاده، ان الحاخام قدوري (حركة شاس الصهيونية) سيقوم بافتتاح (قبر هارون) في وادي موسى قرب البتراء بعد أن انتهت اعمال الصيانة والترميم!!

اقترن اسم الدكتور صفوان التل بموضوع الاثار لسنوات خلت، ويمكن لمحدث الدكتور التل ان يلمس غيرته وحرصه على الاثار، وان يلحظ احساسه بالامتلاء للانتماء لامة ساهمت في الانجازات الحضارية الانسانية (الغالية عليه)، ما كان منها من حضارة عربية نبطية أو حضارات وافدة.

بحسّ المسؤول، وبصفته مُدرساً للاثار والفنون الاسلامية، وبتجربته العملية كمدير لدائرة الاثار العامة ٩٠-١٩٩٤، يعتبر الدكتور التل، مسؤولية الاثار مسؤولية وطنية، جديرة باهتمام وجهود المؤسسات الرسمية والشعبية، وان التصدي لما تتعرض له الاثار في الاردن بمثابة التصدي للدفاع عن الهوية الوطنية، وباعتبار الاثار جداً للسياسة والركن العربي الذي يجب ان توضع عليه السياسة.

لقد توجهت الى الدكتور (صفوان التل)، وبي رهبة، من صورة استاذ التاريخ والاثار والمسؤول (الحاد الطبع)!! ... ولكن ... (التل) معلم غيور على وطنه، ومحب فخور بامته، وفنان يتذوق الجمال الذي ابدعته الحضارات الانسانية.

لقد شهدت دائرة الاثارة، فترة تولي الدكتور صفوان التل مهامها، حضورا هاما كمؤسسة وطنية علمية بحثية. عن ذلك يتحدث الدكتور التل:

- عندما توليت هذه المهمة، كنت على ثقة اننا مقبلون على فترة جديدة من تاريخ الاردن، تستدعي عنصرين اساسيين، اولهما، النهضة بالاثار والقيام بما يتوجب حيالها من حيث الكشف والترميم، والتأهيل باعتبار ابناء الوطن هم اصحاب الحقوق ولهم الاولوية في التمتع بهذا التراث. ثانيهما: النظرة الاقتصادية، بمعنى امكانية وكيفية توظيف هذه الاثار للسياحة الدولية.

بدات عملياً بوضع برنامج رسمي معتمد، لانقاذ الاثار واخراجها من سباتها العميق. وكان لا بد من نشر التوعية، وابراز الاثار، باعتبارها كنزاً وطنياً مشرفاً، وباعتبارنا احفاداً لمؤسسات حضارية متعددة ضمن حدودنا الوطنية، لان استقطاب الناس يتطلب اعطاء صورة مشرقة لهذا الواقع التراثي.

وهكذا، قمنا بطباعة عدد من النشرات الاعلامية، واعداد المعارض والمحاضرات والمؤتمرات في مختلف المناسبات الوطنية، ورغم قلة المعلومات والامكانيات فقد بدات في رفد جهاز الدائرة بعدد من المختصين والمهندسين خاصة، وانني كاستاذ جامعي، كنت قد درست مئات لا بل الوفاً من الطلبة المؤهلين لمواكبة هذا الموضوع، ومن المعلوم ان هناك عدداً من الجامعات التي تؤهل تخصص الاثار، لذلك لا بد من ايجاد فرص عمل مناسبة لهذه الاعداد الضخمة التي تعاني من قلة الفرص.

وبدانا بفتح عدد من المشاريع، تجاوز عددها المائة، مثل مشروع القصور الصحراوية الاسلامية، والقلاع كقلعة عجلون والكرك والشوبك والعقبة، كما تم وضع برامج لانقاذ الكثير من المواقع الاثرية الرائعة، بالتعاون مع مؤسسات علمية ودولية في اطار التنقيب عن الاثار، بلغ عددها اكثر من خمسين بعثة اثرية ومن كافة دول العالم.

ولاول مرة، بدانا باقامة مشاريع انقاذ وترميم في كل من المفرق والطفيلة والاغوار الشمالية والجنوبية.

مخطوطات البحر الميت النحاسية

واضاف الدكتور التل ... كما قمنا بالتنسيق مع الجمعية العلمية الملكية، وبالتعاون مع شركة الكهرباء الفرنسية بترميم مخطوطات البحر الميت النحاسية، وعدد كبير من الاماكن الاثرية النادرة.

كذلك تم اعتماد مؤسسة (سميث سونيان) في واشنطن والمتحف البريطاني لترميم تماثيل عين غزال المشهورة بانها اول نماذج من التماثيل الطينية عرفها الانسان، والتي اكتشفت شرق عمان في منطقة عين غزال، وأمل ان تكون معروفة في متحف الاثار الاردني.

واثناء عملي في دائرة الاثار، كنت اتطلع واهدف الى تاسيس معهد للدراسات النبطية بالتعاون مع جامعات سويسرية والمانية وفرنسية، غير ان ذلك لم يتم انجازه، لاسباب عديدة!! الذي استطعت عمله هو اقامة معرض للاثار العربية النبطية في (زيوريخ) سويسرا، وتم فيه عرض اجمل القطع الاثرية النادرة للانباط أمام الشعب السويسري.

واسهمت الدائرة في اقامة عدد من المؤتمرات الدولية، كان ابرزها المؤتمر الخامس للاثار، الذي عقد في رحاب جامعة العلوم والتكنولوجيا وشاركت فيه اكثر من مائتي مؤسسة دولية، بالاضافة الى مؤتمر المتاحف الدولي الذي تخصص في تعريف المتاحف العربية بشكل خاص، واشرفت عليه مؤسسة المتاحف الدولية التابعة لليونسكو، وساهم فيه معظم امناء المتاحف العربية.

وايضاً اثناء عملي في دائرة الاثار العامة، قمنا باستملاك صروح قديمة تتعلق بالتراث الوطني، كان اهمها وضع اليد على سجن اربد القديم، هذا البناء العثماني القديم والجميل، والذي يعد من اقدم المباني في مدينة اربد، وتم انقاذه من الهدم، ووضع الخطة لتمويله الى متحف لاثار الشمال.

ان هذه المشاريع تحتاج الى كوادر والى طاقات، والاهم، الى ارادة صادقة لانقاذ الاثار ونشر المعلومات بحولية دائرة الاثار من خلال الدراسات والبحوث لنشر المعرفة من خلال المؤسسات الدولية للاثار.

ومن الهجمة الاسرائيلية اليهودية على الاثار في الاردن التي تبرز من خلال الزيارات والدعايات والادعاءات، فمن غير الاستاذ التل يضع للمواطن الاردني امام التصور الحقيقي لتاريخ الاردن!!

□ الأردن ملاذٌ للمؤمنين من شتى المعتقدات

□ مجلس أعلى للآثار ... ضرورة وطنية

□ الآثار هي الجد للسياسة والركن العربي الذي توضع عليه السياسة

- لقد شهدت الارض الاردنية، شانها شان الشرق العربي، ظروفاً متعددة من النواحي السياسية والثقافية والحضارية. ولان الاردن جزء مهم من التاريخ الانساني القديم، ولان ارضه شهدت قيام ديانات ومعتقدات وثقافات متعددة، كما شهدت سلسلة كبيرة من السياسات والثقافات الوافدة، تمثلت بما نجده في بلادنا من اثار يونانية ورومانية وبيزنطية.

كما كانت الاردن الملجا لكثير من المؤمنين باليهودية او المسيحية والذين قاموا اليها من فلسطين عبر تاريخها القديم الذي يمتد من القرن السادس قبل الميلاد حتى القرن الرابع الميلادي.

ولعل ذكر اسم الاردن وعدد من المدن الاردنية في الوثائق الدينية -توراتية او انجيلية - وفي الحضارات التي خلفها العمونيون والمؤابيون، تعكس الملامح الحقيقية للتاريخ. لهذا كانت الارض الاردنية ملتقى طرق ذا طابع حضاري!! ولقد تعامل ابناء هذا الوطن مع هذه الحضارات وهذه الثقافات بكل اخلاص.

ومن هنا تكمن اهمية الفلسفة التي يجب الانطلاق منها في التعامل مع هذه الاثار، ولا بد من ابرازها واعطائها المكان المناسب والاهمية البالغة، باعتبارها تراثاً اردنياً.

لقد ارتضى ابناء هذه الامة ان يدافعوا عن وطنهم عبر لقرون تاريخية متعددة منذ ايام الاحتلال اليوناني والروماني، فاستوعبوا وانصهروا مع تلك الثقافات، لهذا نجد المعابد والمدرجات والتي وغيرها من الاثار اليونانية والرومانية. كما قبلت المجتمعات العربية الديانة المسيحية منذ مجيئها وحتى مجيء الاسلام الذي واكب النصف الاول من القرن السابع فارتضت الامة الديانة التي انسجمت مع حقوقها الالهية والروحية وبهذا نجد ان كل الثقافات والحضارات التي مرت على الارض الاردنية، لم تحدث تغييرا ديموغرافيا، وبقي الناس يتوارثون ذاكرتهم التاريخية، ويسمون من خلال واقعهم المالي، التعامل مع هذه المصطلحات التاريخية.

اما كيف يمكن لدائرة الاثار ان تكون هوية الاردن الوطنية؟!

- يتحدث الدكتور التل قائلا: اولا يجب الاخذ بعين الاعتبار بان مسؤولية الاثار مسؤولية كبيرة تحتاج الى جهود رسمية شعبية وطنية، ولا يمكن ولا يجوز ان تكون دائرة على الهامش. ولا يجوز ان تبقى الامكانات المحدودة والارتباطات الادارية كما هي عليها.

لا زلت مقتنعاً بضرورة وجود مجلس اعلى رسمي للاثار، يضع السياسة العامة لهذا الجهاز، كما يجب ان لا يستمر دور الدائرة موسمياً «للمناسبات فقط»، بل ان يكون جزءاً من مهامها، رفد الدولة والمجتمع بانجازات ايجابية من ترميم وتنقيب واستملاك، وان لا تتحكم المزاجية الفردية وتقف سداً يحول دون تحقيق الامل في اتاحة الاثار للاستفادة منها على المستوى السياحي. ولا بد من التاكيد على ضرورة وضع برنامج شامل يبلغ بالمؤسسات الوطنية وفي مقدمتها الجامعات الوطنية، لزيادة عرى التعاون المشترك مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الموجودة في بلدنا ومع البعثات العلمية والدولية المختلفة.

الآن انا اسعى الى وجود مجلس وطني اعلى لحماية السياسة الوطنية والاشراف على وضع برنامج متكامل لانقاذ الوطن، على أن تتبنى دائرة الاثار هذا البرنامج وتتولى تنفيذه. وان يضم شخصيات وكوادر: اكاديميين، مؤرخين، رجال اعمال، بحيث لا تتقرر سياسة دائرة الاثار من خلال توجهات فردية وان يكون ابناء البلد دائما في صورة ما يتم من اعمال تنقيب، وندوات وبرامج ومتاحف وان لا يتم توكيلها الى وزارة بعينها. أي أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً.

واضاف التل ... كما يجب ان يكون لدائرة الاثار مكانة علمية مرموقة، واحقية القرار الاول والاخير ... ومع احترامي لوزارة السياحة، فانا اعتبرها مؤسسة خدمية للسياحة، من فنادق ومطاعم ووسائل ترفيه.

الاثار ... عالة على الوزارات!!

لقد ظهرت في السنوات الاخيرة، واصبحت دائرة الاثار عالة على عدد من الوزارات، في البداية كانت مع وزارة التربية، ثم الاعلام، ثم وزارة الصناعة، ثم وزارة الثقافة والتراث الوطني ... واخيرا السياحة والاثار!! كل هذا حال دون تحديد هوية هذه الدائرة وارتباطها الوثيق مع البرنامج الخاضع لانقاذ الاثار واظهارها بالصورة المشرفة، كما ان هناك ضرورة ملحة لان تتضمن مناهج المدارس، برامج خاصة لزيارة المواقع والمتاحف، وكذلك الهيئات الشعبية وزيادة اعداد المنشورات الدقيقة عن تاريخ الوطن، والاستفادة من امكانيات الاجهزة الاعلامية في اثراء المعلومة، وزيادة التوعية، من خلال بحوث ودراسات وافلام وثائقية.

قناة فضائية؟!

لقد عملت خلال وجودي عضواً في اللجنة الوطنية الاردنية لليونسكو، ان تقدمت باقتراح الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على ان تقوم بالاشراف على برنامج اعلامي عن واقع الاثار في العالم العربي من خلال قناة قمر صناعي في العربسات يبث هذه المعلومات الى كل العالم، وتتهيا الفرصة لنشر الثقافة العربية والاسلامية من خلال المؤسسات الاثرية العربية والاسلامية، على ان ترفدها الجامعات العربية بالمعلومات الوثائقية، التي تعكس اهمية الحضارات التي شهدتها الارض العربية عبر تاريخها الطويل. ولكن يبدو ان الامكانيات المادية حالت دون تحقيق هذه الرغبة!! بينما تزخر قنوات الاقمار الصناعية العربية وغيرها بشتى البرامج ذات الطبيعة المعروفة للجميع!!

عندما نطالب بتحديد شخصية دائرة الاثار ودورها الميداني والعلمي، انما نحترم دور وزارة السياحة في متابعة اعمالها الخدمية الكثيرة، وترك دائرة الاثار للقيام ببرامجها العلمية، باشراف المجلس الاعلى الذي تحدده الحكومة، من شخصيات اعتبارية للاشراف على اعمال الدائرة، حيث يمكن ان تتولى الدائرة مركزا مستقلاً شانها شان كثير من المؤسسات في الدولة، مثل المركز الجغرافي الملكي او الجمعية العلمية الملكية وغيرها من المؤسسات الرسمية المستقلة.

اما فيما يتعلق بالمتحف الوطني فله قصة طويلة، بدات، في البحث عن ميدان وموقع مناسب لهذا المتحف، الذي اقيم كما شاهدت مؤخراً، في مبنى يحمل بعض ملامح هذا المتحف، إلا انه لم يظهر بالمظهر المناسب الذي نتمناه.

ان وجود سياسة مرسومة لمؤسسات الاثار الوطنية يقتضي التعاون مع المؤسسات العلمية الموثوقة في انحاء العالم، وهنا لا بد من وجود صلات وثيقة مع المؤسسات العربية المجاورة، لغايات التنسيق خاصة بعد ان عرفنا، ان الاردن ملتقى طرق للجهات الاربع، من شرق وغرب وشمال وجنوب، وللاطلاع على الامكانيات المتاحة للدول العربية الشقيقة في استكمال المعلومة.

واما فيما يتعلق باصالة الحضارات العربية القديمة؟! للاستاذ التل وجهة نظر هامة حيث يقول:

- بات من الضروري جدا احياء الدراسات العربية القديمة وخاصة اللغات واللهجات والكتابات التي شهدتها المنطقة منذ الالف الاول قبل الميلاد حتى قيام الدولة الاموية في بلاد الشام، فالكتابات النبطية والتدمرية والارامية والسريانية والعبرية والصفوية والثمودية والكتابات المسندة التي وصلتنا من جنوب الجزيرة العربية، كل هذا الزخم يحتاج الى دراسات علمية ومؤسسات اكاديمية بالتعاون مع المؤسسات الجامعية في العالم.

لقد كانت الحضارات العربية القديمة سواء في مصر القديمة او العراق القديم (الشرق الادنى القديم) وحضارات جنوب الجزيرة العربية واليمن، مصدر إلهام للحضارات اليونانية والرومانية، ويكفي ان نذكر بان الكتابة الانسانية الاولى قد ظهرت في بلادنا وان كثيرا من العلوم والصناعات والاداب والشرائع والفنون، قد كانت المواد الاساسية، التي كانت تدرسها اوروبا منذ بداية عصر النهضة، علم الفلك والطب والتشريح والصيدلة والحشائش في الطب وعلوم الارض والرياضيات، كما يحق لنا ان نقول ان علم الكمبيوتر مبني على علم الخوارزمي في العصور الاسلامية، وعلم الجبر للفارابي وعلم الهندسة.

هذا بالاضافة الى ان الاردن موطن الديانات وخاصة عندما نعرف ان في الارض الاردنية ما يزيد على (١٤) ضريحاً لانبياء حملوا رسالات لانقاذ البشرية من ظلم الانسان لاخيه الانسان، وكذلك عدد من المقامات والاضرحة ذات الطابع التاريخي والديني، مما يؤكد اهمية الارض الاردنية عبر التاريخ، كل هذه النماذج الرائعة تحتاج الى أيد واثقة وادارة جادة يمكن ان تساعد في اعطاء الاردن موقعاً متميزاً يرفد الوطن بوضع مرموق من الناحيتين الثقافية والاقتصادية.

وعندما كان الكباريتي وزيراً للسياحة ... يذكر (التل)، الذي كان مديراً عاماً لدائرة الاثار، انه وصلته معلومة تفيد عن وجود عبث في موقع اثري في جبل اللويبدة، وتوجه الوزير والمدير الى الموقع، واثناء التجول، تبين للسيد التل وجود نحت اثري يعود لواجهة (قصر المشتى) نقلها الانجليز منذ عام ١٩٣٢ الى بيت المسؤول الانجليزي والذي كان يعود للسيد عبدالحليم النمر ... وتم نقل هذه القطعة الاثرية الى متحف الاثار الاردني في عمان كما اصبح الموقع (دارة الفنون) لمؤسسة شومان.

حديث ... وصورة



اثناء زيارة وزير خارجية المانيا (كلاوس كينكل) للبتراء برفقة الدكتور صفوان التل، المدير العام لدائرة الاثار العامة انذاك، وبعد ان تم تقديم هدية من وزير الخارجية الالماني الى رئيس بلدية وادي موسى، والتي كانت عبارة عن قطعة من (جدار برلين) ... التفت الدكتور التل الى (كينكل) مذكراً إياه بجدار (قصر المشتى) الموجود في برلين، متمنياً ان تقرر الحكومة الالمانية اعادة جدار (قصر المشتى) ومعلقاً «انها ستكون اعظم هدية للشعب الاردني».

** في الصورة ... جدار (قصر المشتى) الذي بناه الخليفة الاموي الوليد بن عبدالملك الثاني سنة ٧٤٤م، وكان السلطان عبدالحميد قد اهداه عام ١٩٠٣ للقيصر الالماني (ويلهلم) عربوناً للصداقة بين الدولة العثمانية والدولة الالمانية.

لغة الوحدة العربية

سألني احد العاملين في معهد «ميريت» القاهرة، وبعد ان إنتقيت رسماً فرعونيا منقوش على ورق «البردى»، إن كنت ارغب في عنونة الرسم بعبارة ما أو اسم محدد ليكتبها بالخط «الهيروغليفي» احببت ذلك، لكني اعتذرت لضيق الوقت (لحظات فقط تكون جاهزة) اجابني وهو يتناول قلم «الريشه»، وبمرونة وسلاسة كتب العبارة مرت اثنامها فتاة من العاملات في المعهد، سمعت العبارة التي طلبت، تقرأها كما نقرأ اليافطات واسماء المحلات التجارية بسرعة كما تقرأ لغة أم.

سألت مندهشة : تكتبون وتقرأون الهيروغليفية ، كما نقرأ العربية! «بالطبع» فنحن تعلمناها ونمارسها يومياً في هذا المعهد.

شاركتني العمل لفترة قصيرة فتاة من العراق الشقيق، تكتب الرسائل الخاصة، وتتحدث مع اسرتها وصديقاتها بلغة حضارة سادت بلاد النهرين قبل الاف السنين .

لغتنا العربية الاجمل، ولست هنا بصدد المطالبة بلغة الاجداد.

ولكن *«الاردن الذي يضم البتراء عاصمة الانباط هي عاصمة الدولة العربية، تؤكد ذلك المصادر العربية والاوروبية».

والانباط العرب، استوطنوا بلاد الشام بين سهول دمشق وخليج العقبة وصحراء النقب وبادية الاردن، وانشأوا مملكة ممتدة الارجاء خلال الفترة الواقعة بين القرن الثاني قبل الميلاد ونهاية القرن الاول الميلادي»

وحسب ما ورد في العديد من الكتب التاريخية، وعلى امتداد ارض سادها الانباط ، وليس عسيراً ان يقام في الاردن معهد على غرار معهد «ميريت» الذي في مصر.

والبتراء عاصمة الانباط مدينة اردنية .

لذا فإن الحضارة العربية النبطية التي ننعم ليهانها والقها ونزهو بانتمائنا الى ارض انطلقت منها الدولة العربية ، شاهدها ، شاهدة قبر الملك امرؤ القيس.

تفرض على الوطنيين من اردنيين وعرب وحدويين قوميين من مختصين ومهتمين بالاثار والادب والفن، العمل على تأسيس معهد دراسات للغة النبطية ، اسوة باللغات القديمة ، الحية!

في مصر والعراق وسوريا ، تعزز من تاريخ الفكر القومي، ولتسمو بالانتماء للامة العربية التي جذرتها دولة الانباط العربية، ودعت اليها «دساتير» و«مواثيق» معظم الدول العربية والمنظمات العربية باختلاف ادوارها .

علينا في الاردن اولا الدعوة لهذا المشروع ، وستدعمه بلا شك الدول العربية وخاصة المجاورة التي تحفل ارضها بمعالم دولة الانباط .

انها مسؤوليه وطنية حضارية ثقافية ، سياحية، فالسياحة ليست فقط معالم ومطاعم وفنادق .

ام هل ننتظر حتى تعلن (اسرائيل) عن نتائج مركز الدراسات الذي يقال انه مقام منذ عام ١٩٧٢.

* عن كتاب سوريا الجنوبيه /مجموعة من الباحثين/ باشراف ج . م ، هاتترز

ربيعة الناصر

فكر

الخطاب الفكري العربي وتحديات الحداثة



الدكتور هشام غصيب

□ ما هي سمات عقيدة التنوير؟! ولماذا هي التحدي الرئيسي الذي نواجهه؟!

□ الفكر العربي الحديث، له قشرة عصرية وقلب قديم فائت

لدينا هنا مفهومان رئيسيان نريد ان نستكشف العلائق المتشعبة بينهما: مفهوم الحداثة الفكرية ومفهوم الخطاب الفكري العربي. وبالطبع، فان تحديدهما يسبق تحديد العلائق المتشعبة بينهما. لذلك، سابدا بتحديد مفهوم الحداثة الفكرية وابعاده الثورية التجديدية بالنسبة الى الارضية الفكرية السابقة عليه والتي بني على انقاضها. وسيكون هذا التحديد مدخلي الى تحديد الخطاب الفكري العربي وعلاقته التناقضية بالحداثة الفكرية.

اعني بالحداثة الفكرية عائلة الخطابات، واساليب التفكير التي انبثقت في عصر النهضة الاوروبية (في القرن السادس عشر تحديداً) في اوروبا الغربية نقيضاً لعائلة الخطابات واساليب التفكير التقليدية التي كانت سائدة في العصور الوسطى. وقد صاحبت الحداثة الفكرية صيرورة تحديث المجتمع الاوروبي وانتقاله من مجتمع زراعي اقطاعي بدائي الى مجتمع صناعي راسمالي تقني متطور. وتصاعد نفوذ الحداثة الفكرية في المجتمع الاوروبي، فالمجتمع العالمي. وتطورت واتضحت معالمها مع تنامي الراسمالية الاوروبية وانحسار الاقطاع، حتى وصلت اوجها في عقيدة التنوير. ولئن برزت هذه العقيدة الجديدة في شكلها الصريح الواعي في فرنسا القرن الثامن عشر، فانها وصلت اوجها في المانية الثورية الالمانية في منتصف القرن التاسع عشر، وبالتحديد في ماركس وانقلز الالمانيين. وقد صاحب تنامي هذه العقيدة تنامي تناقضات حداثية لها تسخر الادوات المتطورة التي تسخرها عقيدة التنوير نفسها، ولكن صوب الحد من العقلانية العلمية الجديدة واحتوائها وانساح المجال للاعقل ونفوذه في المجتمع الحديث. ولئن ظلت الهيمنة الفكرية من نصيب عقيدة التنوير في المجتمع الاوروبي حتى ثورات عام ١٨٤٨ في اوروبا، فقد اكسبت هزيمة هذه الثورات التناقض الحداثوية المذكورة زخما نوعيا جارفاً جعلها تطغى في كثير من المناطق والفترات على عقيدة التنوير. وتزايد هذا الزخم بصورة اساسية في القرن العشرين، فدخلت عقيدة التنوير في حرب ضروس مع هذه التناقضات الحداثية، منيت فيها الاولى بنكسات خطيرة جعل نفوذها يتحسر بصورة ملحوظة في الربع الاخير من هذا القرن.

من هذا التحليل يتضح اننا نعني بالحداثة الفكرية تلك العائلة من الخطابات الفكرية واساليب التفكير التي يشكل محورها عقيدة التنوير ويشكل محيطها هالة من التناقض الحداثوية التي تحد من توسع هذا المحور وتعمل على احتوائه، وربما تلويثه ايضا. وليست الوضعية والمادية الميكانيكية المبتذلة والكانطية المحدثة وفلسفة الحياة وحدسية برغسون والظواهرية والوجودية والفلسفة اللغوية والتومائية وفلسفة العلم الجديدة والبنائية وما بعد الحداثة سوى صيغ متنوعة لهذه التناقض الحداثوية.

بعد هذه المقدمة، يجدر بنا ان نوضح السياق العام الذي ولد عقيدة التنوير، محور الحداثة الفكرية، ثم ان نحدد السمات الرئيسية لهذه العقيدة الجديدة.

لقد تولدت عقيدة التنوير ونمت وازدهرت في سياق انتقال مجتمع اوروبا الغربية من المجتمع الزراعي الاقطاعي البدائي محدود الافق الى المجتمع الصناعي الراسمالي المتطور لا نهائي الافق. لكن هذا الانتقال لم يكن عملية سهلة ولم يتم دفعة واحدة، وانما احتاج الى اربعة قرون على الاقل من المعاناة المضنية على جميع الصعد. وبالتحديد، فقد استلزم ثلاثة انماط من الثورات الجذرية لكي يكتمل:

١- الثورات الاقتصادية (الثورة التجارية وما صاحبها من توسع جغرافي، الثورة الزراعية التي بدات في انجلترا في منتصف القرن السابع عشر، الثورة الصناعية التي بدات في انجلترا في منتصف القرن الثامن عشر).

٢- الثورات السياسية البرجوازية التي حققت كثيرا من المهمات الديموقراطية لمجتمعات اوروبا الغربية (الثورة الهولندية في مطلع القرن السابع عشر، الثورة الانجليزية منذ ١٦٤١ – ١٦٨٨، الثورة الفرنسية الكبرى من ١٧٨٩ – ١٨١٥، والثورة الالمانية في منتصف القرن التاسع عشر).

٣- الثورات الثقافية الكبرى (النهضة الاوروبية والاصلاح الديني في القرن السادس عشر، الثورة العلمية الكبرى في القرن السابع عشر، والثورة الفلسفية التنويرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر).

بهذه الثورات وغيرها من الشروخ حققت اوروبا الغربية انتقالها التحديثي من مجتمع الطبيعة الى المجتمع المدني. وبالطبع، فقد ادت هذه الثورات والشروخ جميعا دوراً في بناء فكر الحداثة. لكني اعتقد ان الدور المباشر والاكبر ادته الثورة العلمية الكبرى التي تولدت بموجبها المنهجية العلمية بصفتها قوة انتاجية ومرجعية اجتماعية رئيسية. اذ عملت هذه الثورة الفكرية العظيمة على قلب منطق انتاج المعرفة من منطق فقهي او برهاني او عرفاني الى منطق استكشافي يرتكز الى الرياضيات والتجربة في وحدتهما الجدلية. بذلك، فقد تضمنت هذه الثورة تحرر البحث المعرفي من سلطة السلف، لا بل تحدي هذه السلطة، ومن ثم رفض قدسية الافكار ووضعها جميعا ضمن دائرة الشك المنهجي والتحليل والاختبار. وبذلك ايضا، حررت الثورة العلمية الفلسفة من وظيفتها المعرفية المباشرة، فاحدثت انقلابا حاسما في طبيعة الفلسفة. فلم تعد الفلسفة حاضنة العلم ولا المصدر الفقهي للتنظير العلمي، وانما اضحت حارساً، وربما خادماً للعلم وجسراً بين العلم والوعي الاجتماعي. واضحى العلم مثال الفلسفة، فتمثلت الفلسفة الحديثة المنهج العلمي وعناصر التفكير العلمي وعكست الجوانب الرئيسة للعلم الحديث: ماديته، ومنهجه الرياضي، وتجريبيته واختباريته، وجدليته. ومن هذا المنظور، نقول ان الخطاب الاوروبي في الحقبة الحديثة هو خطاب ما بعد علمي، بما في ذلك التناقض الحداثوية التي عملت وتعمل على الحد من ذيوع عقيدة التنوير واحتوائها واضعاف مصداقيتها.

لقد كانت الثورة العلمية الكبرى الزلزال الاكبر في الفكر الاوروبي الحديث. وكان من النتائج الرئيسية لهذا الزلزال ان انتقل موضوع الفلسفة من العلاقة بين الله والعالم الى العلاقة بين الانسان والعالم (بين الذات والموضوع، بين العقل والمادة). اذ فيما يتكلم افلوطين والفارابي وابن سينا عن العقول الموضوعية الكونية المؤسسة للوجود والمولدة للنفوس والعناصر المادية في تراتبية محكمة تبدا بالواحد الاحد وتنتهي بالعقل الفعال المولد للمادة والنفوس البشرية وكان الاخيرة مجرد فضلات لعملية الخلق، نرى كانط يبدأ من العلاقة بين العقل البشري ومادة الحس ليصل الى ان ما يمكن معرفته هو من صنع العقل البشري ذي البنية الانتاجية المتشعبة، ونرى هيغل يؤكد ان روح العالم يصل اوجه ويتحقق مطلقا في التاريخ البشري والاجتماع البشري.

لقد دخلت الثورة العلمية وسماتها المنهجية وافكارها الرئيسية وقيمها وعقلانيتها وافتراضاتها في صلب الفكر الاوروبي الحديث على اختلاف تياراته. لذلك نسمي هذا الفكر ما بعد علمي حتى في تياراته اللاعقلانية المعادية لعقيدة التنوير، التجسيد الفلسفي للعقلانية العلمية.

ولقد نمت عقيدة التنوير في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر مع نمو الثورة العلمية وتفشيها في المجتمع الاوروبي ومع نمو البرجوازية الاوروبية الانتاجية، حاملة مشروع الحداثة، حتى وصلت اوجها البرجوازي في الماديين الفرنسيين وفولتير وروس وكانط وهيغل ووصلت اوجها العمالي في ماركس وانقلز.

ولعله من الضروري هنا تحديد السمات الرئيسية لعقيدة التنوير هذه والتي تجعل منها تحدياً مصيرياً لنا ولغيرنا من شعوب الحضارات غير الاوروبية.

ان ابرز سمات هذه العقيدة الجديدة هي:

١- المادية، اي اعتبار الطبيعة كياناً مادياً مستقلاً وقائماً في ذاته، تحكمه مبادئ، وقوانين ونظم قابلة لان تعرف، واعتبار الانسان جزءاً من الطبيعة، وقوة طبيعية متميزة برزت حصيلة قدم العالم وتنوعه اللانهائي.

٢- الروح النقدية المتواصلة، اي رفض سلطة المالوف وسلطة السلف وسلطة الغيب، ونزع هالة القدسية عن الاشياء والعلاقات، والالتزام بالعقل العلمي سلطة رئيسية للاحكام.

٣- الثورية، اي ادراك تاريخية الطبيعة والمجتمع البشري، وادراك الذات المدركة بصفتها قوة اجتماعية ثورية.

٤- اللاغيبية التي تصل اوجها في الالحاد. اذ سعت عقيدة التنوير الى اقصاء المفهومات الغيبية من المعرفة والعلم اولا، ثم من الاخلاق والتاريخ. وفيما كانت هذه المفهومات تشكل محور اهتمام فلسفة العصور الوسطى، فقد اضحت هامشية مهمشة في الفلسفة الحديثة. فاعتبرتها الاخيرة مفهومات بدائية اضعف من ان تؤدي وظائف معرفية او تاريخية او اخلاقية، بل واعتبرتها عائقاً امام التفكير والممارسة الانتاجية، وتعبيراً عن اغتراب الانسان عن نفسه وامكاناته، وقيداً على حرية الانسان، واستلاباً لاستقلاله الذاتي.

٥- اعتبار المعرفة العلمية قيمة قائمة في ذاتها ومطلقة الاستقلالية. فهي لا تقبل اي سلطة او قيد يفرض عليها من خارجها. فقيودها، ان وجدت، تنبع من داخلها، ومن داخلها فقط. ان المعرفة قوة قائمة في ذاتها، لا تنحني الا لنفسها، ولا تهدف الا لذاتها. انها التجسيد الاكبر لقوة الانسان وحريته واستقلاله وتاريخيته.

٦- الانسانوية، اي الايمان بالانسان وقدرته الخلاقة واستقلاليته وحريته الذاتية واعتباره مصدراً واساساً لكل قيمة.

٧- الانفتاح على اللانهاية المادية الفعلية. ان فكر التنوير مسكون باللانهاية ويقبل عليها بشره ملحوظ، فهو يرفض اي قيد، اي حد، اي نهاية. وهو يعتبر لا نهائية المادة مصدر غبطة طافحة واساساً لحرية الانسان وقدرته المتنامية.

٨- الروح الاستكشافية، وتتجلى هذه الروح في اعتبار الكون اللامتناهي مسرحا للفعل البشري واداة للخلق والابداع الانساني ولكن، لماذا بالضبط نعتبر الحداثة الفكرية، وبخاصة محورها عقيدة التنوير، تحدياً مصيرياً للامة العربية؟!

هناك عدة اسباب لذلك:

اولا: وكما راينا، فان الثقافة الاوروبية في الحقبة الحديثة هي اول حضارة تاريخية رئيسة تمحورت حول العلم وفكره. فالمرجعية الرئيسة لمؤسسات الغرب ومتخذي القرار فيها هي العلم. وهو ليس المرجعية الرئيسة فقط، وانما هو ايضا المعضلة الرئيسة في المجتمعات الغربية. فهو قوة بركانية عاصفة لا ترحم ولا تجامل. ومن ذلك تبرز مشكلة احتوائه. وللفكر الغربي الحديث وظيفة اساسية في استيعابه واحتوائه.

ثانيا: كلنا نعلم ان الوطن العربي الحديث خضع وما زال خاضعا للهيمنة الغربية بنيوياً. ولعل في مقدمة اليات هذه الهيمنة ومظاهرها: وجود الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي وتنامي نفوذه، والسيطرة الاميركية على النفط والثروات العربية، ونظام التجزئة اللاعقلانية للوطن العربي.

وبالطبع، فان هذه الهيمنة تجعل من الغرب الامبريالي الراسمالي خصما استراتيجيا للامة العربية، لا بد من قهره وازالة اثار عدوانه بصورة من الصور، اذا ارادت الامة العربية ان تستكمل تكوين ذاتها واستقلالها على اسس حديثة وان تحقق قفزة تنموية تدخلها في قلب العصر الحديث. لكن الغرب خصم من نوع جديد لا تستطيع الامة العربية ان تجابهه بذهنيتها الحالية المتخلفة او بذهنية العصور الوسطى. ان الغرب الامبريالي الحديث ليس تتار العصور الوسطى وليس فرنجة (صليبيي) تلك العصور الغابرة. انه وريث الثورة العلمية التقنية الصناعية الكبرى الذي يحمل راية اللانهاية. وعليه، فاننا لا نستطيع ان نجابهه ونَدُك قلاعه باسلحتنا التقليدية او تلك المستمدة من تراثنا (على علاته). اننا بحاجة الى تحديث وعينا الاجتماعي وخطابنا الثقافي عبر الاستيعاب النقدي العميق للثورة الثقافية الدائمة التي احرزها الغرب استيعابا جدليا نقديا قادرا على ادراك تناقضاتها وتخطيها. فلا مجال لدكّ قلاع الغرب الا بادواته هو. هذا ما سبق ان ادركه قادة عظام مثل بطرس الاكبر الروسي ومحمد علي المصري وميجي الياباني وستالين السوفياتي وماوتسي تونغ الصيني. وهذا ما ينبغي علينا ان ندركه، نحن عرب اليوم. لكن علينا ان ندرك ايضا ان استيعاب جوهر الثقافة الحديثة ليس بالمسالة الهاينة السهلة. انه مغامرة محفوفة بالمخاطر وعملية ثورية بركانية ممضة تزلزل الوعي الاجتماعي وتفجره من اساسه بصورة مستمرة. انه عملية بناء عقل علمي نقدي ثوري يسعى باستمرار الى هدم الكائن بوصفه كائنا والى تحرير الكامن من اسار الكائن. لكن لا مناص من دخول هذه التجربة ومعاناة هذه المغامرة حتى الثمالة.

ثالثا: فان الفكر العربي الحديث هو، في صبغته العامة وبنائه الداخلي، فكر ما قبل علمي، لم يعان الثورة العلمية وتحدياتها، ولما تتفجر هذه الثورة في قلبه على غرار ما فعلته في الفكر الغربي. انه عصري القشرة، لكن قلبه، وبناءه الداخلي، ما قبل علمي. لذلك، فالتحدي الاكبر الذي يواجه الامة العربية وقواها التقدمية الحية هو التحدي الذي يفرضه عليها العلم وثقافته وفلسفته وعقيدته، عقيدة التنوير. ولا مفر من المجابهة الجدية المباشرة. فهذه الامة العريقة، التي تعودت على حمل راية الحضارة لالاف السنين، تجد اليوم نفسها على هامش التاريخ، او ربما خارج التاريخ. فلا مفر من المجابهة الجدية. لكن الفكر العربي السائد، فكر الفئات والعصابات الطبقية المسيطرة في الوطن العربي، يهرب باستمرار من المجابهة الجدية ويسعى جاهدا باستمرار الى حماية نفسه من هذا التحدي اللانهائي الطابع بالالتفاف حوله من دون ان يجرؤ على اختراقه، لان في ذلك مقتله. وهو يبتدع الاحبولات المتنوعة، مستعينا في ذلك بعناصر مجتزأة من اللاعقلانية التراثية واللاعقلانية الغربية الحديثة، من اجل الالتفاف حول ثقافة التنوير، وتفادي مجابهتها الجدية، وحجب جوهرها عنه، وتحديث اللفظ الظاهر للخطاب العربي السائد لاخفاء تخلف مضمونه الباطن. ان المهمة الثقافية الكبرى التي تنتظر المثقف العربي التقدمي اليوم هي بناء عقل حديث لحركة التحرر القومي العربية، اللح في استيعاب تراث التنوير الاوروبي استيعابا منهجيا نقديا جدليا، وعالي تناقضاته وجنونه في سياق تخطيه رافعا حركة التحرر القومي العربية الى مستوى يمكنها من اداء دور اساسي في تحرر العالم برمته من الامبريالية والعنصرية والراسمالية صوب الاشتراكية على الصعيد العالمي.

الشركة الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها المساهمة العامة المحدودة



التقرير السنوي لمجلس الادارة

الميزانية العامة

بيان الدخل

الأردن: من زراعة القمح إلى زراعة الإسمنت

اعداد حنان هلسا

القمح من اقدم المواد الغذائية التي عرفها الانسان، وقد دلت الحفريات والاثار على معرفة الانسان القديم بهذه المادة وعلى قدسيتها لانها غذاؤه الاول والاهم، وتظهر قدسيتها في صور إله الخصب حيث يرمز لها بسنابل القمح او تزين صورتها به، ومن اجل ذلك فقد اصبحت له طقوس خاصة اثناء الزراعة، وفي مواسم الحصاد والتي تتم فيها احتفالات كبيرة وما زالت تلك الاغاني والاحتفالات في مواسم حصاد القمح موجودة في التراث الشعبي لكل شعوب العالم.

لانه الغذاء الرئيسي لجميع شعوب العالم وجب الاهتمام به وبزراعته، وفي دراسة اجريتها على تطور زراعة القمح في الاردن، سوف نتعرف من خلال نتائجها على بداية مشكلة القمح واستيراده في الاردن، والصعوبات التي تواجه زراعته، غايتنا من هذه الدراسة تاكيد حقيقة ان الاعتماد على الذات في توفير الغذاء يحقق الامن الغذائي للشعب ممثلا بالدولة ويمكنها بالتالي من حرية اتخاذ القرار.

استعراض تاريخي لمواسم الحصاد

لدى استعراضنا التاريخي لزراعة القمح في الاردن اشارت اول احصائية موجودة لدينا في عام ١٩٥٨ ان المساحة المزروعة بالقمح كانت ٢٤٩٩.٧ دونم واما كمية الانتاج فكانت ٦٥.٦ الف طن وحققت هذه الكمية اكتفاء ذاتياً حيث لم يتم استيراد اي نوع من القمح، علما ان عدد السكان حينذاك كما ورد في احصائية عام ١٩٥٢ كان ٥٨٦.٢ الف نسمة.

وبعد عشر سنوات - اي عام ١٩٦٨ - كانت مساحة الاراضي المزروعة بالقمح ٢١٨٤.٣ دونم، وكمية الانتاج ٩٥ الف طن، علما بانه حدث في عام ١٩٦٧ احتلال الضفة الغربية من الاردن، ولو اخذنا السنة التي تليها عام ١٩٦٩ نلاحظ ان المساحة الزراعية بلغت ١٦٤٠.٤ دونم، وكمية الانتاج ١٥٩.٣ الف طن وهذا مؤشر على ان اعتماد زراعة القمح كانت على المنطقة الواقعة شرقي النهر حيث توجد معظم المساحات الزراعية للقمح، وحتى تلك اللحظة ظل الاردن مكتفيا ذاتيا من انتاج القمح، رغم تزايد عدد السكان حسب احصائية ١٩٦٥، والتي بلغت ١.٠٢٨.٥٠٠ نسمة، ورغم تقلص مساحة الاراضي المزروعة.

ويشير الاستعراض التاريخي الى ان التذبذب في كمية انتاج القمح بين سنة واخرى يعود الى التذبذب في كمية الامطار، ورغم ان عام ١٩٧٢ تميز بموسم امطار جيد واتساع مساحة الاراضي المزروعة بالقمح والتي بلغت ٢٢٣٦.٧ دونم وكمية الانتاج اعتبرت من اعلى الكميات التي تنتج في الاردن وهي ٢١١.٤ الف طن الا انه تم استيراد ٤٦.٣ الف طن قمح و١١٧.١ الف طن دقيق، وكانت هذه هي المرة الاولى التي تم فيها استيراد القمح إلى الاردن، وقد تميزت هذه السنة ببداية مرحلة جديدة في المجتمع الاردني بشكل عام وهي تحول المجتمع الاردني الى مجتمع مستهلك واصبح الاهتمام بالقطاع التجاري يفوق الاهتمام بالقطاع الزراعي علماً بان الزيادة السكانية لم تكن كبيرة كما تشير احصائية عام ١٩٧٠، حيث بلغ عدد السكان ١.٥٠٨.٢٠٠ نسمة، اي بما يقارب نصف مليون نسمة زيادة عن الاحصائية السابقة، وبعدها استمر الاستيراد مع ان انتاج الارض كان جيداً. لكن في عام ١٩٧٥ بدا يظهر تقلص في مساحة الاراضي المزروعة بالقمح حيث بلغت المساحة المزروعة بالقمح ١٣٤٦.٧ دونم وكمية الانتاج ٥٣.٣ الف طن، وازداد الاستيراد بشكل واضح حيث بلغ ١٧٣.٣ الف طن قمح و٨٥.١ الف طن دقيق، واستمر اهمال الاراضي الزراعية وتقلصها حتى عام ١٩٨٥، ففي هذا العام، والذي بدا فيه الاردن يعاني من ازمة اقتصادية اتجه من جرائها الى الاهتمام بالزراعة والاراضي الزراعية بشكل عام في محاولة للتخفيف من حدتها، ونلاحظ ذلك في زيادة المساحة المزروعة بالقمح عام ١٩٨٦ حيث بلغت ٥٩٤٢٥٥ دونما.

ولكن مع ذلك فان كمية الانتاج بقيت متدنية اذ بلغت ٣٠.٨ الف طن وتم استيراد ٢٧٠.٩ الف طن قمح و٨.٨ الف طن دقيق، وفي عام ١٩٨٨ ورغم زيادة المساحة المزروعة بالقمح عن تلك المزروعة في عام ١٩٨٦، والتي بلغت ٧٠١٧٦٨.٨ دونم الا ان كمية الانتاج استمرت بتدنيها حيث بلغت ٧٨.٨ الف طن، وايضا تم استيراد ٥٤٢.٤ الف طن قمح و١٩.٥ الف طن دقيق، وفي عام ١٩٩٠ كانت المساحة المزروعة بالقمح ٦٠٥٣١٢.١ دونم وكمية انتاج القمح ٨٢.٩ الف طن.

من ذلك نلاحظ انه رغم زيادة المساحة المزروعة بالقمح الا ان كمية الانتاج لتلك المساحة بقيت قليلة ولا تواكب حجم الزيادة الحاصلة في الاراضي المزروعة وعليه فقد بقي الاردن يستورد حاجته من القمح من الخارج، ويعاني من عدم الاكتفاء الذاتي من هذه المادة حيث نلاحظ انه في عام ١٩٩٠ تم استيراد كمية كبيرة من القمح وهي ٦١١ الف طن و٩.٣٤ الف طن دقيق حتى يلبي حاجة الشعب من هذه المادة ويلاحظ في هذه السنة حدوث زيادة مفاجئة للسكان نتيجة احداث الخليج. اما في سنة ١٩٩٥ فقد بلغت المساحة المزروعة بالقمح ٥٩٢٣٢٢.٧ دونم، وكمية الانتاج لهذه المساحة ٥٨.٥٩ الف طن وتم استيراد ٢٣٥.٤ الف طن قمح و٧.٥ الف طن دقيق.

> □ أخصب الأراضي وأكثرها أمطارا تحولت الى مناطق سكنية
>
> □ سهول الاردن كانت سلة خبز الإمبراطورية الرومانية
>
> □ تدني الإهتمام بزراعة القمح مع بداية الطفرة الإقتصادية

ومن خلال متابعة تعداد السكان للسنوات المتعلقة بموضوع الدراسة يلاحظ انه في عام ١٩٧٩ بلغ عدد السكان ٢.١٣٣.٥٠٠ نسمة، وفي عام ١٩٨٨ تم تقدير عدد السكان بـ٣.٠٠١.٥٠٠ نسمة، اي حدثت زيادة ملحوظة على اعداد السكان، وفي عام ١٩٩١ تم تقدير عدد السكان بـ٣.٤٥٣.٠٠٠ نسمة، ويظهر هذا الرقم الزيادة التي حدثت في اعداد السكان وكانت زيادة مفاجئة مما تطلب زيادة في استيراد القمح من الخارج.

نخلص من كل ما سبق الى ان المساحة المزروعة بالقمح بشكل عام قد تضاءلت في عقد السبعينات والنصف الاول من الثمانينات، وفي العقد الثاني للثمانينات تمت زيادة المساحة ولكن بمقارنة كمية الانتاج للارض لا نجد هناك اي زيادة حقيقية مقابلة، ففي مقارنة سريعة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٩٥ نلاحظ ان زيادة المساحة المزروعة بالقمح قد بلغت ٥٨٩٨٢.٣ دونم اي تضاعفت مساحة الارض اكثر من ١٠ مرات، ومع ذلك عند مقارنة اجمالي كمية الانتاج لتلك المساحات نلاحظ ان كمية الانتاج في ١٩٥٨ كانت ٥٦.٦ الف طن وفي عام ١٩٩٥ كانت ٥٨.٨ الف طن اي حدث تراجع في كمية الانتاج ولم تحدث زيادة، مما يعني ان الاراضي الخصبة والتي كانت تنتج الكميات الكبيرة من القمح، رغم مساحتها الصغيرة، قد استبدلت بمساحات كبيرة ولكنها غير صالحة لزراعة القمح وذات انتاجية قليلة نتيجة لعوامل عدة منها انها اراض شبة صحراوية ولقلة مياه الامطار فيها.

من هنا انتقلت الى دراسة المساحات المزروعة بالقمح في كل محافظات المملكة، للتعرف على اخصب الاراضي المناسبة لزراعة القمح واين ذهبت تلك الاراضي، وقد تم اختيار عامي ١٩٨٨ و١٩٩٥ لمعرفة تطور المساحات المزروعة بالقمح في كل محافظة في المملكة مع الاخذ بعين الاعتبار كمية انتاج القمح لكل منطقة وكمية الامطار، ومدى خصوبة الارض وصلاحيتها لزراعة القمح.

كمية الامطار موزعة حسب مناطق المملكة

دلت ارقام كميات الامطار في الدراسة - وكان المؤشر عام ١٩٩٥ - ان محافظة عمان - المنطقة الغربية، وبالاخص صويلح وبيادر وادي السير وما بينهما من مناطق والبلقاء واربد وسهل حوران (جرش، عجلون، الرمثا) من اعلى مناطق المملكة في كميات الامطار المتساقطة حتى في مواسم الجفاف، تليها منطقة الشوبك في جنوب الاردن ثم منطقة جنوب الكرك وتليها محافظة الطفيلة ثم المفرق ووادي موسى ومطار معان وهي منطقة الصحراء الجنوبية.

وتدل كمية الامطار ان بالامكان زراعة القمح سنويا في منطقة عمان الغربية وسهول حوران والبلقاء، اما بقية مناطق المملكة فلا نستطيع زراعتها سنوياً بل تزرع سنة وتترك سنة اخرى حتى تستطيع الارض تخزين اكبر كمية من الرطوبة لقلة مستوى الامطار فيها لكي تنتج اكبر كمية ممكنة من القمح اما بقية مناطق المملكة فهي اما شبه صحراوية او صحراوية غير صالحة لزراعة القمح، واذا زرعت كانت انتاجية الارض قليلة جدا بالنسبة للدونم الواحد.

المساحة المزروعة بالقمح في محافظات المملكة

ومن خلال جداول الاعوام ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٥ التي توضح مساحة الاراضي المزروعة بالقمح وكمية الانتاج لكل محافظة في المملكة، نستطيع التعرف على الضرر الذي لحق بالارض والذي حول الاردن من دولة مكتفية ذاتيا من انتاج القمح الى دولة مستوردة، بل من اكبر الدول المستوردة للقمح، وسنبدأ في محافظة عمان ففي عام ١٩٨٨ كانت المساحة ١٦٩٤٨٦.٤ دونم وفي عام ١٩٩٠ كانت ١٣٩٢٣٥.٥ دونم وفي عام ١٩٩٥ اصبحت ١٤٣٦٩١.٤ دونم ومعدل الانتاج لعام ١٩٩٥ كان ٦٩.٩كغم/ دونم.

نلاحظ تراجعا بسيطا في المساحة المزروعة بالقمح، لكن ما حدث لمنطقة عمان الغربية في عقد السبعينات، هو الاساس في تدني المساحة بشكل عام مع انها اكبر المحافظات مساحة، فقد تم تحويل اخصب الاراضي الزراعية واكثرها امطارا الى مناطق سكنية ومنها منطقة صويلح والجامعة الاردنية وعمان الغربية، وهذا سبب قلة الاراضي ذات الانتاجية العالية في عمان، لان التوسع في زراعة القمح اصبح على امتداد المناطق الواقعة شرقي عمان وهي ارض غير خصبة واقرب الى المناطق شبه الصحراوية (كمثال سحاب) اضافة الى قلة الامطار فيها، وبهذا تم استبدال الاراضي الخصبة جدا ذات الانتاجية العالية بمساحات واسعة ولكن ذات انتاجية متدنية بسبب قلة الامطار.

لناخذ سهل حوران المتمثل بامتداده في محافظة اربد والرمثا وجرش وعجلون اذ كانت المساحة في عام ١٩٩٨ هي ١٣٤٠٨٣.١ دونم وفي عام ١٩٩٠ بلغت ١١٠١٧٩.٥ دونم وفي عام ١٩٩٥ اصبحت ٨٤٧٨٦.٤ دونم، وكان معدل الانتاجية للدونم الواحد في عام ١٩٨٨ هو ١٢٢.٦كغم/ دونم، وفي عام ١٩٩٥ في اربد ١٦٩.٥كغم/ للدونم، وجرش ١٤١.٠كغم/ للدونم، وعجلون ١١.١٠كغم/ للدونم.

ونلاحظ من تلك الارقام ان مساحة الاراضي المزروعة بالقمح قد تضاءلت مع ان معدل الانتاج فيها من اعلى المعدلات في المملكة، وبدا الانخفاض في مساحة الاراضي اكثر بعد عام ١٩٨٨، اي بعد بناء جامعة اليرموك، وجامعة التكنولوجيا في المناطق الزراعية وبالتحديد في السهول المحيطة بمحافظة اربد، مما يعني تحويل معظم هذه الاراضي الزراعية التي كانت تزرع بالقمح خاصة الى مناطق سكنية مزروعة بالمباني الاسمنتية، وبالاستناد الى الارقام نلاحظ انه تم استنزاف ما مقداره ٤٩٢٩٦.٩ دونم من سهول حوران التي هي اخصب الاراضي الزراعية - اي بمقدار ٣٦.٨٪ من مجمل اراضي سهول حوران.

اما بالنسبة للبلقاء وهي من اعلى المناطق في كميات الامطار وبالتالي من اخصب الاراضي الموجودة في الاردن، نلاحظ ان المساحة في عام ١٩٨٨ كانت ١٤٣٨٧.٢ دونم تمت زيادتها في عام ١٩٩٠ الى ٢٨٨٠٢.٣ دونم ولكن في عام ١٩٩٥ حدث انخفاض في المساحة حيث بلغت ٥٥٦٧.٤ دونم، ومع ذلك كان معدل الانتاج للدونم الواحد ٩١كغم/ دونم في عام ١٩٩٥ وهو من المعدلات المرتفعة الجيدة، ولكن هذه المنطقة ايضا شهدت تحولا في اراضيها الزراعية وخاصة المزروعة بالقمح الى اراض سكنية حيث بنيت جامعة في اخصب سهولها في منطقة السرو (جامعة عمان الاهلية) وعلى اثرها بدىء بتحويل الاراضي الزراعية الى عمارات من الاسمنت والحجارة، وهذا المشروع حديث اي بعد عام ١٩٩٠ ولو تم حساب الخسارة في الاراضي لوجد ان ٢٣٢٥٤.٩ دونم فقدت من منطقة البلقاء لوحدها خلال الخمس سنوات الاخيرة فقط اي بنسبة ٨٥.٧٪ من مجمل الاراضي الزراعية المخصصة للقمح.

ومن المناطق التي تعتبر ذات انتاجية جيدة في زراعة القمح منطقة محافظة الكرك لو نظرنا الى الارقام نلاحظ زيادة في عام ١٩٩٠ في مساحة الاراضي المزروعة بالقمح عن عام ١٩٨٨ ولكن هذه الزيادة تمت خسارتها في عام ١٩٩٥ حيث كانت المساحة في عام ١٩٩٠ هي ١٠٢٥٨١.٩ دونم واصبحت في عام ١٩٩٥ حوالي ٦٩٩٥٣.٧ دونم علما بان معدل الانتاجية للدونم الواحد هو ٢١.٧كغم/ دونم في عام ١٩٩٥ وذلك لان موسم الامطار كان جيداً وحتى هذه المنطقة تم فيها بناء جامعة هي جامعة مؤتة وخاصة في المناطق التي تزرع بالقمح وتعتبر من المناطق الخصبة في محافظة الكرك وتحولت الاراضي المحيطة بالجامعة الى اراض ذات مبان وحجارة واسمنت.

الجامعات الأردنية، بُنيت في أكثر الأراضي ملاءمة لزراعة القمح

ولو نظرنا الى الارقام بشكل عام نلاحظ ان هناك زيادة في مساحة الاراضي المزروعة بالقمح في العامين ١٩٨٨ و١٩٩٠ بغض النظر عن مدى خصوبة الاراضي او ملاءمتها لزراعة القمح وكمية الامطار، ولكن هذه الزيادة بدأت بخسارة فيها بعد عام ١٩٩٥ اما لبناء جامعة او تحويل المنطقة الى مناطق سكنية من الدرجة (ا،ب) باستثناء منطقة الاغوار ومنطقة (معان والعقبة) واذا حدثت خسارة فهي طفيفة جدا والسبب في ذلك يعود الى ان هذه الاراضي تعتمد على مياه الري في زراعة القمح وليس على الامطار الشتوية وخاصة انها منطقة صحراوية، وتم عمل هذه المشاريع كبديل للاراضي التي تحولت الى اراض سكنية في سهول عمان الغربية وسهول حوران في عقد السبعينات.

وبالارقام كانت المساحة المزروعة بالقمح في منطقة معان عام ١٩٨٨ هي ٥٧٢٤٠.٧ دونم اصبحت في عام ١٩٩٠ حوالي ٧٩١٩٠.٠ دونم وفي عام ١٩٩٥ اصبحت المساحة (معان والعقبة) ٧٧٨٥١.٦ دونم، اما معدل الانتاجية للدونم الواحد فقد كان عاليا جدا، وحسب احصائية عام ١٩٩٥ بلغ معدل الانتاجية في معان ١٧٦.٢كغم/ دونم وفي العقبة ١٦٥.٤كغم/ دونم، ذلك ان المساحة الكبرى لمشروع الديسة يقع في منطقة العقبة، وهذا المشروع تم احداثه في منطقة جنوب الاردن كتجربة على انتاج القمح المعتمد على حياة الري، وفعلا كان الشروع منتجاً وبكميات كبيرة تستطيع ان تغطي جزءا من استهلاك الاردن للقمح، ولكن حاليا هناك مشكلة في نقص المياه بالاردن ما زالت ابعادها السياسية تتفاعل في المنطقة، ولا ندري هل يمكن ان نستمر في زراعة القمح المعتمد على الري في المستقبل ام لا؟! علما بان بعض مناطق الاغوار مثل غور الصافي توقف عن زراعة القمح المروي في عام ١٩٩٥ لانه بمقارنة الجدوى الاقتصادية لزراعة القمح مع الجدوى الاقتصادية لزراعة الخضار نجد ان زراعة الخضار اكثر جدوى اقتصادية للمزارع من حيث مردودها المادي من خلال استعراض الارقام السابقة نلاحظ ان هناك زيادة حصلت في مساحة الاراضي الزراعية في نهاية عقد الثمانينات بعد ان تم استنزاف الاراضي الزراعية واهمالها في المناطق الاكثر خصوبة ولكن هذه الزيادة كانت في المناطق الاقل امطارا وخصوبة وملاءمة لزراعة القمح، ومع ذلك في عام ١٩٩٥ تم استنزاف هذه الاراضي بشكل عام وفي مناطق المملكة ككل، ولكن الاكثر استنزافا هي المناطق الاعلى خصوبة والاعلى كميات امطار والاكثر ملاءمة لزراعة القمح

والملاحظة الثانية ان المشروع القائل باستبدال زراعة القمح المعتمد على مياه الامطار في زراعته بالاعتماد على مياه الري والتمثل بتجربة «منطقة الديسة» وجد انه غير مجد في المستقبل القريب لان الاردن من المناطق التي تعاني من نقص المياه ولديها مشكلة في المياه الجوفية والاهم من ذلك مصير المشروع مستقبلا؟! وقد لوحظ ان استنزاف الاراضي في المناطق الخصبة كان لصالح بناء جامعات وابنية سكنية، وكان بناء الجامعات والمساكن لا يصلح الا في المناطق الخصبة والصالحة لزراعة القمح؟! مع العلم ان معظم مساكن عمان الغربية تعاني من العفن والرطوبة لانها مقامة على ارض زراعية وغير صالحة للبناء خاصة المساكن والصخر الواجب ان يقام عليه المنزل بعيد جدا عن سطح الارض.

وفي النهاية لو تم تحويل قيمة القمح المستورد الى نقود لبلغ في عام ١٩٩٠ حوالي ٧٣.١١٠.٤٠٣ ديناراً اي ٧٣ مليون دينار اعباء كلفة ٦١١ الف طن على خزينة الدولة. اما في عام ١٩٩٥ فقد تم استيراد كميات اقل من القمح وهي ٢٣٥.٤ الف طن ولكن بكلفة مقدارها ٤٩.٨٥١.٠٠ دينارا اي ٤٩ مليون دينار اردني اعباء تكلفة استيراد القمح على خزينة الدولة.، منها نلاحظ تذبذب اسعار القمح من سنة لاخرى مما يزيد العبء المترتب على خزينة الدولة. والاراضي الزراعية الموجودة لدينا تستنزف يوميا بزراعة المباني الاسمنتية مما يعمق الفجوة في الوصول الى الاكتفاء الذاتي من انتاج القمح، مع ان هذه المنطقة كانت يوما ما جزءاً من اهراء روما. وفي النهاية ويل لامة تاكل ما لا تزرع وتلبس ما لا تصنع.

.. حصاد القمح

وقاحة لا دبلوماسية

مفهوم ان يكون المرا متميزاً بمواصفات خاصة عندما يكون سفيراً ليجيد العمل الدبلوماسي، ومفهوم ايضا ان الحد الادنى من الدبلوماسية احترام مشاعر الشعوب، وعلى الاقل شعب البلد المضيف، إلاّ ان ما يجري في الاردن غير ذلك، لدينا سفير لم يقم الحد الادنى لذلك، فقد تطاول وتصوف بكل وقاحة وصلت الى حد الاحتقار لشعب البلد المضيف، هذا ما فعله سفير دولة الاحتلال «الاسرائيلي»، وبالمناسبة، فان دولته بمواصفات خاصة، وهي عبارة عن مجموعة عصابات تجمعت من شتى بقاع الارض لتحتل فلسطين وتشرد شعبها على مراى ومسمع من العالم اجمع، بمعنى انها دولة غير شرعية، وياتي السفير المذكور ليقيم حفلا بمناسبة مرور خمسين عاما على قيام دولته المزعومة ويودع (١٢) الف بطاقة في الاردن، وحتماً سيصل جزء كبير من هذه البطاقات الى ابناء الشعب المشرد نتيجة احتلال دولته لفلسطين.

ان الحفل الذي يدعو اليه السفير معناه غير ذلك، انه ذكرى مرور خمسين عاماً على احتلال فلسطين، وليس قيام دولته المصطنعة؟! الا يعلم السفير المبجل ان الاردن اكثر بلد متضرر جراء الاحتلال بعد فلسطين، وانه اكثر بلد مضيف للاجئين والنازحين؟ ام دولته، هذا الوليد المسخ المشوه الذي اوجده قسراً في الوطن العربي على انقاض شعب وعلى حساب تاريخ امة ... لا تفهم العمل الدبلوماسي؟!

لكن ليعلم السفير المبجل انها ذكرى مرور خمسين عاماً على النكبة العربية بضياع فلسطين، وهذا الحدث مؤثر جداً وذكراه تغص في النفوس كلما تذكرنا ما حدث؟! الا يعرف المدعو سفير دولة الاحتلال ان الاردن بلد عربي وشعبه مشرد من فلسطين؟!

نعتب ايضا على بلدنا الذي يسمح لسفير من هذا النوع ان يقيم حفلاً ويوزع هذا الكم الهائل من البطاقات وهو عدد المقصود منه استفزاز الشعب الاردني.

ان احتفالات اسرائيل هي جروح بالنسبة لنا واذا كانت اسرائيل وممثلوها لا يقيمون لنا ادنى حد من الاحترام في بلدنا الا تحترمنا حكومتنا وتمنع مثل هذا العمل اللااخلاقي؟!

محمود الجياري